

اقتصاديات دول حوض النيل



مكتبة جبهة الورد

تأليف
ممدوح الولي

مادة محمية بموجب حقوق النشر

اقتصاديات دول حوض النيل

تأليف
ممدوح الولي

مكتبة جزيرة الورد

القاهرة - ميدان حلیم خلف بنك فيصل - شارع 26 يوليو من ميدان الأوبرا

0227877574 - 0100104115

0100004046 - 0129961635

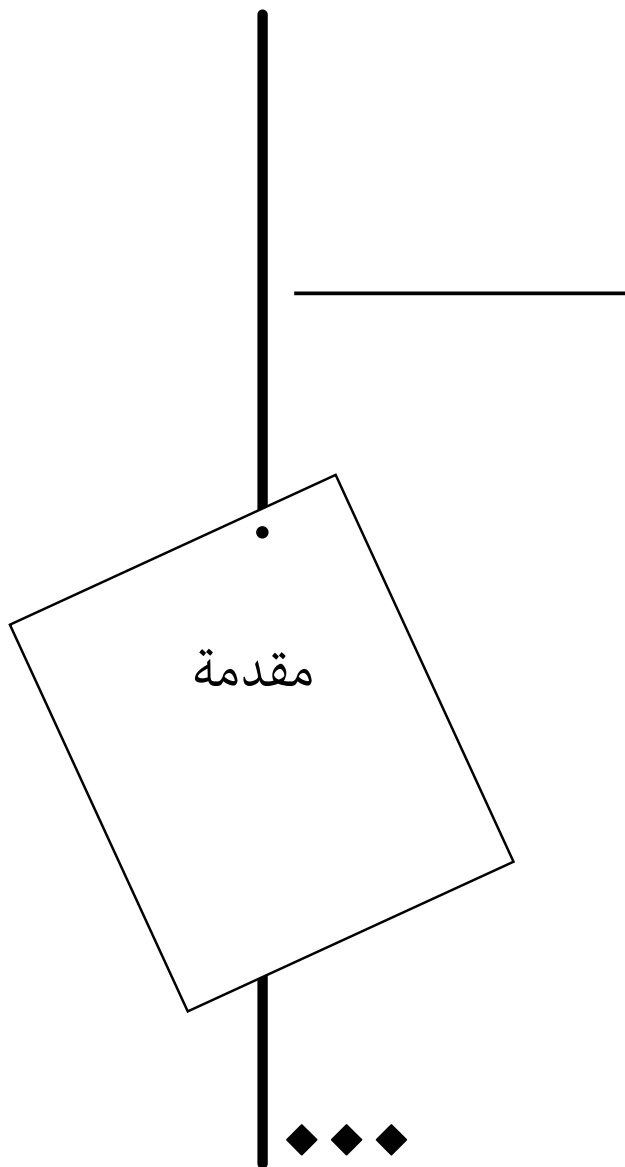
بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
اسم الكتاب : اقتصاديات دول حوض النيل
المؤلف : ممدوح الولي

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد
ميدان حلیم - خلف بنك فيصل الرئيسي - شارع 26 يوليو من
ميدان الأوبرا .
ت: 02/27877574
محمول : 0100104115 - 0100004046

الطبعة الثانية 2016



مقدمة

تمتد المساحة الجغرافية لدول حوض النيل العشر لتشغل نسبة 6 % من مساحة اليابسه .
ويقوم بها 6.2 % من سكان العالم . كما تستحوذ على 4.3 % من قوة العمل الدولية . إلا أن نصيبها
من الناتج العالمي بلغ نسبة 0.6% فقط عام 2008 . كما بلغ نصيبها النسبي من التجارة السلعية
الدولية 0.4% . حيث كان نصيبها من الصادرات السلعية الدولية 0.3 % . ونصيبها من الواردات
السلعية الدولية 0.6 % .

وفي التجارة الدولية الخدميه كان نصيبها عام 2008 نحو 0.8% من الاجمالي العالمي . وكانت نفس
النسبة بالصادرات الخدمية أو الواردات الخدمية العالمية . ويرتبط ضعف نصيب دول حوض النيل
العشره من الاقتصاد الدولى بتدنى أحوالها الاجتماعية بسبب ارتفاع نسب الفقر والبطالة وارتفاع
معدلات وفيات الأطفال والوفيات بسبب الإيدز والنزاعات القبلية التي نجم عنها حروباً أهلية . مما
جعلها تحصل على نسبة 13.1% من مساعدات التنمية الدولية عام 2007 . كما تصدر بعض دول
الحوض المراكز الأولى بقائمة الدول المتلقية للمساعدات خاصة مع حالة الجفاف بدول القرن الأفريقى .
ورغم تمتعها بموارد طبيعية متنوعه : زراعية وحيوانيه ومعدينيه فقد استقطبت نسبة 0.9
% فقط من الاستثمار الأجنبى المباشر عالميا عام 2008 . وارتبط ذلك بحالة عدم الاستقرار
الداخلى فى معظمها . الأمر الذى ساهم فى ضعف استفادتها من مواردها وتصديرها لمنتجاتها فى
صورة مواد أوليه . وعدم تغطيتها لاحتياجاتها الغذائيه . مما دفعها لاستيراد جانبها
كبيرا من غذائها ومعداتها وطاقتها خاصة النفط . وهو ما جعل ثمانى دول من دولها العشر
تسقط فى عجز تجارى مزمن . ولم يخرج من العجز التجارى سوى السودان والكونغو
الديموقراطية مؤخرا .

وترتبط تجارة دول حوض النيل بالدول الأوربية الكبيره خاصة إيطاليا وهولندا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا . وبدول آسيويه أبرزها الصين واليابان والهند إلى جانب أمريكا . حيث تقل التجارة البينية فيما بينها رغم ارتباطها في تجمعات اقتصاديه اقليميه خاصة الكوميسا . إلا أن هناك قدرا من التبادل التجاري ما بين دول الجوار الجغرافي .

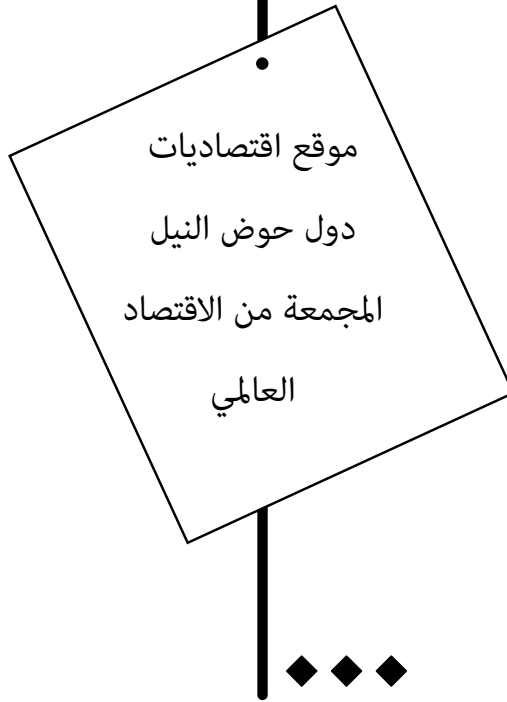
ويتدنى النصيب النسبي لتجارة مصر مع دول حوض النيل بالمقارنه للتجارة المصريه مع دول العالم . وخلال السنوات التسع مابين 2000- 2008 تراوح نصيب دول حوض النيل من الصادرات المصريه لدول العالم ما بين نسبة 0.9 % إلى 3 % . كما تراوح النصيب النسبي لواردات من مصر دول الحوض ما بين نسبة 0.4 % إلى 1.7% من واردات مصر السلعيه خلال نفس السنوات التسع .

وفي عام 2008 باعتباره صاحب النصيب الأكبر لتجارة مصر مع دول الحوض . كان نصيب تجارة مصر مع دول حوض النيل 1.3 % من اجمالي التجارة السلعية الخارجيه المصريه . ونصيب الصادرات إلى دول الحوض 3 % من اجمالي الصادرات المصريه . واستحوزت السودان على معظم الصادرات لحوض النيل . وتدنى نصيب واردات مصر من دول الحوض إلى نسبة نصف بالمائة من اجمالي وارداتها من دول العالم .

وسوف يتناول الكتاب خمسة أبواب :

- الباب الأول : موقع اقتصادات دول حوض النيل المجمعه من الاقتصاد العالمى .
- الباب الثانى : الواقع الاقتصادى بدول حوض النيل .
- الباب الثالث : الواقع الاجتماعى بدول حوض النيل .
- الباب الرابع : مياه النيل فى منظومة علاقة مصر بدول حوض النيل
- الباب الخامس : العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل .
- خاتمه .

الباب الأول



احتلت دول حوض النيل العشر مكانة متأخرة في معظم المؤشرات الاقتصادية الدولية . سواء على خريطة الناتج المحلي الإجمالي الدولى . أو بالتجارة السلعية الدولية أو بالتجارة الخدمية الدولية . أو بالاستثمار الأجنبى المباشر الوارد أو الصادر . وكذلك فى استثمارات المحفظة دوليا . كما تدنى نصيبها فى تجارة النفط و الغاز الطبيعى والفحم الدولية وفى انتاج الكهرباء واستهلاكها .

إلا أن بعض دول الحوض قد احتلت مكانة متميزه فى انتاج بعض السلع . ففى الانتاج العالمى للشاي عام 2007 . جاءت كينيا بالمركز الثالث دوليا بعد الصين الهند . واحتلت أوغندا المركز الثالث عشر . وتنزانيا المركز الرابع عشر ورواندا المركز السابع عشر بانتاج الشاي .

وفى انتاج البن الأخضر عام 2007 جاءت اثيوبيا بالمركز الخامس عالميا وأوغندا بالمركز الثانى عشر بانتاج البن الأخضر . . وفى انتاج الذره الصفراء احتلت تنزانيا المركز الثالث عشر عالميا واثيوبيا المركز الرابع عشر . وكينيا بالمركز السابع عشر دوليا بانتاج الذره الصفراء . . وفى انتاج القرنفل احتلت تنزانيا المركز الثالث عالميا بعد أندونيسيا ومدغشقر .

وفى انتاج الأناناس شغلت الكونغو الديمقراطية المركز الثامن عشر دوليا . وفى انتاج لحوم الأغنام البلديه جاءت السودان بالمركز التاسع دوليا . وفى انتاج لحوم الماعز البلديه جاءت اثيوبيا بالمركز التاسع عالميا . واحتلت تنزانيا المركز الثامن عشر دوليا فى انتاج الذهب عام 2008 .

وهكذا كانت أماكن الصدارة التى احتلتها بعض دول حوض النيل فى سلع محدوده وبقيم انتاج ليست ضخمة . مما جعل تلك المكانة المتقدمه بالانتاج لاتعكس على مكانتها فى أسواق التصدير الدولية فى غالب تلك السلع .



الناتج المحلي الاجمالي لدول الحوض

خلال عام 2008 بلغ الناتج المحلي الاجمالي لدول الحوض العشر - حسب سعر الصرف الرسمي - وهي الطريقة التي يتبعها البنك الدولي في بياناته 336ر2 مليار دولار . تمثل نسبة 06 % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي الدولي البالغ 60ر1 تريليون دولار . وتصدرت مصر دول الحوض من حيث الناتج بنحو 162ر8 مليار دولار . تليها السودان بنحو 58ر4 مليار دولار . وكينيا 34ر5 مليار دولار وأثيوبيا 26ر5 مليار دولار وفي المركز الخامس تنزانيا 20ر5 مليار دولار . تليها الكونغو الديمقراطية 11ر6 مليار دولار ورواندا 4ر5 مليار دولار واريتريا 1ر65 مليار دولار وفي المركز العاشر بورندي بنحو 1ر16 مليار دولار .

وكان ترتيب دول الحوض بالمقارنة لدول العالم من حيث قيمة الناتج المحلي الاجمالي حسب سعر الصرف الرسمي خلال عام 2008 . مجيء مصر بالمركز الخمسين بين دول العالم . والسودان بالمركز الرابع والستين . وكينيا رقم 79 دوليا وأثيوبيا رقم 86 . وتنزانيا رقم 94 وأوغندا رقم 106 وترتيب الكونغو الديمقراطية 116 ورواندا 143 . واريتريا 158 وفي المؤخره بورندي برقم 164 بين دول العالم من حيث الناتج الاجمالي حسب سعر الصرف الرسمي .

نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي بدول حوض النيل %

دول الحوض	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مصر	3.2	3.2	4.1	4.5	6.8	7.1	7.2
السودان	5.4	7.1	5.1	6.3	11.3	10.2	6.8
كينيا	0.3	2.8	4.6	5.9	6.4	7	2
أثيوبيا	1.2	3.5-	9.8	12.6	11.5	11.5	11.6
تنزانيا	7.2	6.9	7.8	7.4	6.7	7.1	7.5
أوغندا	3.3	5.1	5.4	5.3	6.2	6.3	6
كونغو د.	3.5	5.8	6.6	7.9	5.6	6.3	6.2
رواندا	11	0.3	5.3	7.2	7.3	7.9	11.2
ارتيريا	3	2.7-	1.5	2.6	1-	1.3	1
بورندي	4.4	1.2-	4.8	0.9	5.1	3.6	4.5
متوسط أفريقيا	6.5	5.5	6.7	5.8	6.1	6.2	5.2

- حققت غالب دول الحوض ما بين عامي 2002-2008 معدلات نمو جيدة متذبذبة عدا

اريتريا التي شهدت تراجعاً للنمو في بعض السنوات . إلا أن نسب النمو المرتفعة بدول الحوض لم تنعكس على حياة السكان نظراً لتركز الثروة بشكل كبير في صالح الأغنياء مما يجعل استفادتهم من النمو أكبر . إلى جانب تراجع مستوى قطاعات الناتج المحلي . فالزراعة مازال غير متقدمه والصناعات معظمها صناعات استخراجيه أو تحويليه أوليه ذات مكون تكنولوجي محدود ولا تقوى في معظمها على المنافسة دولياً . والخدمات ذات مستوى متدنٍ ويغلب عليها الطابع

الحكومي في كثير من دول الحوض .

- وباستعراض موقع دول حوض النيل بين دول العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوى الشرائيه وهي الطريقة التي يتبعها صندوق النقد الدولي في حساباته . فقد بلغ نصيب الدول العشر مجتمعة 789ر3 مليار دولار عام 2008 . من اجمالي عالمي بلغ 69ر7 مليار دولار بنسبة 1ر1 % من الاجمالي الدولي .

وتصدرت مصر دول الحوض بنصيب 441ر6 مليار دولار . تليها السودان بنحو 89 مليار دولار وأثيوبيا 70 مليار دولار . وكينيا 61ر3 مليار دولار وفي المركز الخامس تنزانيا 53ر7 مليار دولار . تليها أوغندا 36ر9 مليار دولار والكونغو الديمقراطية 20ر6 مليار دولار . ثم رواندا 9ر9 مليار دولار وارتيريا 3ر2 مليار . وفي المركز الأخير بورندي 3ر1 مليار دولار للناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوى الشرائيه .

وفي الترتيب العالمي للدول بالناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوى الشرائية PPP جاءت مصر بالمركز الخامس والعشرين دوليا . والسودان رقم 67 عالميا وترتيب أثيوبيا 74 وكينيا 77 وتنزانيا 81 وأوغندا رقم 91 . والكونغو الديمقراطية رقم 113 ورواندا 138 وارتيريا 151 . وفي المؤخره جاءت بورندي برقم 152 بين دول العالم من حيث الناتج المحلي الاجمالي حسب تعادل القوى الشرائيه .

وهكذا اقتصر التغير في ترتيب دول الحوض مابين طريقتي احتساب الناتج المحلي الاجمالي . وهما سعر الصرف الرسمي وتعادل القوى الشرائيه على المستوى العالمي . على تحسن ترتيب مصر دوليا من المركز الخمسين حسب سعر الصرف الرسمي إلى المركز الخامس والعشرين حسب تعادل القوى الشرائيه . كذلك

تقدمت أثيوبيا في الترتيب على كينيا حسب طريقة تعادل القوى الشرائية . بينما بقى ترتيب باقى دول الحوض من حيث الناتج كما هو حسب الطريقتين .

وحسب تعادل القوى الشرائية PPP لم يصل متوسط نصيب المواطن من الناتج المحلى الاجمالى فى أى من دول حوض النيل إلى المتوسط العالمى عام 2008 والبالغ عشرة آلاف و400 دولار . حيث كان أعلى رقم لنصيب المواطن من الناتج بدول الحوض بمصر بنحو 5400 دولار للفرد سنويا يليه بالسودان بنحو 2200 دولار للفرد . و1600 دولار للفرد بكينيا و1300 دولار فى أوغندا و1300 دولار للفرد فى تنزانيا و1000 دولار فى رواندا سنويا و800 دولار للفرد بأثيوبيا سنويا . و700 دولار فى اريتريا و400 دولار للفرد فى بورندى و300 دولار للفرد سنويا فى الكونغو الديمقراطية . كأدى نصيب للفرد من الناتج بين دول حوض النيل حسب طريقة تعادل القوى الشرائية .

وتسبب تدنى نصيب الفرد من الناتج فى كل دول حوض النيل فى تراجع مراكزها بين دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج . ليصل ترتيب مصر صاحبة أعلى رقم بين دول الحوض من حيث نصيب الفرد إلى المركز رقم 135 عالميا . وترتيب السودان 184 عالميا وترتيب كينيا 193 وأوغندا برقم 203 بين دول العالم . وتنزانيا 204 ورواندا 213 وترتيب اثيوبيا 217 واريتريا 220 . وبورندى 227 ومجىء الكونغو الديمقراطية برقم 228 بين دول ومناطق العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى حسب تعادل القوى الشرائية .

وجاءت الكونغو الديمقراطية بالمركز قبل الأخير بين دول العالم وهو المركز الذى احتلته زيمبابوى . وهكذا وردت أربع دول من دول حوض النيل هى اثيوبيا

واريتريا وبورندى والكونغو الديمقراطية ضمن المراكز العشرة الأخيرة لدول العالم . بما يشير إلى تدنى مستوى معيشة سكانها بالقياس إلى دول العالم الأخرى .

وكان نصيب الفرد من الدخل القومى خلال عام 2007 بدول حوض النيل قد بلغ أعلاه فى مصر بنحو 1580 دولار سنويا . تليها السودان بنحو 960 دولار لنصيب الفرد . وكينيا 680 دولار للفرد وفى تنزانيا 400 دولار للفرد سنويا وأوغندا 340 دولار . ورواندا 320 دولار واريترى 230 دولار واثيوبيا 220 دولار . والكونغو الديمقراطية 140 دولار وفى المرتبة الأخيرة بورندى 110 دولار لنصيب الفرد السنوى من الدخل القومى .

– وارتبط تدنى تدنى النصيب من الناتج ومن الدخل القومى بارتفاع معدلات الفقر فى دول حوض النيل والتي كان أدناها بمصر بنسبة 20 % من السكان حسب بيانات عام 2005 . وبنسبة 35 % من السكان بأوغندا لمعدل الفقر حسب بيانات عام 2001 . وبنسبة 36 % لمعدل الفقر بتنزانيا حسب بيانات عام 2002 . و39 % للفقر فى اثيوبيا و40 % بالسودان حسب بيانات عام 2004 . و50 % من سكان كينيا كمعدل للفقر حسب بيانات عام 2000 . و50 % من السكان باريترى حسب بيانات عام 2004 . و59 % من السكان بالكونغو الديمقراطية حسب بيانات 2005 . وبلغت نسبة الفقر 60 % برواندا حسب بيانات عام 2000 . وبنسبة 68 % ببورندى حسب بيانات عام 2002 . وحسب مؤشر 25ر1 دولار يومى كخط للفقر فقد بلغت نسبة السكان تحت الفقر عام 2005 بذلك المعيار 52 % بأوغندا و77 % برواندا و81 % ببورندى و88 % بتنزانيا .

وكانت منظمة الأغذية والزراعة قد رصدت سبع دول من دول حوض النيل

ضمن 36 دولة بالعالم تواجه أزمة بالغذاء وهى : اريتريا وبورندى والكونغو الديمقراطية واثيوبيا وكينيا والسودان وأوغندا . وربطت المنظمة ذلك بوجود حروب أهلية ببورندى وكذلك فى الكونغو الديمقراطية . ووجود حروب أهلية فى شمال أوغندا إلى جانب انعدام الأمن بأجزاء من اثيوبيا والظروف الجوية المعاكسة فى كينيا .

نسب نمو أسعار المستهلكين بدول حوض النيل - التضخم - %

دول الحوض	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مصر	2.4	3.2	8.1	8.8	4.2	11	11.7
السودان	8.3	7.7	8.4	8.5	7.2	8	14.3
كينيا	2	9.8	11.6	10.3	14.5	9.8	13.1
أثيوبيا	7.2-	15.1	8.6	6.8	12.3	15.8	25.3
تنزانيا	4.6	4.4	4.1	4.4	7.3	7	10.3
أوغندا	2 -	5.7	5	8	6.6	6.8	7.3
كونغو د	25.3	12.8	4	21.4	13.2	16.7	18
رواندا	2	7.4	12	9	8.9	9.1	15.4
اريتريا	16.9	22.7	25.1	12.5	15.1	9.3	11
بورندى	1.3-	10.7	8	13.4	2.8	8.3	24.4
متوسط افريقيا	9.1	8.7	6.6	7.1	6.3	6.3	10.1

- وتشير أرقام نمو أسعار المستهلكين - التضخم - إلى ارتفاع كبير للأسعار بدول الحوض . خاصة في عام 2008 عام أزمة الغذاء العالمى لكون معظم تلك الدول مستورده صافيه للغذاء . وكذلك لكونها مستورده للنفط والذي حققت أسعاره معدلات مرتفعه خلال عام 2008 . إلى جانب ضعف تنظيم التجارة الداخليه وظهور الاحتكارات المرتبطه بأصحاب النفوذ . ومن هنا فان معدلات ارتفاع الأسعار تلقى أعباء على الموازنات الحكوميه خاصة مع ماتفهمه من دعم لبعض السلع . كذلك تتسبب في ضعف الاستفادة لعموم السكان من معدلات نمو الناتج المحلى المرتفعه . كما تعد نسب التضخم العاليه أحد عوامل ضعف قدوم الاستثمار الأجنبى المباشر للبلاد .

وتدفع معدلات التضخم المرتفعه البنوك المحليه إلى رفع أسعار الفائدة مما يزيد من تكلفة التمويل للمشروعات المحليه . ويفاقم من مشكلة صعوبة منافسة الصادرات المحليه بالأسواق الدوليه نظرا لارتفاع تكلفتها . كما يسهل ذلك من ناحية أخرى انتشار استهلاك سلع مستوره رخيصة خاصة القادمه من دول آسيوية على رأسها الصين . مما يزيد من صعوبة المنافسة محليا بالنسبة للصناعات المحليه قليلة المكون التكنولوجى . وهو مايؤدى لخروج صناعات محليه متضرره من السوق المحليه .



السكان والمساحه الجغرافيه

لم ترتبط قيمة الناتج المحلى الاجمالى بدول الحوض بعدد سكانها أو بحجم قوة العمل بها أو بمساحتها الجغرافيه على طول الخط . وإن كان الارتباط بين تلك العناصر واضحا في غالب الدول . حيث بلغ عدد سكان دول حوض النيل في يوليو 2009 - حسب البيانات الأمريكيه - نحو 415.6 مليون نسمة يشكلون نسبة 6.2 % من سكان العالم البالغ حينذاك 6.7 مليار نسمة حسب بيانات الوكالة الأمريكيه . وهى بيانات تختلف عن البيانات المحليه للسكان ببعض تلك الدول منها مصر . ويعود اختلاف البيانات في جانب منها لوجود ظاهرة عدم قيد المواليد بالسجلات الرسميه ببعض المناطق . لأمر تتعلق بالعادات أو بهدف عدم الالتحاق بالخدمه العسكرية الإجباريه أو غير ذلك من مبررات محليه .

وتصدرت أثيوبيا عدد سكان دول الحوض بنحو 85ر2 مليون نسمة تليها مصر 83 مليون نسمة . والكونغو الديموقراطية 68ر7 مليون نسمة والسودان 41 مليون وتنزانيا 41 مليون نسمة بالمركز الخامس بين دول الحوض . وكينيا 39 مليون نسمة وأوغندا 32ر3 مليون نسمة ورواندا 10ر5 مليون نسمة وبورندى 9 مليون نسمة وفى المركز العاشر اريتريا 5ر6 مليون نسمة . وهكذا تضم دول الحوض دولا ذات كتل سكانية ضخمة مثل أثيوبيا ومصر والكونغو الديموقراطية . ودولا قليلة السكان مثل رواندا وبورندى وارتيريا .

وكان ترتيب دول الحوض بين بلدان العالم من حيث عدد السكان . احتلال أثيوبيا المركز الخامس عشر دوليا تليها مصر بالمركز السادس عشر . وكان ترتيب الكونغو الديموقراطية التاسع عشر وترتيب كينيا 34 دوليا . وترتيب السودان 30

وتنانيا 31 وترتيب أوغندا الأربعين . وترتيب رواندا 78 وبورندى التسعين واريتريا رقم 110 بين دول العالم من حيث عدد السكان . وهو مايشير إلى عدم التطابق بين الترتيب في عدد السكان والترتيب في قيمة الناتج المحلى الاجمالى .

- وبلغت قوة العمل بدول حوض النيل عام 2008 نحو 136 مليون شخص . بنسبة 4ر3 % من قوة العمل الدولية البالغه 3ر1 مليار شخص . وتصدرت اثيوبيا حجم قوة العمل بدول الحوض بنصيب 27ر3 مليون شخص . تليها مصر بنصيب 24ر7 مليون شخص وتنانيا 20ر4 مليون فرد وكينيا 16ر9 مليون شخص . والكونغو الديمقراطية 15 مليون شخص وفى المركز الخامس أوغندا 14ر5 مليون شخص . والسودان 7ر4 مليون ورواندا 4ر6 مليون شخص وبورندى 3 مليون شخص . وفى المركز الأخير اريتريا بأقل من 2 مليون شخص لقوة العمل بها .

وبالمقارنة مع دول العالم حسب عدد قوة العمل احتلت اثيوبيا المركز التاسع عشر عالميا فى قوة العمل . وجاءت مصر برقم 21 دوليا وتنانيا رقم 28 وكينيا رقم 33 والكونغو الديمقراطية 37 . وأوغندا برقم 39 والسودان برقم 55 دوليا ورواندا برقم 77 دوليا . وفى المركز الأخير بين دول الحوض بورندى برقم 95 بين دول العالم من حيث قوة العمل .

- وتكرر عدم التطابق التام بين ترتيب دول حوض النيل من حيث المساحه دوليا وبين ترتيبها بالاقتصاد الدولى من حيث الناتج . حيث بلغت مساحة الدول العشر 8ر9 مليون كيلو متر مربع . تمثل نسبة 6 % من مساحة اليابسة البالغه 148ر9 مليون كيلو متر مربع . ونسبة 1ر7 % من اجمالى مساحة الكرة الأرضية المتضمنه المحيطات والبحار والبالغه 510 مليون كيلو متر مربع .

وفى الترتيب الداخلى بين دول الحوض من حيث المساحه الجغرافية تصدرت

السودان بنحو 2ر5 مليون كيلو متر مربع . تليها الكونغو الديمقراطية بنحو 2ر3 مليون كيلو متر . واثيوبيا 1ر1 مليون كيلو وفي المركز الرابع مصر بنحو 1 مليون كيلو متر . وتنزانيا 947 ألف كيلو متر مربع . وكينيا 580 ألف كيلو متر وأوغندا 241 ألف كيلو متر . واريتريا 118 ألف كيلو متر وبورندي 28 ألف كيلو متر وبالمركز العاشر والأخير رواندا بمساحة جغرافية بلغت 26 ألف كيلو متر مربع .

وبالمقارنة لدول العالم من حيث المساحة الجغرافية جاء السودان بالمركز العاشر دوليا . والكونغو الديمقراطية رقم 12 عالميا واثيوبيا برقم 27 ومصر بالمركز الثلاثين دوليا . وترتيب تنزانيا 31 وأوغندا برقم 80 واريتريا بالمركز المائة بين دول العالم وبروندي برقم 146 دوليا . وفي المركز الأخير بين دول الحوض رواندا برقم 148 بين دول العالم من حيث المساحة الجغرافية .

وهكذا احتفظت بعض دول الحوض بترتيب متقدم عالميا من حيث المساحة الجغرافية خاصة السودان صاحبة المركز العاشر عالميا وكذلك الكونغو الديمقراطية . إلا أن تلك المكانة لتلك الدول لم تتحقق في ترتيبها من حيث الناتج الدولي حيث جاء ترتيب أكبر بلدان حوض النيل من حيث الناتج المحلي الاجمالي وهي مصر بالمركز الخمسين دوليا حسب طريقة سعر الصرف الرسمي .



التجارة السلعية الدولية لدول الحوض

وفي التجارة السلعية الدولية بلغ حجم تجارة دول الحوض العشر عام 2008 نحو 145 مليار دولار . وهو ما يمثل نسبة 04% من اجمالي التجارة السلعية الدولية البالغه 32ر5 تريليون دولار خلال العام . وتصدرت مصر دول الحوض بالتجاره السلعيه الدولية بنصيب 71ر5 مليار دولار . تليها السودان بنحو 21ر2 مليار دولار وكينيا 16 مليار دولار وتنزانيا بنحو 10ر1 مليار دولار وفي المركز الخامس اثيوبيا 9ر3 مليار دولار .

والكونغو الديمقراطية 8ر1 مليار دولار . وأوغندا 6ر7 مليار دولار ورواندا 1ر4 مليار دولار . واريتريا 547 مليون دولار وبالمركز الأخير بورندي بنحو 460 مليون دولار لقيمة تجارتها السلعية الدولية . وملت قائمة الدول الأربعين الأكبر بالتجارة السلعية الدولية من أى من دول الحوض . كما جاء ترتيب رواندا واريتريا وبوروندى بذيّل قائمة الدول بالتجارة الدولية .

- وبلغ اجمالي قيمة الصادرات السلعية لدول الحوض في عام 2008 حسب بيانات منظمة التجارة العالمية نحو 52ر1 مليار دولار . تمثل نسبة 03% من اجمالي الصادرات السلعية الدولية البالغه 16ر1 تريليون دولار خلال العام . واستحوزت مصر على حوالى نصف صادرات دول الحوض بنحو 24 مليار دولار . تليها السودان بنحو 12ر1 مليار دولار . والكونغو الديمقراطية 3ر95 مليار دولار وكينيا 5 مليار دولار .

وفي المركز الخامس تنزانيا بنحو 3 مليار دولار . وأوغندا 2ر2 مليار دولار واثيوبيا 1ر6 مليار دولار ورواندا 250 مليون دولار . وبورندي 57 مليون دولار

وفي المركز العاشر والأخير اريتريا بنحو 17 مليون دولار فقط لقيمة صادراتها السلعية وهو رقم قليل لا يتناسب مع عدد السكان أو مع موقعها البحرى المتميز على سواحل البحر الأحمر إلا ان واقعها الاقتصادى والاجتماعى كان سببا مباشرا لمحدودية صادراتها .

ويبين مركز دول الحوض بالمقارنه لدول العالم من حيث قيمة الصادرات السلعية تأخر مراكزها الدولية . حيث احتلت مصر صاحبة أكبر صادرات سلعية بين دول الحوض المركز الرابع والستين بالصادرات السلعية الدولية . وجاءت السودان برقم 81 دوليا . وكان ترتيب الكونغو الديمقراطية المائة بين دول العالم وكينيا برقم 108 دوليا . وتنزانيا برقم 127 وأوغندا برقم 129 وترتيب أثيوبيا 137 وترتيب رواندا 179 بين الدول المصدرة للسلع حسب بيانات الوكالة الأمريكيه .

وترتيب بورندى 197 . وترتيب اريتريا برقم 208 بين دول العالم من حيث قيمة الصادرات السلعية عام 2008 . وهو مايشير إلى محدودية مساهمة معظم دول الحوض بالتجارة الدولية . رغم ماتزخر به من أراضى زراعيه شاسعه وعمالة زراعيه ضخمة وثروه معدنيه . إلا أن الاستهلاك المحلى يستوعب غالب الانتاج المحلى كما تساهم ضعف الجودة للمنتجات وصعوبة النقل خاصة بالدول البريه فى قلة التصدير .

- وبلغ اجمالى قيمة الواردات السلعية عام 2008 لدول الحوض حسب منظمة التجارة العالمية 93ر2 مليار دولار . وهو مايمثل نسبة 6ر0 % من الواردات السلعية الدولية البالغه 16ر4 تريليون دولار خلال العام . واستحوزت مصر على أكثر من نصف تلك الواردات بنصيب 47ر5 مليار دولار . تليها كينيا بنحو

11ر1 مليار دولار والسودان 9ر2 مليار دولار وأثيوبيا 7ر7 مليار دولار . وفي المركز الخامس تنزانيا 7ر1 مليار وأوغندا 4ر5 مليار دولار والكونغو الديمقراطية 4ر1 مليار دولار . ورواندا 1ر1 مليار دولار . واريتريا 530 مليون دولار وبالمركز الأخير بورندي بنحو 403 مليون دولار لقيمة وارداتها السلعية .

واحتلت دول الحوض مراكز متأخرة بين دول العالم من حيث حجم وارداتها السلعية خلال عام 2008 . حسب بيانات الوكالة الأمريكية حيث احتلت مصر صاحبة أكبر واردات سلعية بين دول الحوض المركز الثامن والأربعين في الواردات السلعية الدولية . وجاءت كينيا برقم 89 دوليا وترتيب السودان 94 وأثيوبيا برقم 104 من حيث قيمة الواردات السلعية .

وكان ترتيب الكونغو الديمقراطية 106 وتنزانيا 108 دوليا وأوغندا برقم 130 . وترتيب رواندا 174 واريتريا 182 وكان ترتيب بورندي 187 بين دول العالم من حيث قيمة الواردات السلعية . ويلاحظ تفوق أرقام الواردات على أرقام الصادرات في معظم دول الحوض . وبما يشير إلى ضعف القدرات الانتاجية المحليه عن الوفاء باحتياجات السكان خاصة الغذائيه .

وبلغ العجز التجاري لدول الحوض خلال عام 2008 نحو 41 مليار دولار . حيث شمل العجز تسع دول من بين الدول العشر حسب بيانات منظمة التجارة العالمية وانفردت السودان بتحقيق فائض بلغ 2ر9 مليار دولار . واختلفت بيانات البنك المركزي في الكونغو الديمقراطية عن بيانات منظمة التجارة العالمية لتشير إلى تحقيق فائض تجارى بلغ 166 مليون دولار باحتساب الواردات السلعية بنظام فوب وليس بنظام سيف الذى يتم احتساب تكلفة النقل والتأمين للواردات به . ويطرح ذلك قضية اختلاف بيانات التجارة الخارجيه مابين بيانات منظمة التجارة

العالمية عن بيانات الدول نفسها عن بيانات الوكالة الأمريكية . بل أنه داخل الدولة الواحده توجد بيانات مختلفه للتجارة مابين الجهات الرسميه المتعدده مثلما يحدث في مصر باختلاف بيانات التجارة الخارجيه لنفس الفتره حسب جهاز الاحصاء عن بيانات البنك المركزي عن بيانات هيئة الرقابه على الصادرات والواردات .

ولإيجاد مرجعية دولية للبيانات فقد تم الاعتماد على بيانات منظمة التجارة العالمية والتي أشارت إلى بلوغ العجز التجاري السلعي في مصر 23ر5 مليار دولار في حين بلغ العجز التجاري المصري 26ر8 مليار دولار حسب الوكالة الأمريكية لنفس العام . وبذلك تكون مصر قد استحوزت على أكثر من نصف اجمالي عجز دول الحوض مجتمعه . وبالمركز الثاني كينيا بعجز تجارى سلعي 6ر1 مليار دولار . وأثيوبيا بعجز تجارى 6ر1 مليار دولار وتنزانيا بعجز تجارى 4 مليار دولار . وأوغندا بعجز 2ر3 مليار دولار ورواندا بعجز 889 مليون دولار . واريتريا بعجز 513 مليون وبورندي 346 مليون دولار لقيمة العجز التجاري السلعي بها .

وهكذا بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات السلعية عام 2008 أقصاها في السودان بنسبة 132 % تليها الكونغو الديموقراطية بنسبة 103 % حسب البنك المركزي الكونغولي وبحساب الواردات بطريقة فوب والتي يكون رقمها أقل مما لو تم احتسابها بطريقة سيف بادخال قيمة الشحن والتأمين للبضائع المستورده . أما حسب منظمة التجارة العالمية فتصل نسبة التغطية بالكونغو إلى 96ر3 % . وكانت أقل نسبه لتغطية الصادرات للواردات في اريتريا بنسبة 3ر2 % . تليها بورندي بنسبة 4ر2 % . وأثيوبيا بنسبة تغطية 20ر8 % وفي رواندا بنسبة 21ر9 % وتنزانيا 42ر9 % لنسبة التغطية وكينيا بنسبة 44ر9 % وأوغندا 48ر2 % وفي مصر بنسبة 50ر5 % لنسبة تغطية الصادرات للواردات السلعيه عام 2008 . وبلغ

المتوسط العام بدول الحوض العشرة لنسبة تغطية الصادرات للواردات 55ر9 % .

التجارة السلعية لدول حوض النيل مع العالم 2007 - مليار دولار -

تجارة دول الحوض	الاجمالى	اتحاد أوربي	الصين	أمريكا	السعودية	اليابان	الإمارات	مصر	اسرائيل
صادرات	36,993	13,726	5,237	3,092	1,339	3,706	1,014	0,272	0,216
توزيع نسبى %	100%	37%	14%	8%	3,3%	10%	3%	0,7%	0,6%
واردات	64,297	21,033	8,638	6,568	5,033	2,405	3,598	0,791	0,325
توزيع نسبى %	100%	33%	13%	10%	8%	4%	6%	1%	0,5%
تجارة	101,290	34,756	13,875	9,660	6,372	6,111	4,612	1,063	0,541
توزيع نسبى %	100%	34%	14%	9,5%	6%	6%	5%	1%	0,5%
عجز تجارى	- 27,304	- 7,307	- 3,401	- 3,476	- 3,694	1,301	- 2,584	- 0,520	- 0,138
توزيع نسبى %	100%	27%	12,5%	13%	13,5%		9,5%	2%	0,5%

يشير التوزيع النسبى للتجارة الخارجية السلعية لدول حوض النيل عام 2007 . إلى استحواز دول الاتحاد الأوربي على النصيب الأكبر من تجارة دول حوض النيل الخارجية السلعية بنسبة 34ر3 % . يليها الصين بنسبة 13ر7 % والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 9ر5 % . والهند بنسبة 7 % والسعودية بنسبة 6ر3 % واليابان بنسبة 6 % ودولة الامارات العربية 4ر6 % . ومصر بنسبة 1% واسرائيل بنسبة نصف بالمائة من الاجمالى . وباقي النسبة أى بأقل من 14 % للتجارة الخارجية مع دول الجوار الجغرافى الأفريقيه .

ومن أبرز دول الاتحاد الأوربي التى تتعامل تجاريا مع دول الحوض ألمانيا وهولندا وإيطاليا وفرنسا وبلجيكا . أما التجارة مع دول الجوار الأفريقى فتختلف من دولة لأخرى فهى بالنسبة لتجارة كينيا تتركز فى التجارة مع أوغندا وتنزانيا وجنوب افريقيا . وفى حالة اثيوبيا تتركز تجارة الجوار مع جيبوتى والتى تشكل

المنفذ الوحيد لها على البحر الأحمر . وفي تنزانيا تتركز تجارة الجوار الجغرافي مع كينيا وجنوب افريقيا .

وتتركز تجارة الجوار الجغرافي في أوغندا مع كينيا ورواندا وجنوب افريقيا . وفي الكونغو الديمقراطية تتركز تجارة الجوار مع زامبيا وجنوب افريقيا وزيمبابوي وكينيا . وفي رواندا تتركز تجارة الجوار مع أوغندا . وفي ارتيريا تتركز تجارة الجوار مع كينيا . وفي بورندي تتركز تجارة الجوار الجغرافي مع رواندا وكينيا وأوغندا .

واتجهت صادرات دول حوض النيل عام 2007 بنسبة 37 % من الاجمالي إلى دول الاتحاد الأوربي يليها الصين بنسبة 14ر2 % . ثم إلى اليابان بنسبة 10 % وإلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8ر4 % وإلى الهند بنسبة 7ر3 % وإلى السعودية بنسبة 3ر3 % . وإلى دولة الامارات العربية بنسبة 2ر7 % وإلى مصر بنسبة 0ر7 % وإلى اسرائيل بنسبة 0ر6 % . وباقي نسبة الصادرات السلعية أى بأقل من 16 % تتجه إلى دول الجوار الجغرافي الأفريقيه .

وهو ما يشير إلى التركيز الذي تشكله دول الاتحاد الأوربي والذي يعود إلى الربط بين تلك الأسواق تاريخيا منذ مرحلة الاستعمار الأوربي لدول الحوض قبل الاستقلال . كما يشير إلى سعي الدول الكبرى خاصة الصين إلى الحصول على المواد الخام والمعادن الأفريقيه . كما نالت المنتجات الزراعيه اهتماما خارجيا خاصا كموااد خام لتصنيعها بدول الغرب ثم إعادة تصديرها للبلدان الناميه مره أخرى كمنتجات تامة الصنع . واستفادة الدول الغربيه من القيمة المضافه التي تمثلها عمليات التصنيع .

وجاءت دول الاتحاد الأوربي أيضا في المقدمه بالنسبة لجهات قدوم الواردات السلعيه لدول حوض النيل عام 2007 . بالاستحواز على نسبة 32ر7 % من اجمالي

واردات دول الحوض السلعيه . تليها الصين بنسبة 13ر4% ثم من الولايات المتحدة بنسبة 10ر2 % ومن السعوديه بنسبة 7ر8 % . ومن الهند بنسبة 6ر8 % ومن الامارات العربيه بنسبة 5ر6 % ومن اليابان بنسبة 3ر7 % ومن مصر بنسبة 1ر2 % . ومن اسرائيل بنسبة نصف بالمائه وباقي نسبة الواردات السلعيه أى بأقل من 18 % من دول الجوار الجغرافى الأفريقيه رغم صعوبات النقل . إلا أن طبيعة بعض الواردات مثل السلع الرأسمالية ووسائل النقل تحتم استيرادها من دول متقدمه .

واذا كانت السعوديه والامارات تمدان بعض دول الحوض بالنفط الخام بشكل رئيسى . فان باقى الدول الموردته تمد دول الحوض بكل المنتجات سواء الغذائية أو الهندسيه أو الآلات والمعدات ووسائل النقل . وتزايدت الواردات من الصين بالسنوات الأخيره للاستفاده من رخص المنتجات الصينيه التى تلاءم المستويات المعيشية المتدنيه لغالب سكان دول حوض النيل . إلى جانب التحسن الجزئى للصوره الذهنيه للصين فى بعض الدول من خلال ماتقدمه من مساعدات صحيه .

وهكذا حققت دول حوض النيل عجزا تجاريا مع كل تلك الدول عدا تحقيقها فائضا تجاريا مع اليابان . وكانت إستفاده دول الاتحاد الأوربى من العجز التجارى لدول الحوض هى الأكبر فى القيمه من بين دول العالم التى تعاملت معها تجاريا بنحو 7ر3 مليار دولار . يليها فى القيمه استفادة السعوديه بنحو 3ر7 مليار دولار والتى تمثل فائضا تجاريا بالنسبة للسعوديه . ثم استفادة الولايات المتحدة 3ر5 مليار دولار كفائض تجارى لأمريكا . واستفاده الصين بنحو 3ر4 مليار دولار والامارات العربيه بنحو 2ر6 مليار واستفاده الهند بنحو 1ر6 مليار دولار . أما اليابان فقد حققت دول الحوض معها فائضا تجاريا بلغ 1ر3 مليار دولار نتيجة

تصدير المواد الخام من دول حوض النيل إليها .

- وخلال السنوات الأخيرة زاد حجم التجارة بين دول حوض النيل وكلا من إيران وتركيا في إطار سعيهما للاستفادة من الثروات الطبيعية والمواد الخام بدول الحوض في حيث تهدفان لأداء دورا إقليميا وتحقيقهما معدلات نمو تحتاج إلى واردات كبيره من المواد الخام التي تزخر بها دول الحوض . إلا أن قائمة الدول الخمسين الأكبر للصادرات أو الواردات التركيبة عام 2008 لم تتضمن من بين دول حوض النيل سوى مصر بقيمة تجارته بلغت 21 مليار دولار . وبما يشير إلى تأخر مراكز دول الحوض في حجم تجارتها مع تركيا عن المركز الخمسين لتجارة تركيا .

وبالنسبة لإيران فقد اقتصرَت بيانات التجارة الخارجية المعلنه من جانب البنك المركزي الإيراني على الدول العشر الأبرز بالتجارة الخارجية فقط . وكانت آخر بيانات تفصيليه للتجارة الخارجية الإيرانية معلنه من قبل الجمارك الإيرانية تعود إلى عام 2005 . وهو العام الذي بلغت خلاله تجارة إيران مع دول حوض النيل 104 مليون دولار فقط . وهى التجارة التي توزعت ما بين صادرات إيرانية لدول الحوض بلغت 73 مليون وواردات إيرانية من دول الحوض بلغت 31 مليون . ومن المتوقع أن يكون حجم التجارة الإيرانية مع دول الحوض قد زاد خلال السنوات التالية لتلك البيانات . في ظل تنامي صور التعاون الإيراني معها .

- وفي عام 2008 زاد حجم تجارة الولايات المتحدة مع دول حوض النيل إلى 106 مليار دولار . مقابل 97 مليار دولار بالعام السابق بنمو 10 % . وبلغت قيمة الصادرات الأمريكية لدول الحوض 74 مليار دولار مقابل 66 مليار دولار عام 2007 . وزادت قيمة الواردات الأمريكية من دول حوض النيل العشرة إلى 33 مليار دولار مقابل 31 مليار دولار عام 2007 . ليصل الفائض

الأمريكي في تجارتها مع دول الحوض إلى 4ر1 مليار دولار مقابل فائض بلغ 3ر5 مليار بالعام السابق وهو الفائض الذى يعد عجزا تجاريا بالنسبة لدول الحوض .

وتركزت التجارة الأمريكيه مع دول الحوض عام 2008 في مصر التى استحوذت على نحو 8ر4 مليار دولار وهو ما يمثل نسبة 79 % من اجمالى تجارة أمريكا السلعيه مع دول الحوض . بينما قل حجم التجارة الأمريكيه مع باقى دول الحوض التسع عن المليار دولار في أي منها .

وبلغ حجم التجارة الأمريكيه مع كينيا التى تنحدر منها أصول الرئيس الأمريكى أوباما إلى 818 مليون دولار ولعل وصول رئيس أمريكى من أصل كينى في بداية عام 2009 يمكن أن يساهم في زيادة حجم التجارة بين البلدين خلال فترة توليه . في اطار الصورة الذهنية الايجابية عن أمريكا خلال فترة تولى أوباما والتى ستستفيد منها السلع الأمريكيه . ووصل حجم التجارة الأمريكيه مع أثيوبيا 454 مليون دولار رغم حجمها السكانى الكبير وهي التى تفتقد إلى الحدود البحرية .

و396 مليون دولار للتجاره مع الكونغو الديموقراطية رغم الحجم السكانى الكبير لها . و225 مليون دولار للتجاره مع تنزانيا . و148 مليون دولار فقط لقيمة التجارة الأمريكيه مع السودان نتيجة توتر العلاقات السياسية والتى دفعت الولايات المتحدة لفرض عقوبات على الشركات الغربية التى تستثمر بالسودان . و142 مليون دولار لحجم التجارة مع أوغندا و34 مليون دولار للتجاره مع رواندا . و15 مليون دولار للتجاره مع اريتريا وعشرة ملايين دولار لحجم التجارة السلعية الأمريكيه مع بورندى والتى ليست لها أية حدود بحريه .



دول الحوض والكوميسا

- من بين ثمانية تجمعات اقتصادية في افريقيا انضمت مصر وثمانى من دول حوض النيل لمجموعة دول الكوميسا التسعة عشر . والتي تضمن دخول منتجات تلك البلدان فيما بينها بلا جمارك . وهى دول : كينيا واثيوبيا والسودان وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية وبورندى واريتريا . إلى جانب دول : جيبوتى وجزر القمر وليبيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس وسيشل وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوى .

وهكذا تضم الكوميسا كل دول حوض النيل عدا تنزانيا وهو مايوفر مجالا متاحا للتبادل التجارى فيما بين دول حوض النيل . مع الاستفادة من الاعفاءات الجمركية التى تتيحها الكوميسا والاجتماعات الدورية بين أعضاء الكوميسا لمناقشة أية معوقات للتجاره بين الدول الأعضاء إلى جانب إمكانية اتخاذ خطوات مستقبلية لتطوير شكل التعاون الاقتصادى .

وتجمع ثلاث بلدان من بين بلدان حوض النيل وهى : بورندى والكونغو الديمقراطية ورواندا بين عضوية مجموعة الكوميسا . وبين عضويه الإيكاس وهى الجماعة الاقتصادية لدول وسط افريقيا والتى تضم 11 بلدا تشمل أيضا : أنجولا والكاميرون وتشاد وافريقيا الوسطى والكونغو برازفيل وغينيا الاستوائية والجابون وساو تومي وبرنسى .

وبسبب الموقع الجغرافى الذى يحكم عضوية التجمعات الاقتصادية الأفريقيه . فان دول الحوض التى تتركز فى شرق أفريقيا ليست منضمه لباقي التجمعات الاقتصادية الافريقيه . وهى مجموعة الايكواس والتى تمثل الجماعة الاقتصادية

لدول غرب افريقيا وتضم 15 بلدا افريقيا ليس من بينها أى من بلدان حوض النيل التى لا يقع أى منها بغرب افريقيا . ونفس الأمر لمجموعة سيماك والتى تمثل الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا وتضم ست بلدانا افريقيه . ومجموعة سادك التى تضم خمس دول ومجموعة وهو التى تضم ست دول افريقيه .

التجارة الدولية السلعية لدول الكوميسا - مليار دولار -

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
97	81ر9	65ر8	49ر1	37ر5	28ر8	قيمة صادرات الكوميسا لدول العالم
13950	12113	10485	9220	7585	6492	اجمالى الصادرات العالمية
%0ر7	%0ر7	%0ر6	%0ر5	%0ر5	%0ر4	نسبة الكوميسا بصادرات العالم
88ر5	72ر1	65ر3	50ر5	39ر7	36ر9	قيمة واردات الكوميسا من العالم
14244	12428	10857	9569	7863	6744	اجمالى الواردات العالمية
%0ر6	%0ر6	%0ر6	%0ر5	%0ر5	%0ر5	نسبة الكوميسا من واردات العالم
185ر5	154	131ر1	99ر6	77ر2	65ر7	قيمة تجارة الكوميسا مع دول العالم
28194	24541	21342	18789	15448	13236	اجمالى التجارة العالمية
%0ر7	%0ر6	%0ر6	%0ر5	%0ر5	%0ر5	نسبة الكوميسا من التجارة العالمية

- يتدنى نصيب دول الكوميسا التسعة عشر النسبى من التجارة الدولية السلعية والذي بلغت نسبته 0ر7 % عام 2007 كأعلى نسبة خلال الفترة من 2002 إلى 2007 . كما بلغ النصيب النسبى لمجموعه الكوميسا من الصادرات السلعية الدولية عام 2007 نحو 0ر7 % ومن الواردات السلعية الدولية 0ر6 % . وبما يشير إلى أن الدول العشر الأخرى أعضاء الكوميسا - بخلاف دول حوض

النيل التسع الأعضاء بالكوميسا - محدودة التبادل التجاري السلعي الدولي . حيث لم تضيف لنصيب دول الحوض مجتمعه سوى 02ر % من التجارة الدولية و 03ر % بالصادرات الدولية وتكاد لا تضيف شيئاً بالواردات السلعية الدولية .

إلا أنه من الملاحظ أنه في عام 2007 وضمن جهات التصدير الرئيسيه لدول الكوميسا إلى دول العالم مجيء السعوديه بالمركز التاسع وتونس بالمركز العاشر بين الدول التي صدرت لها مجموعة الكوميسا . أما مع الجهات التي استوردت منها دول الكوميسا بنفس العام فقد جاءت السعوديه بالمركز الرابع والامارات العربية بالمركز الثامن . ولم ترد أية دول عربية أخرى ضمن المراكز العشر الأولى لتجارة دول الكوميسا الخارجيه بنفس العام .

- وفي عام 2008 بلغت التجارة السلعيه لدول الكوميسا 246 مليار دولار تمثل نسبة 08ر % من اجمالي التجارة السلعية الدولية البالغه 32ر5 تريليون دولار . وتوزعت تجارة الكوميسا ما بين صادرات سلعية بلغت 126ر1 مليار دولار تمثل نسبة 08ر % من الصادرات السلعية الدولية البالغه 16ر1 تريليون دولار . وواردات سلعية لدول الكوميسا بلغت 119ر9 مليار دولار تمثل نسبة 07ر % من الواردات السلعية الدولية البالغه 16ر4 تريليون دولار . لتحقيق مجموعة الكوميسا فائضا تجاريا سلعيا بلغ 6ر2 مليار دولار .



التجارة الخدمية الدولية لدول الحوض

وفي التجارة الخدمية الدولية فقد أدى ارتفاع التجارة الخدمية المصريه إلى تحسن طفيف لنصيب دول الحوض من التجارة الخدمية الدولية . بالمقارنه لنصيبها المحدود من التجارة السلعيه الدولية . كما حققت دول الحوض فائضا مجمعا في تجارتها الخدميه بعكس العجز التجارى المهيمن على تجارتها السلعيه . ويعمل غالب سكان دول الحوض بالقطاع الخدمى إلا أن تلك الخدمات يغلب عليها الطابع الحكومى حيث مازال نصيب القطاع الخاص بها هو الأقل .

وقد بلغ اجمالى التجارة الخدميه لدول الحوض عام 2008 نحو 61ر6 مليار دولار . بنسبة 0ر8 % من اجمالى التجارة الخدميه الدولية بنفس العام والبالغه 7ر3 تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من التجارة الخدميه لدول الحوض بنحو 41 مليار دولار أى حوالى الثلثين من اجمالى تجارة دول الحوض الخدمية . تليها كينيا بنحو 4ر2 مليار دولار واثيوبيا 4ر1 مليار دولار وتنزانيا 3ر6 مليار دولار . وبالمركز الخامس السودان بنحو 3ر3 مليار دولار والكونغو الديموقراطية 2ر9 مليار دولار . وأوغندا 1ر7 مليار دولار . ورواندا 385 مليون دولار وبورندى 176 مليون دولار. وفي المركز الأخير جاءت اريتريا بنحو 143 مليون دولار .

وجاء موقع التجارة الخدميه لدول الحوض ضمن الترتيب الدولى للتجارة الخدميه عام 2008 ومن بين 174 دوله . مجيء مصر بالمركز الثامن والثلاثين دوليا . وكينيا بالمركز الواحد والتسعين وأثيوبيا بالمركز الثالث والتسعين وتنزانيا برقم 97 . والسودان برقم 103 والكونغو الديموقراطية 114 وترتيب أوغندا 121 دوليا .

وترتيب رواندا 155 وبورندي 168 وترتيب اريتريا 172 دوليا .

وبلغت الصادرات الخدمية عام 2008 لدول الحوض 33 مليار دولار . بنسبة 9ر0 % من الصادرات الخدمية الدولية البالغه 3ر8 تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من تلك الصادرات بنحو 24ر7 مليار دولار بحوالى 75% من الاجمالى . تليها كينيا 2ر5 مليار دولار . وتنزانيا 1ر9 مليار دولار واثيوبيا 1ر8 مليار دولار والكونغو الديمقراطية 828 مليون دولار . والسودان 457 مليون دولار ورواندا 126 مليون دولار واريترى بنحو 118 مليون دولار . وفى المركز الأخير بورندي بنحو ثلاثة ملايين دولار لصادراتها الخدمية عام 2008 .

وتضمن موقع الصادرات الخدمية لدول الحوض ضمن الترتيب الدولى للصادرات الخدمية عام 2008 مجيء مصر بالمركز الثالث والثلاثين دوليا . وكينيا بالمركز الثانى والثمانين وتنزانيا برقم 91 وأثيوبيا بالمركز الثالث والتسعين وأوغندا 122 والسودان برقم 131 والكونغو الديمقراطية 133 وترتيب رواندا 158 وترتيب اريتريا 159 دوليا وبورندي 174 وهو المركز الأخير دوليا .

- وبلغت الواردات الخدمية لدول الحوض العشر 28ر6 مليار دولار بنسبة 8ر0% من الواردات الخدمية الدولية البالغة 3ر5 تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر منها بنحو 16ر3 مليار دولار أى أكثر من النصف . تليها السودان بنحو 2ر9 مليار دولار واثيوبيا 2ر4 مليار دولار والكونغو الديمقراطية 2ر1 مليار دولار . وكينيا 1ر7 مليار دولار وتنزانيا 1ر6 مليار دولار وأوغندا 1ر2 مليار دولار ورواندا 259 مليون دولار وبورندي 173 مليون دولار . وبالمركز الأخير اريتريا 25 مليون دولار لوارداتها الخدمية عام 2008 .

وتضمن موقع الواردات الخدمية لدول الحوض ضمن الترتيب الدولى

للواردات الخدميه عام 2008 مجيء مصر بالمركز الحادى والأربعين دوليا . والسودان برقم 83 وأثيوبيا بالمركز الثامن والثمانين والكونغو الديموقراطية 99 وكينيا بالمركز 103 وتنزانيا برقم 104 وأوغندا 112 وترتيب رواندا 152 وبورندى 158 وترتيب اريتريا 174 دوليا وهو المركز الأخير دوليا .

وحققت ست دول عجزا تجاريا خدميا عام 2008 مقابل تحقيق أربع دول فائضا إلا أن قيمة الفائض كانت أكبر من قيمة العجز . حيث بلغ الفائض الخدمى لمصر 8ر4 مليار دولار . ولكينيا 857 مليون ولتنزانيا 304 مليون دولار ولاريتريا 93 مليون دولار . بينما كانت قيمة العجز التجارى الخدمى بالسودان 2ر4 مليار دولار . وبالكونغو الديموقراطية 1ر3 مليار وبأوغندا 623 مليون وبأثيوبيا 601 مليون دولار وفى بورندى 170 مليون دولار وبلغ العجز الخدمى فى رواندا 133 مليون دولار .

- وفى عام 2007 بلغ اجمالى التجارة الدولية الخدميه لدول الحوض 50ر8 مليار دولار . بنسبة 0ر8 % من اجمالى التجارة الخدميه الدولية بنفس العام والبالغه 6ر3 تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من التجارة الخدميه لدول الحوض بنحو 32ر8 مليار دولار أى حوالى الثلثين . تليها كينيا بنحو 4ر2 مليار دولار وتنزانيا 3ر1 مليار دولار . والسودان 3ر1 مليار دولار وفى المركز الخامس اثيوبيا 2ر9 مليار دولار والكونغو الديموقراطية 2ر2 مليار دولار .

وأوغندا 1ر6 مليار دولار . وبورندى 451 مليون دولار ورواندا 385 مليون دولار . وفى المركز الأخير جاءت اريتريا بنحو 143 مليون دولار فقط لقيمة تجارتها الدولية الخدميه رغم شواطئها الممتدة على ساحل البحر الأحمر والتي كان من الممكن أن ترفع من خدمات النقل البحرى بها سواء للتجاره المحلية أو لدول

الجوار التى ليس لها سواحل بحريه مثل أثيوبيا . إلا أن علاقتها المتوتره مع اثيوبيا قللت من إمكانية تلك الاستفادة إلى جانب اعتماد اثيوبيا بشكل رئيسى على موانئ جيبوتى على البحر الأحمر فى تجارتها الخارجيه .

وبلغت الصادرات الخدميه عام 2007 لدول الحوض 26ر7 مليار دولار . بنسبة 0ر8 % من الصادرات الخدميه الدولية البالغه 3ر26 تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من تلك الصادرات بنحو 19ر7 مليار دولار بحوالى 74 % من الإجمالى المجموع . تليها كينيا 2ر7 مليار دولار . وتنزانيا 1ر7 مليار واثيوبيا 1ر1 مليار دولار والكونغو الديموقراطية 393 مليون دولار . والسودان 211 مليون دولار وبورندى 179 مليون . ورواندا 126 مليون دولار وفى المركز الأخير اريتريا بنحو 118 مليون دولار لصادراتها الخدميه .

وإذا كانت نوعية الصادرات السلعيه كمواد الخام قد أتاحت لدول الحوض مكانا على خريطة الصادرات السلعية الدولية . فإن السياحه وخدمات النقل كان لهما الفضل فى تحقيق الصادرات الخدميه لدول الحوض موارد جيده . ولأن معظم نوعيات التجارة الدولية بالخدمات تحتاج إلى مستوى أفضل من ناحية العمالة المؤهله ونظم الاتصالات والموارد المالىه . فقد انخفض نصيب دول الحوض فى باقى صادرات الخدمات الأخرى مثل التشييد حيث لاتوجد الامكانيات التى تؤهل غالب شركاتها للتشيد للعمل خارج بلادها . وفى الخدمات المصرفيه فان العلاقات الدولية لتلك البنوك المحليه ليست كبيرة الحجم . ونفس الأمر لخدمات التأمين والاستشارات والخدمات البيئيه أو الصحيه . فغالب دول الحوض ليست مؤهلة لتقديم خدمات صحيه تستطيع المنافسه ومن هنا يفضل بعض الأغنياء العلاج خارج أفريقيا .

وبلغت الواردات الخدمية لدول الحوض العشر 24 مليار دولار بنسبة 0.8% من الواردات الخدمية الدولية البالغة 3.1 تريليون دولار . واستحوزت مصر على النصيب الأكبر منها بنحو 13.1 مليار دولار أى أكثر من النصف . تليها السودان بنحو 2.85 مليار دولار والكونغو الديمقراطية 1.8 مليار دولار واثيوبيا 1.7 مليار دولار . وكينيا 1.5 مليار دولار وتنزانيا 1.4 مليار دولار وأوغندا 1.2 مليار دولار وبورندي 272 مليون دولار . ورواندا 259 مليون وبالمركز الأخير اريتريا 25 مليون دولار لوارداتها الخدمية .

وتسببت نسب الفقر العالية بمعظم دول الحوض فى قلة استهلاك السكان للخدمات المختلفة . وبالتالي قلت وارداتها الخدمية فقليل من السكان من يستطيعون للسفر للخارج للسياحة إلا لأداء طقوس دينية مثل الحج والعمرة بالنسبة للمسلمين منهم . كما يؤثر الفقر على ضعف استيراد الخدمات الصحية من خلال السفر للخارج للعلاج . أو للتعليم على نفقة الأسر خارج البلاد أو شراء برامج الكمبيوتر الأصلية ونحو ذلك من صور استيراد الخدمات .

وبعكس العجز التجارى السلعى الذى خيم على معظم دول الحوض . فقد تحسن الأمر جزئيا بالميزان الخدمى لدول الحوض والذى حقق فائضا اجماليا بلغ 2.6 مليار دولار . نتيجة تحقيق أربع دول فائضا مقابل ست دول حققت عجزا . إلا أن كبر حجم الفائض الخدمى المصرى قد حسم الأمر لتحقيق الميزان الخدمى لدول الحوض المجمع فائضا . حيث بلغ الفائض المصرى الخدمى 6.6 مليار دولار . إلى جانب فائض خدمى بكنيا بنحو 1.2 مليار وفى تنزانيا فائضا بنحو 251 مليون وفى اريتريا فائضا خديما بنحو 93 مليون دولار .

وعلى الجانب الآخر بلغت قيمة العجز بالميزان التجارى الخدمى بدول العجز

2ر6 مليار دولار كعجز خدمي بالسودان و1ر4 مليار دولار للعجز التجارى الخدمى بالكونغو الديمقراطية و676 مليون دولار للعجز الخدمى بأوغندا . و585 مليون دولار للعجز الخدمى فى أثيوبيا و133 مليون دولار للعجز الخدمى فى رواندا . و93 مليون دولار فى بورندى لقيمة العجز التجارى الخدمى بها .

- وتتنوع أمطاط الخدمات ما بين السياحة والنقل بأنواعه البرى والبحرى والجوى وخدمات التمويل والتأمين وخدمات التشييد والاتصالات والاستشارات القانونيه والمحاسبية والخدمات الصحية والبيئية والتعليميه والثقافيه والرياضيه . إلا أنه لاتتوافر بيانات تفصيليه عن حجم تلك الخدمات بمعظم تلك الدول فيما عدا النشاط السياحى والبنوك والتي توجد بيانات عنها .

التوزيع النسبى لنوعيات الصادرات الخدميه بدول الحوض 2007 - % -

دول حوض النيل	النقل %	السياحه %	تأمين وخدمات تمويله %	كمبيوتر واتصالات وخدمات تجاريه أخرى %
مصر	35ر3	47ر3	0ر9	16ر5
السودان	3ر1	76ر6	7ر9	12ر4
كينيا	51ر7	41ر8	0ر3	6ر2
أثيوبيا	61ر9	14ر9	4ر9	18ر3
تنزانيا	19ر8	61ر9	1ر6	16ر6
أوغندا	3ر1	73ر6	7ر5	15ر8
الكونغو الديمقراطية	5ر6	0ر3	0	94ر1
رواندا	28ر5	51ر8	0ر7	19
ارتيريا	70ر4	3ر1	1	26ر5
بورندى	21ر2	20ر2	0	58ر5

– يشير التوزيع النسبي لنوعيات الصادرات الخدمية بدول حوض النيل عام 2007 إلى تفوق النصيب النسبي لصادرات السياحة ببعض البلدان مثل مصر وتنزانيا وأوغندا من اجمالي الصادرات الخدمية . بينما تفوق النصيب النسبي لصادرات خدمات النقل بأنواعه في دول أخرى مثل أثيوبيا وبورندي . وتدني نصيب صادرات خدمات التأمين والخدمات التمويلية في كل البلدان . حيث تتطلب مستوى مرتفع من المهارات للعاملين بتلك القطاعات ومستوى جيد من نظم الاتصالات والمعلومات . وكلما تدني المستوى الاحصائي لتحديد قيمة كل نوع من أنواع الخدمات . كلما زادت نسبة الخدمات الأخرى من صادرات الخدمات كما هو الحال في الكونغو الديمقراطية .

التوزيع النسبي لنوعيات الواردات الخدمية بدول الحوض 2007 %

دول حوض النيل	النقل %	السياحة %	تأمين وخدمات تمويلية %	كمبيوتر واتصالات وخدمات تجاريه أخرى %
مصر	46	18٫7	10٫4	24٫9
السودان	45٫6	51٫4	0٫3	2٫7
كينيا	63٫8	20٫7	6٫6	22٫1
أثيوبيا	64٫7	6٫2	4٫1	25٫1
تنزانيا	34٫1	45٫3	5٫4	15٫2
أوغندا	53٫8	9٫7	6٫9	29٫6
الكونغو الديمقراطية	44٫5	1	0	49٫6
رواندا	33٫2	26٫7	0٫7	39٫4
ارتيريا	1٫6	6٫9	0٫3	93٫1
بورندي				

– يشير التوزيع النسبي لنوعيات للواردات الخدمية بدول حوض النيل عام 2007 إلى تفوق النصيب النسبي الواردات السياحية ببعض البلدان مثل السودان وبورندي وتنزانيا من اجمالي الصادرات الخدمية . بينما تفوق النصيب النسبي لواردات خدمات النقل بأنواعه في دول أخرى مثل مصر وكينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية ورواندا . وتدنى نصيب واردات خدمات التأمين والخدمات التمويلية في كل البلدان خاصة في البلدان قليلة التجارة الدولية .

التجارة الدولية الخدمية لدول الكوميسا – مليار دولار -

2006	2005	2004	2003	2002	2001	الصادرات والواردات الخدمية
24,4	22	20,5	16	13,8	13,3	صادرات الكوميسا الخدمية لدول العالم
2778	2473	2210	1829	1594	1482	اجمالى الصادرات الخدمية العالمية
%0,9	%0,9	%0,9	%0,9	%0,9	% 0,9	نسبة الكوميسا من صادرات العالم الخدمية
24,2	21,4	17	13,7	13,5	13,1	واردات الكوميسا الخدمية من العالم
2620	2351	2117	1777	1567	1470	اجمالى الواردات الخدمية العالمية
%0,9	%0,9	%0,8	%0,8	%0,9	%0,9	نسبة الكوميسا من واردات العالم الخدمية
48,6	43,4	37,5	29,7	27,3	26,4	تجارة الكوميسا الخدمية مع دول العالم
5398	4824	4327	3606	3161	2952	اجمالى التجارة العالمية الخدمية
%0,9	%0,9	%0,9	%0,8	%0,9	%0,9	نسبة الكوميسا من التجارة العالمية

- يكاد يكون النصيب النسبى لدول الكوميسا التسعة عشر من التجارة الخدميه الدولية ثابتا عند نسبة 9ر0 % مابين عامى 2001 إلى 2006 بسبب النشاط الخدمى فى مصر وكينيا وتنزانيا والسودان وكلها ضمن دول حوض النيل . بينما لم يكن هناك إسهاما ملموسا لباقي دول الكوميسا العشر الأخرى فى التجارة الخدمية الدولية . ولم يختلف الأمر من حيث النصيب النسبى لدول الكوميسا بالصادرات أو الواردات الخدميه الدولية والذي بلغ أيضا 9ر0 % مابين عامى 2001- 2006 .

وفى عام 2008 بلغت التجارة الدولية الخدميه لدول الكوميسا 4ر70 مليار دولار تمثل نسبة 1 % من اجمالى التجارة الخدميه الدولية البالغه 3ر7 تريليون دولار . وتوزعت تجارة الكوميسا مابين صادرات خدميه بلغت 3ر36 مليار دولار تمثل نسبة 1 % من الصادرات الخدميه الدولية البالغه 8ر3 تريليون دولار . وواردات خدميه لدول الكوميسا بلغت 1ر34 مليار دولار تمثل نسبة 1 % من الواردات الخدميه الدولية البالغه 5ر3 تريليون دولار . لتحقيق مجموعه الكوميسا فائضا تجاريا خدميا بلغ 2ر2 مليار دولار .



السياحة الدولية بدول الحوض

كانت السياحة الدولية من أبرز موارد تجارة الخدمات الدولية بدول الحوض عام 2008 . حيث تشير بيانات منظمة السياحة العالمية إلى بلوغ عدد السياح الواصلين إلى مصر 12ر296 مليون سائح وإلى أوغندا 844 ألف سائح وإلى تنزانيا 750 ألف سائح وإلى إثيوبيا 330 ألف سائح . ليصل نصيب الدول الأربعة 1ر5 % من اجمالي عدد السياح الواصلين بالعالم خلال العام والبالغ 922 مليون سائح .

وزاد عدد السياح بالدول الأربعة في عام 2008 عن عام 2007 بنسبة نمو 31ر5 % في أوغندا مما جعلها تتخطى تنزانيا في الترتيب . وزاد بمصر بنمو 16 % وبتنزانيا بنمو 8 % وزاد عدد السياح الواصلين بإثيوبيا بنمو 6 % . ولم تذكر بيانات منظمة السياحة العالمية أية دول أخرى من دول الحوض في تقريرها عن السياحه العالمية عام 2008 .

وفي قائمة أكبر الدول استقبالا للسياحة عام 2008 لم ترد من بين دول الحوض سوى مصر التي احتلت المركز الحادى والعشرين بين دول العالم . كما شغلت مصر المركز الخامس والعشرين بين أكثر الدول بالعائدات السياحيه بنفس العام بقيمة 12ر3 مليار دولار . كما شغلت مصر المركز التاسع عشر بين أكثر الدول انفاقا لمواطنيها على السياحة خارجها بقيمة 2ر9 مليار دولار .

- وتشير بيانات السياحه بدول حوض النيل خلال عام 2007 إلى بلوغ النصيب النسبى لدول الحوض - عدا رواندا التي لم ترد لها بيانات - 1ر6 % من السياحة الواصله إلى أنحاء العالم بنصيب 14ر653 مليون سائح من اجمالى 911ر5 مليون سائح بالعالم . وبلغت الايرادات السياحيه للسياح الواصلين - فيما عدا

الكونغو الديمقراطية - 14ر4 مليار دولار بنسبة 1ر4 % من اجمالي الإيرادات السياحية الدولية البالغه 1 ترليون و28 مليار دولار . وعلى الجانب المقابل فقد بلغت قيمة مدفوعات السياحة العكسيه الخارجه من دول الحوض - فيما عدا الكونغو الديمقراطية واريتريا - 5ر773 مليار دولار بنسبة 0ر6 % من اجمالي المدفوعات للسياحة العكسية الدولية .

وفي عدد السياح الواصلين عام 2007 تصدرت مصر بنحو 10ر610 مليون سائح نظرا لما لديها من تنوع في المنتجات السياحيه الثقافيه والأثريه والشاطئيه والمؤتمرات . تليها كينيا بنحو 1ر644 مليون سائح بما لديها من تنوع سياحي خاصة بمناطق الغابات . وتنزانيا 692 ألف سائح وأوغندا 642 ألف سائح والسودان 436 ألف سائح وأثيوبيا 303 ألف سائح وبورندي 201 ألف واريتريا 78 ألف والكونغو الديمقراطية 47 ألف سائح .

أما في السياحة العكسية لعام 2007 الخارجه من دول الحوض فقد تصدرت مصر أيضا بنحو 4ر531 مليون سائح تمثل السياحة الدينيه لأداء الحج والعمره جانبا كبيرا منها . وبلغ عدد السياح الخارجين من أوغندا 272 ألف سائح .

وبالنسبة للإيرادات السياحيه خلال 2007 فقد تصدرت مصر بنحو 10ر327 مليار دولار تليها كينيا بنحو 1ر507 مليار دولار ثم تنزانيا 1ر053 مليار دولار . واثيوبيا 792 مليون دولار وفي المركز الخامس أوغندا بنحو 359 مليون دولار . ثم السودان 262 مليون دولار ورواندا 66 مليون دولار واريتريا 60 مليون دولار وفي المؤخرة بورندي بنحو 2 مليون دولار فقط .

أما مدفوعات السياحة العكسيه فقد تصدرتها مصر أيضا بنحو 2ر886 مليار دولار . يليها السودان بنحو 1ر477 مليار دولار ثم تنزانيا بنحو 666 مليون

دولار وكينيا 262 مليون دولار . وأثيوبيا 107 مليون دولار وبورندى 106 مليون دولار ورواندا 69 مليون دولار لمدفوعات السياحة العكسية عام 2007.

وكان الفارق بين الإيرادات السياحية والمدفوعات السياحية موجبا في معظم بلدان حوض النيل . حيث بلغ الفارق الموجب 7ر441 مليار دولار في مصر . و1ر245 مليار دولار بكينيا و685 مليون دولار بأثيوبيا و387 مليون دولار في تنزانيا و159 مليون دولار في أوغندا . وعلى العكس كان الفرق بين إيرادات ومدفوعات السياحة سالبا في ثلاث دول أخرى . حيث بلغ 1ر185 مليار دولار بالسودان و104 مليون دولار في بورندى و3 مليون دولار في رواندا كفرق سالب بين الإيرادات والمدفوعات السياحية خلال العام .

وفيما يخص نسبة إيرادات السياحة إلى اجمالى الصادرات الخدمية خلال عام 2007 . فقد كانت أعلى نسبة لها في اثيوبيا بنسبة 29ر8 % تليها تنزانيا بنسبة 26ر7 % . تليها مصر بنسبة 23ر3 % ثم كينيا بنسبة 22ر1 % ورواندا 18ر2 % وأوغندا 16ر4 % . وكانت أقل النسب في بورندى بنسبة 2ر7 % وفي السودان بنسبة 2ر8 % لنسبة الإيرادات السياحية لاجمالى الصادرات الخدمية للدولة .

وعلى الجانب الآخر كانت أعلى نسبة للمدفوعات السياحية إلى اجمالى قيمة الواردات الخدمية عام 2007 في بورندى بنسبة 24ر4 % . تليها السودان بنسبة 13ر9 % ثم تنزانيا بنسبة 10ر5 % ورواندا بنسبة 7ر6 % . ومصر بنسبة 5ر4 % وأوغندا 4ر8 % وكينيا 2ر7 % وأثيوبيا 1ر5 % لنسبة المدفوعات السياحية لاجمالى الواردات الخدمية للدولة .

- وبالنسبة للنشاط السياحي حسب أرقام 2006 فقد بلغ النصيب النسبى لدول الحوض العشر 1ر5 % من عدد السياح الواصلين بالعالم بنصيب 12ر7

مليون سائح . من اجمالى 851 مليون سائح على مستوى العالم . كما بلغ نصيبها من الإيرادات السياحية الدولية 1ر3 % بنصيب 11ر5 مليار دولار من اجمالى 888 مليار دولار .

وتتركز السياحة الوارده فى مصر تليها كينيا بشكل واضح حيث بلغ عدد السياح الواصلين لمصر 8ر646 مليون سائح خلال العام و لكنيا 1ر536 مليون سائح . بينما انخفض العدد فى باقى دول الحوض عن المليون سائح ليصل عدد السياح الواصلين إلى 622 ألف فى تنزانيا 0 و 539 ألف سائح بأوغندا و 328 ألف سائح بالسودان و 290 ألف سائح بأثيوبيا و 201 ألف سائح ببورندى 0 و 104 ألف سائح برواندا و 78 ألف سائح باريتريا و 61 ألف سائح واصل بالكونغو الديمقراطية .

وانعكس ذلك التركز على الدخل السياحى عام 2006 حيث استأثرت مصر بالنصيب الأكبر بنحو 8 مليار دولار خاصة مع قدوم السياحة العربية الأعلى إنفاقا بعكس الانفاق المحدود من جانب سياح الدول الشرقيه وسياحة الشارتر القادمه من دول الغرب . تليها كينيا بنحو 1ر2 مليار دولار ثم قل نصيب باقى الدول بالدخل السياحى عن المليار دولار . ليصل الدخل السياحى إلى 950 مليون دولار فى تنزانيا و 639 مليون دولار بأثيوبيا و 356 مليون دولار بأوغندا .

وبلغ الدخل السياحى 126 مليون دولار بالسودان و 60 مليون دولار باريتريا و 31 مليون دولار برواندا 0 و 3 مليون دولار بالكونغو الديمقراطية ومليونى دولار فقط فى بورندى . وهو مايشير إلى ضعف إنفاق السياح الواصلين فى بعض بلدان الحوض خاصة القادمين من دول الجوار الجغرافى . والذين قد يكون الغرض من قدومهم الدراسة أو العلاج أو العمل أحيانا إلا أنه لأغراض إحصائية بموانئ

الوصول يتم احتسابهم كسياح مما يزيد من عدد السياح .

وكان النصيب النسبي للإيرادات السياحية من اجمالي قيمة الصادرات الخدمية في عام 2006 بنسبة 30 % في تنزانيا و 29 % في اثيوبيا و 24 % في أوغندا و 22 % بمصر وبنسبة 20 % بكينيا و 11 % برواندا و 0 بينما تنخفض النسبة إلى 2 % فقط في كلاً من السودان وبورندي . و تصل إلى أقل من 1 % بالكونغو الديمقراطية وذلك لنسبة إيرادات السياحة من اجمالي الصادرات الخدمية بها .

- وعلى الجانب الآخر فهناك سياحة خارجه من دول الحوض بلغ عددها عام 2006 نحو 3ر4 مليون سائح بنسبة 03 % من عدد السياح الخارجين دوليا . وأنفق هؤلاء السياح خارج بلادهم 4ر9 مليار دولار . وكان أكثر هؤلاء من مصر بنحو 2ر7 مليون سائح ومن أوغندا 254 ألف سائح و 0 ومن السودان 195 ألف سائح ومن تنزانيا 157 ألف سائح ومن أثيوبيا 120 ألف سائح و 0 ومن بورندي 36 ألف سائح . ولم تتوافر بيانات بتقارير البنك الدولي عن عدد السياح الخارجين من دول كينيا و الكونغو الديمقراطية ورواندا وارتيريا خلال العام .

وبلغت قيمة انفاق السياحه الخارجيه عام 2006 في مصر 2ر2 مليار دولار ومن السودان 1ر4 مليار دولار و 0 ومن تنزانيا 571 مليون دولار ومن أوغندا 210 مليون دولار ومن كينيا 178 مليون دولار و 0 ومن بورندي 126 مليون دولار ومن أثيوبيا 97 مليون دولار . ومن الكونغو الديمقراطية 93 مليون دولار ومن رواندا 35 مليون دولار لقيمة مدفوعات السياحه الخارجيه . وشكلت المدفوعات السياحيه نسبة قليله من اجمالي مدفوعات الواردات الخدميه لدول الحوض . حيث كانت أعلى نسبة لمدفوعات السياحه إلى اجمالي الواردات الخدميه ببورندي بنسبة 28 % وبالسودان 14 % تليها تنزانيا 11 % و 0

و10 % بالكونغو الديمقراطية بينما انخفضت النسبة إلى 5ر6 % بأوغندا وإلى 5 % في كلا من مصر ورواندا . وإلى 2 % بكلا من كينيا واثيوبيا وذلك لنسبة مدفوعات السياحة إلى اجمالي الواردات الخدميه .

وظل صافي السياحة موجبا في كل دول الحوض عام 2006 بالنسبة لعدد السياح حيث زاد عدد السياح الواصلين عن الخارجين منها . أما من حيث الإيرادات السياحية فقد زادت قيمة الإيرادات السياحية عن المدفوعات السياحية في كلا من مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا واثيوبيا . بينما شهدت أربع دول انخفاض الإيرادات السياحية بها عن المدفوعات السياحية بها وهى : السودان وبورندى ورواندا والكونغو الديمقراطية .

وهو ما يرجع إلى ارتفاع مستوى انفاق الشرائح الغنية الخارجة للسياحه . بعكس انخفاض مستوى إنفاق السياح الواصلين لتلك الدول . حيث يخرج الأغنياء بالدول الفقيره للسياحة بالدول المتقدمة . في حين تتجه أفواج من الشرائح متوسطة الدخل بالدخل المتقدمة للسياحة بالدول الفقيره لما لديها من آثار أو شواطئ أو غابات .



التحويلات الخارجية لدول الحوض

تأخذ التحويلات الخارجية أحد شكلين أولهما تحويلات وارده من أبناء القطر العاملين بدول أخرى إلى أسرهم . وثانيهما المنح والمعونات الدولية القادمة من دول أو من منظمات دولية أو اقليمية . وخلال عام 2007 بلغ حجم التحويلات الواردة لدول حوض النيل العشرة بنوعيتها الخاصة والعامة 20ر9 مليار دولار . مقابل 2ر5 مليار دولار للتحويلات الخارجة منها بنفس العام . ليصل صافي التحويلات إلى 18ر4 مليار دولار .

واستحوزت مصر على النصيب الأكبر من صافي التحويلات بنحو 8ر3 مليار دولار . تليها اثيوبيا بنصيب 3ر4 مليار دولار ثم كينيا 2ر1 مليار دولار . وأوغندا 1ر5 مليار دولار . والكونغو الديمقراطية 1ر4 مليار دولار وتنزانيا 616 مليون دولار ورواندا 413 مليون دولار . واريتريا 353 مليون دولار والسودان 204 مليون دولار وبورندي 81 مليون دولار لحجم صافي التحويلات . وشكلت المعونات الجانب الأكبر من تلك التحويلات في معظم دول الحوض فيما عدا مصر التي تشكل تحويلات العاملين المصريين بالخارج النصيب الأكبر من التحويلات بها سواء من الدول العربية الخليجية أو من الدول الغربية .

وفي عام 2007 بلغت قيمة تحويلات العمالة المتدفقة إلى داخل بلدان حوض النيل 7ر656 مليار دولار إلى مصر . تليها السودان بنحو 1ر769 مليار دولار وكينيا بنحو 1ر588 مليار دولار . وأوغندا 849 مليون دولار وأثيوبيا 359 مليون دولار ورواندا 51 مليون دولار وتنزانيا 14 مليون دولار لقيمة تحويلات العمالة الواردة للداخل .

وفي المقابل كانت قيمة تحويلات العاملين الخارجه من دول حوض النيل في عام 2007 نحو 364 مليون دولار من أوغندا . و 180 دولار من مصر و68 مليون دولار من رواندا . و16 مليون دولار من كينيا و15 مليون دولار من أثيوبيا . ومن السودان 2 مليون دولار لقيمة تحويلات العمالة الأجنبية بها إلى بلدانها الأصلية .

- وخلال عام 2006 بلغت قيمة تحويلات العاملين بالخارج من أبناء دول الحوض إلى دولهم الأصلية 8ر8 مليار دولار. كان أكثرها لمصر بنصيب 5ر3 مليار دولار . تليها السودان 1ر2 مليار دولار وكينيا 1ر1 مليار دولار . وأوغندا 814 مليون دولار وأثيوبيا 172 مليون فقط والكونغو الديمقراطية 122 مليون دولار ورواندا 21 مليون دولار . وفي المقابل بلغت قيمة تحويلات العاملين الأجانب المشتغلين بدول الحوض إلى بلادهم بنفس العام 575 مليون دولار . لتحقيق دول الحوض فائضا بتحويلات العاملين بلغ 8ر2 مليار دولار .

وبلغت نسبة تحويلات العاملين إلى الناتج المحلي بدول الحوض عام 2006 نسبة 5ر7 % في أوغندا . و5 % بمصر ونسبة 3ر1 % بالسودان و3ر1 % بأثيوبيا و8ر0 % برواندا و1ر0 % . بتنزانيا لنسبة تحويلات العاملين بالخارج من أبناء الدولة إلى الناتج المحلي الاجمالي لها .



المعونات الدولية لدول حوض النيل

في عام 2007 زادت المعونات الدولية لدول الحوض إلى 13ر5 مليار دولار مقابل 12ر4 مليار بالعام السابق . وبلغ النصيب النسبي لمعونات دول حوض النيل العشرة 13ر1 % . من اجمالي المعونات التي قدمتها دول لجنة معونات التنمية الدولية الاثنى والعشرين والبالغه 103ر5 مليار دولار خلال العام . وتصدرت تنزانيا دول المعونات على مستوى دول الحوض بنصيب 2ر811 مليار دولار حتى أنها احتلت المركز الثالث على مستوى العالم في حجم المساعدات بعد العراق وأفغانستان . رغم أنها ليست الأكثر في عدد السكان أو الأعلى في نسبة الفقر بين الدول المتلقيه للمعونه .

تليها اثيوبيا 2ر422 مليار دولار . والسودان 2ر104 مليار دولار وأوغندا 1ر728 مليار دولار وفي المركز الخامس كينيا بنصيب 1ر275 مليار دولار . والكونغو الديمقراطية 1ر217 مليار ومصر 1ر083 مليار دولار ورواندا 713 مليون دولار . وبورندي 466 مليون دولار وفي المركز الأخير اريتريا بنحو 155 مليون دولار وهى الدولة الأقل سكانا أيضا بين دول حوض النيل .

والملاحظ أن ست من دول حوض النيل قد شغلت مواقع متقدمه بين دول العالم المتلقاه للمعونه خلال عام 2007 . وهو ما يضيف جوا من الغموض حول أغراض تلك المعونات . وإن كان مبرر الجفاف الذى تعرضت له بعض دول الحوض خاصة الواقعه في منطقة الأمطار الموسميّه سببا قائما يبرر كبر حجم المساعدات . حيث جاءت تنزانيا بالمركز الثالث دوليا رغم بلوغ سكانها 40 مليون نسمة بالمقارنه لدول فقيره أعلى في عدد السكان حصلت على معونات أقل في القيمة

مثل بنجلاديش . كما بلغت نسبة الفقر في تنزانيا 35ر7 % ليصل عدد الفقراء حوالى 14ر4 مليون شخص وهو عدد أقل من عدد فقراء دول أخرى حصلت على معونات أقل مثل باكستان .

وجاءت أثيوبيا بالمركز الخامس دوليا في قيمة المعونه حيث بلغت نسبة الفقر بها 44ر2 % ليصل عدد الفقراء إلى 35 مليون شخص وهو مايرتبط بالهطول الموسمي للأمطار مما يعنى الجفاف في معظم العام . وجاءت السودان بالمركز السابع دوليا وأوغندا بالمركز الثانى عشر دوليا . حيث تبلغ نسبة الفقر بها 37ر7 % ليصل الفقراء بها 11ر6 مليون شخص .

وجاءت كينيا بالمركز السادس عشر دوليا لقيمة المعونات حيث بلغت نسبة الفقر بها 52 % ليصل عدد الفقراء بها 19ر5 مليون شخص . وشغلت الكونغو الديمقراطية المركز السابع عشر دوليا في تلقى المعونات . كما شغلت مصر المركز العشرين دوليا في قيمة المعونات . وهكذا تضمنت قائمة الأكثر عشرين بلدا في تلقى للمعونات سبع دول من دول حوض النيل .

- ومن حيث درجة الاعتماديه على المعونات من خلال نسبة قيمة المعونه إلى الدخل القومى للبلد المتلقى للمعونه . فقد جاءت بورندى بالمركز الثالث دوليا بنسبة 49ر5 % وبلغت درجة الاعتماديه على المعونه 21ر6 % فى رواندا . ونسبة 17ر4 % فى تنزانيا وبنسبة 15ر7 % فى أوغندا و14ر2 % بالكونغو الديمقراطية و13% فى اريتريا . و12ر5 % بأثيوبيا و11ر3 % باريترى و5ر3 % بكينيا و4ر9 % بالسودان وبنسبة 0ر8% فقط بمصر لنسبة الاعتماديه على المعونه بالقياس إلى الدخل القومى .

ومن حيث نصيب الفرد من السكان من المعونه عام 2007 فقد بلغ 73 دولار للفرد فى رواندا . و70 دولار للفرد فى تنزانيا و56 دولار للفرد فى أوغندا و55

دولار للفرد بكلا من السودان وبورندي . و34 دولار للفرد بكينيا و32 دولار في اريتريا و31 دولار بآثيوبيا . و19 دولار في الكونغو الديمقراطية و14 دولار كنصيب للفرد بمصر من المعونة . وذلك مقابل متوسط عالمي بلغ 16 دولار للفرد بالبلدان المتلقية للمعونة . وبما يشير إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من المعونة بدول الحوض عن المتوسط العالمي .

إلا أن هذا لا يرتبط بشكل كبير بوصول عائد تلك المعونات للفقراء بتلك الدول . ولذلك لأسباب ترتبط بالجهات المانحة ولأسباب أخرى ترتبط بالجهات المتلقية للمعونة . ففيما يخص الجهات المانحة فهي تحدد أشكال المعونة حسب أهدافها هي وليس حسب أولويات احتياجات السكان بالبلدان المتلقية للمعونة . كما تحرص على ان يكون مصدر سلع المعونة من انتاجها المحلي وأن يتم نقل تلك السلع على سفن تابعة لها . وان تتم دراسات الجدوى للمشروعات من خلال جهات تابعه لها . وأن يكون القائمين علي مشروعات المعونة سواء من الخبراء أوالقائمين على المشروعات من أبناء البلد المانح مع حصولهم على أجور باهظة . مما يؤدي إلى أن كل دولار من أموال المعونة يكاد يفقد نصفه قبل وصوله للدولة المتلقية للمعونة .

وعلى الجانب الآخر وفيما يخص البلد المتلقى للمعونة فان عوامل الفساد لدى السلطات المحلية تنهل من تلك المعونات سواء بالحصول على مرتبات عاليه . أو بتوجيه تلك المعونات التي الجهات الإدارية التي ينتمون إليها . كذلك نشأت طبقه من ناشطى المجتمع الأهلى لتلقى تلك المعونات وانفاق جانبًا كبيرًا منها على أمور ليست ذات أولويه بالنظر إلى مشاكل المجتمعات المحلية . حيث تنال المكافآت والندوات والمؤتمرات والرحلات والمآدب والمطبوعات الفاخره نصيبا كبيرًا من الإنفاق .

وبلغت نسبة المعونة إلى اجمالي تكوين رأس المال عام 2007 نحو 214 % في بورندي و107 % في ارتيريا . و101 % في رواندا و67 % بالكونغو الديمقراطية و66 % بأوغندا . و50 % بأثيوبيا و26 % بكينيا و19 % بالسودان و4 % فقط بمصر لنسبة قيمة المعونة إلى إجمالي تكوين رأس المال .

وفيما يخص نسبة قيمة المعونة إلى قيمة واردات السلع والخدمات فقد بلغت 104% في بورندي . و73 % برواندا و43 % بتنزانيا و35 % بأثيوبيا وارتيريا و16 % بالسودان و13 % بكينيا . و9ر1 % في مصر لنسبة قيمة المعونة إلى قيمة واردات السلع والخدمات عام 2007 . وهو ما يشير إلى تفوق قيمة المعونة على قيمة واردات السلع والخدمات معاً في بورندي . بينما تدنت قيمة المعونة إلى حد كبير بالمقارنة إلى قيمة واردات السلع والخدمات بمصر صاحبة أكبر قيمة للواردات سواء السلعية أو الخدمية بين دول حوض النيل العشرة .

وبالمقارنة بين عامي 2007 و2006 فقد زادت قيمة المعونات الدولية الوارده إلى كل دول حوض النيل عدا الكونغو الديمقراطية التي انخفضت قيمة المعونات لها . وبلغت نسبة المعونات إلى الدخل القومي خلال عام 2007 نحو 49ر5 % في بورندي . و21ر6 % في رواندا و17ر4 % بتنزانيا و15ر7 % بأوغندا . و14ر2 % بالكونغو الديمقراطية و13 % بأريتريا و12ر5 % بأثيوبيا . و4ر9 % بالسودان و4ر3 % بكينيا و8ر0 % بمصر لنسبة المعونات الدولية إلى الدخل القومي .

- وفي عام 2006 بلغت مساعدات التنمية الدولية لدول حوض النيل نحو 12ر4 مليار دولار . تمثل نسبة 10ر7 % من اجمالي مساعدات التنمية الدولية خلال العام والبالغه 115ر2 مليار دولار . وتصدرت السودان الدول متلقية المساعدات بنحو 2ر1 مليار تليها الكونغو الديمقراطية بنحو 1ر2 مليار دولار . واثيوبيا

1ر9 مليار دولار وتنزانيا 1ر8 مليار دولار وأوغندا 1ر55 مليار دولار . وكينيا 943 مليون دولار ومصر 873 مليون دولار . ورواندا 585 مليون وبورندى 415 مليون دولار واريتريا 129 مليون دولار لقيمة المساعدات .

وكانت نسبة المساعدات الدولية إلى الدخل القومى الاجمالى 52 % فى بورندى و 27 % بالكونغو الديمقراطية و 17 % بأوغندا و 15 % بكلا من اريتريا واثيوبيا ونسبة 14 % بتنزانيا وبنسبة 7 % بالسودان و 5 % بكينيا و 1 % فقط بمصر لنسبة المساعدات للدخل القومى .

- وأشار توزيع المعونات ما بين الدول المانحه فى مصر عام 2006 إلى حصولها على 228ر5 مليون دولار من الاتحاد الأوربي . و 195ر6 مليون دولار من أمريكا . و 140ر6 مليون دولار من ألمانيا و 63 مليون دولار من فرنسا و 19 مليون دولار من إنجلترا . و 16 مليون دولار من كندا و 13 مليون دولار من هولندا . و 2 مليون دولار من السويد ونصف مليون دولار من النرويج و 93 مليون دولار من دول أخرى مانحه .

وتضمنت المعونات بنفس العام إلى السودان 739 مليون دولار من أمريكا و 299 مليون دولار من الاتحاد الأوربي . و 216 مليون دولار من إنجلترا و 107 مليون دولار من النرويج و 96 مليون دولار من هولندا . و 79 مليون دولار من كندا . و 51 مليون دولار من ألمانيا و 48 مليون دولار من السويد و 43 مليون دولار من اليابان . و 15 مليون دولار من فرنسا إلى جانب 124 مليون دولار من دول أخرى .

وجاءت المعونات الدولية لكينيا من الولايات المتحدة عام 2006 بنحو 282 مليون دولار تليها إنجلترا بنحو 108 مليون دولار . واليابان 106 مليون دولار

والاتحاد الأوروبي 57 مليون دولار والسويد 52 مليون دولار وألمانيا 45 مليون دولار . ومن هولندا 26 مليون دولار وكندا 24 مليون دولار وفرنسا 20 مليون دولار والنرويج 12 مليون دولار إلى جانب دول أخرى قدمت 83 مليون دولار .

وتصدرت الولايات المتحدة المساعدات المقدمة لأثيوبيا عام 2006 بنحو 316 مليون دولار يليها الاتحاد الأوروبي بنحو 194 مليون دولار . وانجلترا 165 مليون دولار وكندا 63 مليون واليابان 58 مليون دولار وألمانيا 57 مليون دولار . وهولندا 50 مليون دولار والنرويج 42 مليون دولار والسويد 41ر5 مليون دولار ومن فرنسا 17 مليون دولار ومن دول أخرى 216 مليون دولار .

وشملت دول المساعدات المقدمة لتتنزانيا 219 مليون دولار من انجلترا . و189 مليون دولار من الاتحاد الأوروبي و122 مليون دولار من أمريكا و115 مليون دولار من هولندا . و112 مليون دولار من السويد . و75 مليون دولار من النرويج و49 مليون من ألمانيا و42 مليون دولار من كندا و39ر0 مليون دولار من اليابان و2 مليون دولار من فرنسا و216 مليون دولار من دول أخرى .

وجاءت المعونات لأوغندا من الولايات المتحدة بنحو 246 مليون دولار تليها انجلترا بنحو 214 مليون دولار . ومن الاتحاد الأوروبي 155ر5 مليون دولار . وهولندا 82 مليون دولار والسويد 63 مليون دولار ومن ألمانيا 55 مليون دولار . والنرويج 50ر5 مليون دولار ومن اليابان 22 مليون دولار . وكندا 14 مليون دولار وفرنسا 5 مليون دولار إلى جانب مساعدات من دول أخرى بقيمة 186 مليون دولار .

وفي مقدمة دول المساعدات للكونغو الديمقراطية عام 2006 كانت الولايات المتحدة بنحو 838ر5 مليون دولار يليها الاتحاد الأوروبي 222 مليون دولار .

وانجلترا 140 مليون دولار وفرنسا 57 مليون دولار والسويد 40 مليون دولار . وألمانيا 36 مليون دولار ومن هولندا 30 مليون دولار . وكندا 28 مليون دولار واليابان 23 مليون دولار والنرويج 21 مليون دولار . ومن دول أخرى 287 مليون دولار .

ومن بين الدول التي قدمت مساعدات لرواندا الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 78 مليون دولار . وانجلترا 95 مليون دولار والاتحاد الأوربي 65 مليون دولار وهولندا 25 مليون دولار وألمانيا 19 مليون دولار . والسويد 17ر5 مليون دولار . واليابان 13 مليون دولار وفرنسا 11 مليون دولار وكندا 6 مليون والنرويج 4 مليون دولار ومن دول أخرى 53 مليون دولار .

وشملت دول المساعدات لاريتريا 18 مليون دولار من النرويج . و15 مليون دولار من الاتحاد الأوربي و10 مليون دولار من اليابان . و7 مليون دولار من أمريكا و5ر5 مليون دولار من انجلترا و5 مليون دولار من ألمانيا . و3 مليون دولار من هولندا و2 مليون دولار من السويد و1 مليون دولار من فرنسا . و1 مليون دولار من كندا و11ر5 مليون دولار من دول أخرى .

وجاءت المساعدات الدولية لبورندي عام 2006 من الاتحاد الأوربي بنحو 47 مليون دولار ومثلها من الولايات المتحدة . و27 مليون دولار من انجلترا و17 مليون دولار من هولندا و15 مليون دولار من اليابان و14ر5 مليون دولار من ألمانيا . و14 مليون دولار من فرنسا و13 مليون دولار من النرويج و8 مليون دولار من السويد . و4ر5 مليون دولار من كندا بالاضافه إلى 62 مليون دولار من دول أخرى .

رصيد الحساب الجارى كنسبة من الناتج بدول حوض النيل -%

دول الحوض	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
مصر	0,7	2,4	4,3	3,2	0,8	1,4	0,5
السودان	10,3 -	7,9 -	6,5 -	11,1 -	15,2 -	12,5 -	9,3 -
كينيا	2,2	0,2 -	0,1	0,8 -	2,5 -	4,1 -	6,7 -
أثيوبيا	4,7 -	1,4 -	4 -	6 -	9,1 -	4,5 -	5,8 -
تنزانيا	6,2 -	4,2 -	3,6 -	4,1 -	7,7 -	9 -	9,7 -
أوغندا	4,6 -	4,7 -	0,1	1,4 -	3,4 -	3,1 -	3,2 -
كونغو د.	2,4 -	23,5 -	8,8	4,2	4,7 -	25,9 -	6,8 -
رواندا	10,7 -	12,4 -	1,9	2,3	3,9 -	1,7 -	7,2 -
ارتيريا	6,8	9,7	0,7 -	0,3	3,6 -	3,7 -	2,7 -
بورندى	3,5 -	4,6 -	8,4 -	1,2 -	14,5 -	15,7 -	11,1 -
متوسط افريقيا	1,9 -	0,8 -	0,4	1,9	3,6	1	1

– تشير بيانات حساب المعاملات الجارية لدول حوض النيل مابين عامى 2002 – 2008 .
والتي تعد محصلة لصافي تعاملات موازين : التجارة السلعية والتجارة الخدمية والدخل
والتحويلات داخل موازين مدفوعات تلك الدول . إلى غلبة الاتجاه السلبي على معظم تلك
الدول فى معظم السنوات . حيث لم تنجو من العجز فى بعض السنوات المذكورة سوى الكونغو
الديموقراطية وبورندى وارتيريا . إلى جانب مصر وبما يشير إلى أن عجز الميزان التجارى السلعى
لمعظمها لم تعوضه فوائض الميزان الخدمى أو ميزان الدخل أو المعونات الأجنبية فى غالب تلك
الدول . مع الأخذ فى الاعتبار صغر حجم تحويلات العاملين الوارده إليها فيما عدا مصر .

ويعد ميزان المعاملات الجارية هو المقياس الحقيقي لقدرة الدولة على الوفاء باحتياجاتها الخارجية . ومدى إنكشاف اقتصادها بالنسبة للاقتصادات الخارجية . ووجود عجز بذلك الميزان بدول الحوض يشير إلى إنكشافها أمام الاقتصاد الدولي . وضعف قدره على التفاوض الدولي فيما يخص تسعير منتجاتها من المواد الأولية . حيث تصبح حاجتها للوفاء باحتياجات السكان خاصة من المواد الغذائية أمرا ضاغطا يجبرها على قبول بعض شروط المشتري لتلك السلع .

وإذا كان ميزان المعاملات الجارية المصري قد نجا من العجز خلال السنوات المذكورة . فقد حقق ذلك الميزان الجارى عجزا خلال عام 2009 بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التى قللت من موارد ميزان المدفوعات المصرى . مما يعنى شمول العجز بميزان المعاملات الجارية كل دول حوض النيل . ولم تفلح فوائض الحساب الرأسمالى والمالى فى بعض الدول نتيجة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد فى إفلات الميزان الكلى للمدفوعات فى بعضها من العجز .



الاستثمار الأجنبي المباشر بدول الحوض

في عام 2008 بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول حوض النيل العشرة 14ر9 مليار دولار . بنسبة 9ر0% من اجمالي الاستثمار العالمي الوارد البالغ 1ر7 تريليون دولار . وهكذا فقد شهد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لدول الحوض تراجعاً بنسبة 13% عما كان عليه بالعام السابق . بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت لتراجع الاستثمار الدولي بنسبة 14% وتركز الانخفاض أساساً في الاستثمارات الأجنبية الواردة لمصر .

واحتفظت مصر بصدارتها لحجم الاستثمار المباشر الوارد بنحو 9ر5 مليار دولار . تمثل حوالى ثلثى اجمالي الاستثمار المباشر الوارد إلى دول حوض النيل . تليها السودان بنحو 2ر6 مليار دولار ثم أوغندا 787 مليون دولار . وفي المركز الرابع تنزانيا 744 مليون دولار ثم رواندا 103 مليون دولار . وكينيا 96 مليون دولار واثيوبيا 93 مليون دولار وبورندى 1 مليون دولار ولاشئ لإريتريا . وبالمقارنه لقيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بعام 2007 فقد تراجع حجم الاستثمارات الواردة لمصر بنسبة 18% . والوارد لكينيا بتراجع 87% ولاثيوبيا بتراجع 58% . بينما زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لباقي الدول بنمو 54% بروندا . وبنمو 39% للكونغو الديمقراطية ونمو 15% بتنزانيا ونمو 7% بكلا من أوغندا والسودان ولم يحدث تغير للاستثمار الوارد بكلا من بورندى وإريتريا .

وكان ترتيب دول الحوض بين دول العالم في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال عام 2008 مجيء مصر برقم 37 دولياً والسودان برقم 66 بين دول

العالم . وتأخر ترتيب الكونغو الديمقراطية دوليا إلى المركز 93 وأوغندا بالمركز 106 وتنزانيا برقم 110 عالميا . ورواندا برقم 154 وكينيا برقم 155 دوليا واثيوبيا برقم 159 وبورندي برقم 193 وارتيريا بالمركز 196 دوليا في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد .

- وبنهاية عام 2008 بلغ حجم أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكمة الوارده لدول حوض النيل العشرة 96 مليار دولار . تمثل نسبة 0.6% من أرصدة الاستثمارات المتراكمة الوارده العالمية البالغه 14.9 تريليون دولار . وتصدرت مصر دول الحوض بنصيب 60 مليار دولار وهو ما يمثل حوالى ثلثى أرصدة الاستثمارات المباشرة الوارده لدول الحوض مجتمعه . تليها السودان بنصيب 16.3 مليار دولار بسبب الاستثمارات الصينية والماليزية البتروليه بها وكذلك الاستثمارات الزراعيه العربيه بها .

وفي المركز الثالث جاءت تنزانيا بنحو 6.7 مليار دولار . وأوغندا 4.2 مليار دولار وفي المركز الخامس اثيوبيا 3.7 مليار دولار . والكونغو الديمقراطية 2.5 مليار دولار رغم ماتزخر به من نوعيات معدنيه . وكينيا 2 مليار دولار واريتريا 383 مليون دولار ورواندا 274 مليون دولار بسبب ماحدث بها من حروب أهليه و48 مليون دولار لضعف الاستقرار الأمني في بورندي بسبب النزاعات العرقية بها .

والملاحظ أن هناك تركيز لنوعية تلك الاستثمارات في الاستفادة من الموارد الطبيعيه مثل البترول في السودان ومصر . وفي المعادن مع التركيز على عمليات الاستخراج وليس التصنيع ليطم تصدير المنتجات كمواد خام . وفي البلدان التى بها بورصات فان قدرا كبيرا من تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبارة عن استحوازات على مشروعات قائمه خاصه البنوك وليس في شكل إنشاء كيانات

جديده تضيف للناتج المحلى وفرص العمل . وكذلك كون نسبة كبيرة منها استثمارات فى صورة شراء أسهم من أسهم الشركات المحليه بنسبة تزيد عن نسبة العشرة بالمائه من أسهم تلك الشركات . مما يدخل تلك الاستثمارات حسب التعريفات الدولية فى فئة الاستثمار الأجنبى المباشر .

- وتدنى حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الخارج من دول حوض النيل عام 2008 إلى 2 مليار دولار تمثل نسبة 0.1 % من الاستثمارات الخارجه دوليا والبالغ قيمتها 1.86 تريليون دولار . وتوزعت تلك الاستثمارات المباشرة الخارجه بين دول الحوض مابين مصر بقيمة 1.920 مليار دولار أى مايشكل نسبة 92 % من اجمالى الاستثمارات الخارجة بدول الحوض . تليها السودان بنحو 98 مليون دولار فقط وكينيا بنحو 44 مليون دولار . ورواندا 14 مليون دولار وتنزانيا 8 مليون دولار ولم تخرج استثمارات مباشره من باقى دول الحوض خلال العام .

وتضمن الترتيب العالمى لدول الحوض بين دول العالم من حيث قيمة الاستثمارات المباشرة الخارجه منها خلال عام 2008 . مجيء مصر بالمركز الثامن والأربعين عالميا والسودان بالمركز 86 وكان ترتيب كينيا 97 . وترتيب رواندا 107 وترتيب تنزانيا 118 . وباقى الدول التى لم تخرج منها استثمارات أجنبيه مباشره بالمركز المائة والأربعين دوليًا .

وبالمقارنه بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجه بالعام السابق فقد زادت قيمة الاستثمارات الخارجه من دول الحوض بنسبة 186 % . بسبب نمو الاستثمارات الخارجه من مصر بنسبة 189 % كما شهدت باقى الدول التى خرجت منها استثمارات مباشرة نموًا فى قيمتها لتشمل السودان أو كينيا أو رواندا أو تنزانيا . بينما بقيت دول : بورندى والكونغو الديموقراطية واريتريا واثيوبيا وأوغندا بلا خروج

استثمارات أجنبية مباشرة منها في كلا العامين .

وبلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة المتراكمة من دول حوض النيل حتى عام 2008 نحو 3ر9 مليار دولار . وهو ما يمثل نسبة 02ر0 % من الاجمالي الدولى المتراكم البالغ 16ر2 تريليون دولار . وتصدرت مصر لتلك الأرصدة للاستثمارات المباشرة الخارجة المتراكمة بقيمة 3ر7 مليار دولار وبما يمثل نسبة 94 % من اجمالى دول الحوض . تليها كينيا بنحو 243 مليون دولار وبورندى بنحو 2 مليون دولار فقط . ولم ترد بيانات لأرصدة الاستثمارات الخارجة من باقى دول الحوض ضمن تقرير الاستثمار الدولى الذى تعدده منظمة الأونكتاد .

- وكان حجم الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد إلى دول حوض النيل عام 2007 قد بلغ نحو 17ر1 مليار دولار . تمثل نسبة 09ر0 % من اجمالى الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد لدول العالم والبالغ 1ر98 تريليون دولار . واستحوزت مصر على معظم تلك الاستثمارات بنحو 11ر6 مليار دولار . يليها السودان بنحو 2ر4 مليار دولار ثم قل رقم الاستثمار فى باقى دول حوض النيل عن المليار دولار . بنصيب 733 مليون دولار بأوغندا و728 مليون دولار فى كينيا . و720 مليون دولار بالكونغو الديمقراطية و647 مليون دولار فى تنزانيا . و222 مليون دولار بأثيوبيا و67 مليون دولار برواندا و1 مليون دولار فى بورندى ولاشئ فى اريتريا .

وحسب المقارنه بدول العالم من حيث حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2007 جاءت مصر بالمركز الثلاثين بين دول العالم . والسودان برقم 65 وترتيب كينيا المائه والكونغو الديمقراطية برقم 102 وترتيب تنزانيا 111 دوليا وأوغندا 122 وترتيب أثيوبيا 139 . ورواندا برقم 168 بين دول العالم فى قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد .

وعلى الجانب الآخر فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من دول الحوض عام 2007 نحو 730 مليون دولار . تمثل نسبة 03ر0 % من اجمالي الاستثمار الخارج من دول العالم والبالغ 2ر1 تريليون دولار . واستحوزت مصر على غالب تلك الاستثمارات بنحو 665 مليون دولار . تليها كينيا 36 مليون دولار ورواندا 13 مليون دولار والسودان 11 مليون دولار وتنزانيا 5 مليون دولار .

و لم تخرج استثمارات مباشرة خلال عام 2007 من اثيوبيا وأوغندا والكونغو ورواندا واريتريا وبورندي . واحتلت دول الحوض مراكز متأخرة بين دول العالم من حيث قيمة الاستثمارات المباشرة الخارجة . حيث احتلت مصر المركز الرابع والستين دوليا والسودان رقم 99 . وكان ترتيب الكونغو الديمقراطية 107 دوليا . والسودان 110 وترتيب تنزانيا برقم 120 بين دول العالم في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج .



الاستثمار الأجنبي غير المباشر

- الحافطة - بدول الحوض

وفيما يخص الاستثمار الأجنبي غير المباشر والمعنى بالاستثمار بمحافظ الأوراق المالية . فان الاستثمار الأجنبي غير المباشر الوارد يرتبط بوجود بورصات أوراق مالية نشطة وذات سيولة عالية لجذب تلك النوعية من الاستثمارات . وفي عام 2008 بلغت القيمة السوقية للأسهم المقيده ببورصة المصريه 85ر88 مليار دولار تمثل نسبة 52ر8 % من الناتج المحلى الاجمالى .

وببورصة الخرطوم 3ر804 مليار دولار تمثل نسبة 6ر2 % من الناتج المحلى الاجمالى . بينما بلغت القيمة السوقية ببورصة تنزانيا 541 مليون دولار فقط وببورصة أوغندا 115 مليون دولار فقط . وبلغ عدد الشركات المقيده ببورصة مصر 373 شركة ليصل متوسط حجم الشركة 230 مليون دولار . وعدد الشركات ببورصة الخرطوم 52 شركة ليصل متوسط حجم الشركة 73 مليون دولار . وفي بورصة تنزانيا سبع شركات وفي بورصة أوغندا خمس شركات .

وفي عام 2008 بلغت قيمة التعامل ببورصة مصر 87ر96 مليار دولار وعدد الأسهم المتداوله 22ر2 مليون سهم ليبلغ متوسط قيمة التعامل اليومى 345 مليون دولار . وفي بورصة الخرطوم بلغت قيمة التعامل خلال العام 543 مليون دولار وعدد الأسهم المتداوله 282 ألف سهم ومتوسط قيمة التعامل اليومى 2ر2 مليون دولار . وهكذا فان صغر حجم بورصات السودان وتنزانيا وأوغندا قد لا يكون مناسباً لجذب استثمار أجنبي غير مباشر بسبب ضحالة عمق السوق

وضعف تنوع أوراقه المالية . إلى جانب عدم وجود بورصات في الدول الأخرى .

بورصات دول حوض النيل عام 2008 - مليون دولار -

نسبة رأس المال السوقي الناتج المحلى %	عدد الشركات المقيدة	قيمة رأس المال السوقي	قيمة التعامل	
53%	373	85840	96825	مصر
31,8%	56	10980	1250	كينيا
21,7%	14	3800	26	تنزانيا
24,9%	13	2870	52	أوغندا
	53	4170	940	السودان

- المصدر اتحاد البورصات الافريقيه

- انضمت خمس بورصات بدول حوض النيل إلى اتحاد البورصات الأفريقيه . وتمثل بورصة القاهرة المصرية الحجم الأكبر في قيمة التعامل وفي قيمة رأس المال السوقي وفي عدد الشركات وفي نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلى الاجمالى بين بورصات دول حوض النيل الخمسه . وكانت بورصة دار السلام التنزانيه هى الأقل في قيمة التعامل وبورصة أوغندا هى الأقل في عدد الشركات المقيدة .

وفي عام 2009 بلغت قيمة التعامل بالبورصة المصرية 61 مليار دولار بتداول 29 مليار ورقة مالية خلال 13.5 مليون صفقة .

- ولم تكن قيمة الاستثمار الأجنبى غير المباشر ذات تأثير ملموس داخل إيرادات موازين مدفوعات دول حوض النيل نظرا لضآلتها . بل أن الأمر الملفت أن الاستثمار الأجنبى غير المباشر كان عاملا من عوامل خروج الاستثمار من دول

الحوض إلى الدول الأخرى . ففي عام 2008 وفي مصر بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي غير المباشر - الحافظه - الداخل لمصر سالب 7ر027 مليار دولار بسبب خروج الاستثمارات الأجنبية من البورصة المصريه في ظل تداعيات الأزمة الماليه العالميه . كما بلغت قيمة الاستثمار غير المباشر الخارج من مصر 623 مليون دولار . ليحقق استثمار الحافظه بنوعيه الداخل والخارج تدفقا سلبيا للخارج بلغ 7ر650 مليار دولار .

وفي عام 2007 بلغ استثمار الحافظه الداخل لمصر سالب 2ر728 مليار دولار كما بلغت قيمة استثمار الحافظه الخارج 846 مليون دولار ليحقق كلا النوعين من استثمار الحافظه تدفقا سلبيا متجهًا إلى الخارج بلغ 3ر574 مليار دولار . وفي السودان بلغ استثمار الحافظه الداخل 16ر6 مليون دولار بينما بلغ استثمار الحافظه الخارج بنفس العام 62ر1 مليون دولار . وفي كينيا بلغ استثمار الحافظه الداخل 0ر8 مليون دولار بينما بلغ استثمار الحافظه الخارج بنفس العام 24ر3 مليون دولار . وفي أوغندا بلغ استثمار الحافظه الداخل صفر بينما بلغ استثمار الحافظه الخارج 14ر3 مليون دولار . وانفردت تنزانيا باستثمار حافظه داخل بلغ 2ر8 مليون دولار مقابل لاشيء لاستثمار الحافظه الخارج .

وما بين عامي 2001 و2007 لم ترد استثمارات حافظه سواء داخله أو خارجه بموازن مدفوعات دول بورندي والكونغو الديموقراطية ورواندا وأثيوبيا . بينما تدنت قيمة استثمارات الحافظه الداخلة بالدول الأخرى . لتراوح قيمتها في كينيا ما بين 8 0 مليون دولار لأقل سنه و15ر4 مليون دولار لأعلى سنه . وفي السودان تراوحت القيمة لاستثمارات الحافظه الداخلة ما بين 16ر6 مليون دولار عام 2007 إلى 35ر3 مليون دولار عام 2006 وهما العامين الوحيدين اللذان شهدا قدوم

استثمار حافظه . وفي تنزانيا ما بين 2ر2 مليون دولار إلى 8ر2 مليون دولار . وفي أوغندا تراوح استثمار الحافظه الداخل ما بين 0ر4 مليون دولار لأقل سنه إلى 21ر7 مليون دولار لأعلى سنه .

وفيما يخص استثمار الحافظة الخارج فقد تراوحت قيمته السنويه ما بين عامى 2001 وحتى 2007 . في كينيا ما بين 6ر9 مليون دولار لأقل سنه و71ر7 مليون دولار لأعلى سنه . وفي السودان تراوحت استثمارات الحافظة الخارجه ما بين 0ر7 مليون دولار كأقل سنه إلى 50ر6 مليون دولار لأعلى سنه . وفي تنزانيا لم يكن هناك استثمار حافظه خارج ما بين 2001 إلى 2007 . وفي أوغندا لم تخرج استثمارات حافظة سوى في عامين فقط ما بين عامى 2001 و2007 تراوحت قيمتها ما بين 1ر5 مليون دولار و3ر4 مليون دولار وهو ما يشير لتدني قيمة الاستثمارات الحافظة الخارجة والتي ترتبط بنوعية المستثمرين ومدى ثراءهم وخبرتهم للتعامل مع البورصات العالمية . ووجود نظم المعلومات والاتصالات التي تسهل لهم هذا التعامل الذي يعتمد على توافر المعلومات السريعة والمتدفقة بشكل دائم عن تطورات الاقتصاد الدولي في أدق جزئياته .

كما يرتبط تدني استثمارات الحافظة أيضًا بقله الخبرة بهذا المجال إلى المخاطر . ووجود بدائل استثمارية محلية إنتاجية خاصة في مجال الزراعة ذات عوائد جيدة كما يرتبط امتلاك الأرض بعوامل المكانة الاجتماعية في معظم البيئات المحلية بدول الحوض .



التمويل الدولي لدول حوض النيل

يعد التمويل الدولي أحد مصادر الحصول على النقد الأجنبي لتمويل النشاط الاقتصادي للدول . ويأخذ هذا التمويل عدة أشكال أبرزها الحصول على قروض مشتركة من البنوك والمؤسسات الدولية. وكذلك إصدار أسهم لشركات محلية بالأسواق الدولية وإصدار سندات وطرحها بالأسواق الدولية . وقامت بعض دول حوض النيل خلال السنوات الأخيرة باللجوء إلى الأساليب الثلاثة للحصول على تمويل دولي . والذي عادة ما يرتبط سعر فائدته بمدى المخاطر التي يتعرض لها اقتصاد الدولة المصدرة أو المقترضة . حيث يضاف هامش فائدة مقابل المخاطرة إلى فائدة الاقراض السائدة بتلك الأسواق الدولية .

التمويل الدولي لدول الحوض عام 2008 - مليار دولار -

سندات 2008	أسهم 2008	قروض 2008	تمويل 2008	تمويل 2007	تمويل 2006	دول الحوض
0	0,484	5,645	6,129	5,472	4,380	مصر
0		0,446	0,446	0	0	تنزانيا
0	0,252	0,025	0,277	0,010	0,330	كينيا
0	0	0,100	0,100	0	0	أثيوبيا
0	0	0	0	0	0,013	أوغندا
0	0	0	0	0	0	السودان
0	0	0	0	0	0	الكونغو د0
0	0	0	0	0	0	رواندا
0	0	0	0	0	0	بورندي
0	0	0	0	0	0	إريتريا
0	0,736	6,216	6,952	5,482	4,723	الاجمالي
106,247	54,207	293,541	453,995	724,627	892,541	العالم
%0	%1,4	%2,1	%1,5	%0,8	%0,5	% من العالم

- نظرا لارتباط الحصول على التمويل الدولي بمدى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالاقتصاد الراغب في الحصول على التمويل الدولي . فقد اقتصر طلبه على عدد محدود من بلدان الحوض أبرزها مصر وكينيا وتنزانيا إلى جانب اثيوبيا وأوغندا بشكل أقل . حيث استمرت كينيا في الحصول على قروض دولية طوال الفترة من 2004 إلى 2008 بلا انقطاع . وكان السودان قد طرح أسهما قيمتها 31 مليون دولار عام 2004 . كما حصلت اثيوبيا على قروض مشتركة قيمتها 40 مليون دولار عام 2004 .

ومازال نصيب دول الحوض من التمويل الدولي الذي حصلت عليه الدول الناشئة والمتحولة محدودا . وهو ما يرجع إلى تزايد المخاطر في بعضها مثل رواندا وبورندي واريتريا . مما يزيد من هامش مخاطر الفائدة وهما يجعل فائدة الاقراض الدولي مرتفعه بشكل واضح عن أسعار الفائدة السائدة بالأسواق الدولية . وكذلك عجز الموازنات الحكوميه الذي يعم دول الحوض مما يزيد من مخاطر طرح تلك الحكومات لسندات بالأسواق الدولية وإمكانيات عدم تغطيتها . وضعف البورصات المحلية في معظمها وانخفاض أحجام شركاتها مما لايمكنها من طرح أسهم بالأسواق الدولية . حيث تلبى الأسواق المحلية احتياجات تلك الشركات من التمويل خاصة من البنوك المحلية.

وتجنيء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت إلى إحجام البنوك العالمية عن الإقراض لبعض الوقت . لتضيف عاملاً إضافياً إلى الصعوبات التي تواجهها دول الحوض للحصول على التمويل الدولي رغم ما أدت إليه الأزمة الاقتصادية من خفض للفوائد . إلا أن هامش المخاطرة للتعامل مع معظم دول الحوض ما زال مرتفعاً .



احتياطيات العملات الدولية بدول الحوض

بلغت الاحتياطيات من العملات الدولية خلال عام 2008 بدول الحوض - عدا الكونغو الديمقراطية - 49ر6 مليار دولار . تمثل نسبة 1 % من اجمالي الاحتياطيات بالدول النامية والصاعده . واستحوذت مصر على غالب تلك الاحتياطيات بنحو 36ر9 مليار دولار . بينما تدنى نصيب باقى الدول ليصل إلى 3ر1 مليار دولار فى كينيا . و8ر2 مليار دولار فى أوغندا و6ر2 مليار دولار فى تنزانيا . و3ر2 مليار دولار بالسودان و1 مليار دولار فى أثيوبيا و657 مليون دولار برواندا و134 مليون دولار ببورندى و27 مليون دولار باريتريا لأرصدة الاحتياطيات الدولية بها . وبالمقارنه لدول العالم من حيث قيمة الاحتياطيات خلال العام فقد احتلت مصر المركز الرابع والثلاثين عالميا . وكينيا برقم 96 وكان ترتيب أوغندا 97 وتنزانيا برقم 99 وترتيب السودان 107 . وأثيوبيا 129 دوليا وترتيب رواندا 135 وترتيب بورندى 146 . واريتريا برقم 155 بين دول العالم من حيث حجم الاحتياطيات من العملات الدولية والذهب .

قيمة الاحتياطيات من العملات الدولية بدول الحوض - مليار دولار -

الدولة	عام 2006	عام 2007	عام 2008
مصر	24,578ر	31,370ر	36,9ر
السودان	1,659ر	1,378ر	2,3ر
كينيا	2,416ر	3,355ر	3,1ر
أثيوبيا	0,832ر	1,261ر	1,0ر
تنزانيا	2,260ر	2,908ر	2,6ر
أوغندا	1,811ر	2,100ر	2,8ر
الكونغو د.			
رواندا	0,439ر	0,517ر	0,657ر
إريتريا	0,026ر	0,023ر	0,027ر
بورندي	0,131ر	0,176ر	0,134ر
الاجمالى	34,152ر	43,088ر	49,6ر

تشير أرقام الاحتياطيات الدولية لدى دول الحوض خلال السنوات 2006-2008 إلى نمو قيمة الاحتياطيات في معظم دول الحوض . بينما انخفضت في دول أخرى بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي أدت لانخفاض موارد موازين المدفوعات في كثير من دول العالم نتيجة حالة تراجع معدلات النمو بالدول الغربية . والتي تمثل الرافد الرئيسى للعملات الأجنبية إلى دول الحوض . كحصيلة لقيمة الصادرات إليها والاستثمار الأجنبى الوارد منها وحصيلة السياحة القادمه من بلدانها وحصيلة تحويلات العمال المقيمه بها إلى دول الحوض.

الدين الخارجى لدول الحوض

بلغ حجم الدين الخارجى لدول حوض النيل عام 2008 نحو 90ر4 مليار دولار . واستحوزت السودان ومصر على ثلثى تلك الديون . حيث تصدرت السودان الديون الخارجيه بنحو 31ر5 مليار دولار تليها مصر 29ر8 مليار دولار . بينما كان نصيب الكونغو الديموقراطية 10 مليار دولار وكينيا 7 مليار دولار وتنزانيا 5ر4 مليار دولار . واثيوبيا 3ر2 مليار دولار وأوغندا 1ر7 مليار دولار ورواندا 1ر4 مليار دولار . وبورندى 1ر2 مليار دولار واريتريا 311 مليون دولار لقيمة الدين الخارجى بها .

وبالمقارنة لدول العالم فقد احتلت السودان المركز الثانى والسنتين دوليا في حجم الدين الخارجى . ومصر برقم 63 والكونغو برقم 84 وكان ترتيب كينيا 93 وتنزانيا 100 وترتيب أوغندا 134 عالميا . ورواندا برقم 143 وترتيب بورندى 149 وترتيب اريتريا 174 بين دول العالم من حيث حجم الدين الخارجى .

وبلغت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الاجمالى أقصاها في بورندى بنسبة 162 % . تليها الكونغو الديموقراطية بنسبة 80 % . واريتريا بنسبة 59 % والسودان 55 % وتنزانيا 33 % . ومصر بنسبة 18 % وكينيا 17ر5 % . ورواندا 16% وأوغندا 12ر5 % واثيوبيا بنسبة 11 % . ويشير تدنى النسبة في عدد من دول الحوض إلى إمكانية استيعاب اقتصادات غالبية دول حوض النيل لتلك الديون الخارجيه إلا أنها في نفس الوقت تعاني من نسب مرتفعة للدين الداخلى إلى الناتج بسبب عجز الموازنات بها .

وبلغت نسبة خدمة الدين الخارجى إلى الصادرات 50 % في بورندى و26 % في اريتريا . في حين تدنت نسبة خدمة الدين في باقى بلدان الحوض لتصل إلى 9ر3 %

بالكونغو الديمقراطية ونسبة 5ر6 % بمصر و4ر7 % بكينيا . و3ر9 % بأثيوبيا و3ر8 % بالسودان و3ر5 % بأوغندا و1ر9 % برواندا . و1ر1 % بتنزانيا لنسبة خدمة الدين إلى الصادرات بها .

كما بلغت نسبة الدين العام - داخلي وخارجي - إلى الناتج المحلي الاجمالي 86 % بالسودان و84ر7 % بمصر . و52ر7 % بكينيا و34 % بأثيوبيا و22 % بتنزانيا و19ر5 % بأوغندا . وكان ترتيب تلك الدول من حيث نسبة الدين العام للناتج دوليا مجيء السودان بالمركز التاسع عالميا . ومصر بالمركز العاشر وهما يشير إلى خطورة وضع الديون على الاقتصاد بهما . بينما كان الترتيب العالمي 33 لكينيا و61 لأثيوبيا و90 لتنزانيا وبرقم 97 لأوغندا حسب نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي .

وتتسبب تلك الديون في اقتطاع نسبة كبيرة من الإنفاق داخل موازنات دول الحوض سواء في صورة أقساط أو فوائد . مما ترتب عليه إلى جانب أسباب أخرى أبرزها الإنفاق الدفاعي والأمني حدوث عجز شاكل بكل موازنات دول الحوض وهو ما يؤدي من ناحية أخرى إلى قلة مخصصات الاستثمارات التي تؤدي لرفع المستوى الاجتماعي للسكان . وتكون المحصلة النهائية لضعف الاستثمارات الحكومية استمرار معدلات البطالة المرتفعة ونسب الفقر العالية وتدهور المستوى الصحي والتعليمي والبيئي



الموازنات الحكومية لدول الحوض

شهدت الموازنات الحكومية بدول الحوض عجزا مزمنا . وفي عام 2008 . بلغت إيرادات موازنات دول حوض النيل نحو 72 مليار دولار . في حين بلغت النفقات 89 مليار ليصل العجز إلى حوالى 17 مليار دولار . وشمل العجز بالموازنة كل دول حوض النيل . وكان أعلى رقم للعجز بالموازنات الحكومية بمصر بنحو 11 مليار دولار وكينيا 1ر5 مليار دولار والكونغو الديمقراطية حوالى 5ر1 مليار . والسودان 1ر1 مليار دولار واثيوبيا 823 مليون دولار وتنزانيا 418 مليون دولار . وأوغندا 318 مليون دولار واريتريا 289 مليون دولار ورواندا 93 مليون دولار وبورندى 60 مليون دولار لقيمة العجز بالموازنة .

وكانت أعلى نسبة للعجز بالموازنة إلى الناتج المحلى الاجمالى بدول حوض النيل في بورندى بنسبة 9ر8 % . وفي اريتريا 3ر8 % ومصر 8ر6 % . وكينيا 1ر6 % والكونغو الديمقراطية 8ر5 % . و1ر3 % بأثيوبيا و2ر2 % بأوغندا ونصف بالمائة في السودان وثلاثة بالآلف في رواندا وأقل من ذلك في تنزانيا . وهو مايشير إلى التباين في درجة خطوره لعجز الموازنه مابين دول وأخرى داخل منطقة حوض النيل .

وتقوم بعض الدول مثل : مصر باحتساب العجز بالموازنة بطرق معينة حتى تخفض نسبة العجز بالموازنة مما يجعل النسبة غير معبرة عن واقع العجز . ويضع الاتحاد الأوربي نسبة 3% للعجز بالموازنة كحد أقصى يمكن قبوله بين الدول الأعضاء به . وينعكس العجز بالموازنة سلبيا على دول الحوض من خلال مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في التمويل المصرفي لتغطية العجز . مما يدفع البنوك لرفع الفائدة وهو ما يضر الاستثمار المحلي ويزيد من التضخم .

الطاقة في دول حوض النيل

وفيما يخص موقف الطاقة بدول حوض النيل فان النظر إلى التوزيع النسبي لموارد الطاقة في معظم تلك البلدان . يشير إلى استحواز الكتلة الحيوية والفضلات على النصيب الأكبر من موارد الطاقة . وذلك بسبب ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وارتفاع نسبة سكان الريف في غالبية تلك البلدان .

ففى الكونغو الديمقراطية تصدرت الكتلة الحيوية والفضلات موارد الطاقة بنسبة 92ر5 % من الاجمالى . تليها الطاقة الكهرومائية بنسبة 3ر7 % والبتروى بنسبة 3ر2 % فقط و1ر5 % للفحم ولاشئ للغاز الطبيعى . . وتشابة الموقف فى معظم البلدان حيث كان نصيب الفضلات 92ر1 % من موارد الطاقة فى تنزانيا إلى جانب 6ر3 % للبتروى و0ر7 % للطاقة الكهرومائية و6ر0 % للغاز الطبيعى و2ر0 % للفحم .

وكان نصيب الفضلات 90ر6 % من اجمالى موارد الطاقة فى اثيوبيا و79ر5 % بالسودان و74ر6 % بكينيا و64ر8 % برواندا . . وعلى الجانب الآخر كانت نسبة البتروى من موارد الطاقة 8ر2 % فى اثيوبيا و19ر1 % بكينيا و19ر9 % بالسودان . و35 % برواندا و49 % فى مصر .

كما تدنى نصيب الغاز الطبيعى من موارد الطاقة إلى لاشئ فى السودان وكينيا واثيوبيا ورواندا . وكذلك انخفض نصيب الفحم من موارد الطاقة إلى لاشئ فى كلا من السودان واثيوبيا . والى نسبة اثنين بالآلف فى تنزانيا وأربعة بالآلف فى كينيا للفحم من موارد الطاقة بها .

- وفيما يخص الانتاج البترولى فى دول حوض النيل فان ثلاث دول فقط من

الدول العشر تنتج البترول . وهى : مصر والسودان والكونغو الديمقراطية . وتقوم السودان بتصدير كميات من البترول كما تقوم الكونغو الديمقراطية بتصدير كميات محدودة . بينما تحولت مصر منذ عام 2007 إلى مستورد صاف للبترول بسبب زيادة الكميات المستوردة عن الكميات التى يتم تصديرها .

وبسبب الاعتماد الأكبر على الفضلات كمصدر للوقود فقد تدنى استهلاك البترول حتى بلغ ثلاثة آلاف برميل يومى فى بورندى رغم بلوغ عدد سكانها 9 مليون نسمة . وتتضح الصورة بالمقارنة بدوله مثل قطر والبالغ عدد سكانها 0.9 مليون نسمة بينما بلغ استهلاكها البترولى اليومى خلال عام 2008 نحو 116 ألف برميل يومى . أى 39 ضعف استهلاك بورندى رغم انخفاض السكان بقطر إلى حوالى 10 % من سكان بورندى .

وبلغ الاستهلاك البترولى اليومى خمسة آلاف برميل فى اريتريا رغم بلوغ عدد سكانها حوالى 6 مليون شخص . وستة آلاف برميل يومى فى رواندا رغم بلوغ سكانها 10.5 مليون نسمة . و11 ألف برميل يومى كاستهلاك بترولى فى الكونغو الديمقراطية رغم بلوغ سكانها 69 مليون نسمة . و13 ألف برميل يومى من البترول فى أوغندا رغم بلوغ سكانها 32 مليون نسمة . و32 ألف برميل من البترول بتنزانيا رغم بلوغ سكانها 41 مليون نسمة .

و37 ألف برميل بترول يومى للاستهلاك البترولى بأثيوبيا رغم بلوغ سكانها 85 مليون نسمة . و75 ألف برميل بترول يومى للاستهلاك فى كينيا مع وصول عدد السكان 39 مليون . و86 ألف برميل بترول يومى للاستهلاك البترولى فى السودان كدوله منتجه له مقابل 41 مليون نسمة . وانفردت مصر ببلوغ الاستهلاك اليومى البترولى 697 ألف برميل فى مصر كأعلى رقم للاستهلاك البترولى اليومى بدول

الحوض مع وجود 83 مليون نسمة بها .

وتوجد طاقة تكرير بترول في مصر والسودان وكينيا وتنزانيا واريتريا . بينما تخلو دول اثيوبيا وأوغندا والكونغو الديمقراطي ورواندا وبورندي من معامل لتكرير للبترول . ونتيجة عدم انتاج البترول في سبع دول وعدم وجود معامل تكرير في خمس دول . يتم استيراد البترول كخام وكمشتقات في ثمانى دول من دول الحوض أى بكل الدول عدا السودان والكونغو الديمقراطية . وحتى الاحتياطى من البترول فانه غير موجود سوى في الدول الثلاث المنتجة وهى مصر والسودان والكونغو الديمقراطية . والتي يشكل الاحتياطى بها مجمعا نسبة 0.7 % فقط من الاحتياطيات الدولية البترولية . وهكذا فان نصيب استهلاك دول حوض النيل البترولى من العالم يتدنى إلى حوالى 1.1 % من الاستهلاك العالمى . وتستورد دول الحوض نسبة 0.6 % من الواردات الدولية للبترول . وتصدر دول الحوض نسبة 1 % فقط من الصادرات البترولية الدولية .

- وفي الغاز الطبيعى يقتصر الانتاج على دولتين فقط من دول حوض النيل هما مصر وتنزانيا . ويشكل انتاج الدولتين من الغاز نسبة 1.6 % من الانتاج العالمى . ولهذا لا يتم استهلاك الغاز الطبيعى في دول حوض النيل سوى في مصر وتنزانيا فقط . وتنتج مصر 47.5 مليار متر مكعب سنويا لتحتل المركز التاسع عشر عالميا في انتاج الغاز الطبيعى . تستهلك منها 31.8 مليار متر وتصدر 15.7 مليار متر . بينما تنتج تنزانيا 146 مليون متر مكعب سنوى لتحتل المركز 76 بالعالم وتقوم باستهلاك ما تنتجه محليا ولا تصدر منه شيئا . وقد بدأت السودان مؤخرا في إنتاج الغاز بكميات ضئيلة .

ورغم عدم انتاج الغاز الطبيعى واستهلاكه سوى في دولتين من دول الحوض

بخلاف السودان . إلا أن هناك احتياطات من الغاز الطبيعي موجوده في ست بلدان هي : مصر بنحو 1ر65 تريليون متر مكعب . والسودان بنحو 85 مليار متر مكعب . ورواندا بحوالى 57 مليار متر مكعب وتنزانيا بنحو 6ر5 مليار متر مكعب . والكونغو الديمقراطية بحوالى 1 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي . إلا أن استخدام احتياطى الغاز يحتاج إلى استثمارات مكلفه قد لاتتحملها الموازنات الحكوميه المثقله بالعجز المزمن . وقد تجد صعوبة في قدوم شركات أجنبية لاستخراجها لعوامل قد تتعلق بالاستقرار الداخلى أو المعوقات الدولية التي تعرقل الاستثمار كما في حالة السودان . ويشكل احتياطى الغاز بالدول الست نسبة 1 % من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى .

وبالنسبة للفحم فهناك أربع دول مستهلكه له من بين دول حوض النيل هي : مصر والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا . وفيما عدا الكونغو التي تنتج ماتستهلكه من الفحم فان انتاج الكونغو ومصر من الفحم لايكفيها . بينما لاتنتج كينيا الفحم وتستورد كامل استهلاكها منه . وبالنسبة للطاقة الكهربائيه فان الانتاج الاجمالى لدول الحوض يزيد عن الاستهلاك الاجمالى . إلا أن هناك دول ذات فائض في انتاج الكهرباء مثل : مصر والسودان واثيوبيا وأوغندا والكونغو واريتريا . ودولا ذات عجز كهربائى مثل تنزانيا ورواندا وبورندى .



الباب الثاني

الواقع الاقتصادي
بدول حوض النيل



اقتصاد مصر



احتلت مصر المركز الأول بين دول حوض النيل في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 162ر8 مليار دولار عام 2008 . وكذلك شغلت مكان الصدارة بين دول الحوض في التجارة السلعية الدولية بنحو 71ر5 مليار دولار . والمركز الأول بالتجارة الخدمية الدولية بنحو 41 مليار دولار .

وفي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها بنحو 11ر6 مليار

دولار . وكذلك في رأس المال السوقي لبورصتها بنحو 86 مليار دولار . رغم أنها تمثل المركز الثاني في عدد السكان بدول حوض النيل بعد اثيوبيا . وتحتل المركز الرابع في المساحة الجغرافية بين دول الحوض بعد السودان والكونغو الديموقراطية واثيوبيا .

وتقع مصر جغرافيا ما بين البحر المتوسط في الشمال وفلسطين واسرائيل والبحر الأحمر من الشرق والسودان بالجنوب وليبيا بالغرب .

الناتج المحلي الإجمالي المصري بالأسعار الجارية - مليار جنيه مصرى -

2009/2008	2008/2007	2007/2006	
909	855	710	اجمالى الناتج المحلى الإجمالى
135	113	100	الزراعة والرى والصيد
148	134	104	الاستخراجات :
62	57	44	- بترول
82	73	57	- غاز
4	3	3	- استخراجات أخرى
165	139	11	الصناعات التحويلية :
10	8	6	- تكرير البترول
154	131	11	- صناعات أخرى
13	12	10	الكهرباء
3	3	2	المياه
44	37	30	التشييد والبناء
41	35	30	النقل والتخزين
31	27	23	الاتصالات
27	29	24	قناة السويس
114	93	78	تجارة الجملة والتجزئه
36	32	28	الوساطة الماليه والأنشطة المساعدہ
3	3	2	التأمين
33	28	24	التأمينات الاجتماعيه
34	32	25	المطاعم والفنادق
27	23	21	الأنشطة العقاريه :

2009/2008	2008/2007	2007/2006	
14	12	11	- الملكية العقارية
13	11	10	- خدمات الأعمال
94	80	64	الحكومة العامة
42	36	32	خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية :
11	9	8	- التعليم
13	11	10	- الصحة
18	15	13	- خدمات أخرى

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج بالأسعار الجارية بالعام المالى 2009/2008 المنتهى فى آخر يونيو 2009 نحو 212ر990 مليار جنيه . توزعت ما بين 158ر622 مليار جنيه للقطاع الخاص و 054ر368 مليار جنيه للقطاع العام. كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بنفس العام المالى بالأسعار الثابتة 849ر796 مليار جنيه توزعت ما بين 402ر501 مليار جنيه للقطاع الخاص و 447ر295 مليار جنيه للقطاع العام .

وتضمن الهيكل النسبى للناتج المحلي الإجمالى بها عام 2007 استحواز الزراعة على نسبة 14ر1 % من الناتج . والصناعة على 36ر7 % والخدمات على 49ر2 % من الإجمالى . كما تضمن التوزيع النسبى لقوة العمل بها اشتغال نسبة 32 % من قوة العمل بالزراعة و 17 % بالصناعة و 51 % بالخدمات .

وأبرز المنتجات الزراعية المصرية هى : القطن والأرز والقمح والبقول والفواكه والخضروات والأبقار والجاموس والأغنام والماعز . وأبرز المنتجات الصناعية المصرية هى : المنسوجات والأغذية والكيماويات والمواد الصيدلانية ومواد البناء

والأسمنت والمعادن والصناعات التحويلية .

ميزان المدفوعات المصري - مليون دولار أمريكي -

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات سلعيه	7025	7118	8987	12320	16073	20546	24455
واردات سلعيه	13960	12879	13189	18895	23818	28984	39354
صادرات خدميه	9042	9320	11073	14197	14643	16135	19943
واردات خدميه	7037	6629	6474	8020	10508	11569	14342
دخل محصل	1468	698	578	572	1425	2560	3309
دخل مدفوع	885	965	832	818	1460	1822	1921
تحويلات داخله	4056	4002	3708	4615	5831	5933	8562
تحويلات خارجيه	98	42	109	48	82	163	240
حساب رأسمالى	40-	36-	2
استثمار أجنبي داخل	510	647	237	1253	5376	10043	11578
استثمار أجنبي خارج	12	28	21	159	92	148	665
استثمار محفظه داخل	1463	672 -	18-	85-	3528	3	2728-
استثمار	2	6	25	324-	60	703	846

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
محفظة خارج							
استثمارات أخرى داخله	509-	331-	1248-	94	85	252	1182
استثمارات أخرى خارجه	1261	2943	4651	5888	3246	9743	5498
السهو والخطأ	1146-	1906	1575	45-	2427-	634	251
الميزان الكلى للمدفوعات	1345-	804-	407-	584-	5226	2937	3687

- ويعانى ميزان المدفوعات المصرى من عجز مزمن بالميزان التجارى . ويعوض الفائض الدائم بالميزان التجارى الخدمى جانبا من العجز التجارى بسبب الإيرادات السياحية ورسوم المرور بقناة السويس . كما يساهم الفائض الدائم بالتحويلات نتيجة تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى جانب المعونات الأجنبية . فى تحقيق ميزان الحساب الجارى فائضا فى غالب السنوات . ومع زيادة معدلات الاستثمار الأجنبى المباشر بالسنوات الأخيره فقد حقق الميزان الكلى للمدفوعات فائضا جيدا لعدة سنوات . إلا أن تداعيات الأزمة المالية العالمية قد أدت إلى تحول الفائض الكلى بميزان المدفوعات البالغ 5ر420 مليار دولار بالعام المالى 2008/2007 إلى عجز بالعام المالى 2009/2008 وانتهى فى يونيو 2009 بلغ 3ر378 مليار دولار .

وأبرز سلع التصدير المصرية هى : النفط الخام ومشتقات النفط خاصة البنزين

والقطن والمنسوجات والمنتجات المعدنية والمواد الكيماوية . ويشير التوزيع النسبي لتوجه الصادرات المصرية إلى اتجاه نسبة 10ر3 % منها إلى إيطاليا و7ر7 % لأمريكا . و6ر7 % لأسبانيا و1ر5 % لسوريا و5 % للسعودية و4ر9 % لليابان و4ر9 % لألمانيا و4 % لفرنسا من إجمالي قيمة الصادرات المصرية.

وأبرز سلع الواردات المصرية هى : الآلات والمعدات والمواد الغذائية والكيماويات والأخشاب والمشتقات البترولية خاصة السولار والبتوجاز . وتأتى نسبة 10ر6 % من الواردات المصرية من أمريكا . و10ر2 % من الصين و5ر7 % من إيطاليا و7 % من ألمانيا و5 % من السعودية لقيمة الواردات المصرية.

- وأشارت بيانات ميزان المدفوعات حسب البنك المركزى المصرى للعام المالى 2009/2008 والمنتهى بنهاية يونيو 2009 إلى تراجع اجمالى الموارد الأجنبية بنسبة 12 % لتصل إلى 6ر6 مليار دولار مقابل 1ر79 مليار دولار بالعام المالى السابق . بينما انخفضت المدفوعات بنسبة 1 % فقط لتصل إلى 9ر72 مليار مقابل 7ر73 مليار دولار .

ليتحول الميزان الكلى للمدفوعات إلى تحقيق عجز بلغ 378ر3 مليار دولار مقابل تحقيق فائض بلغ 420ر5 مليار دولار بالعام المالى الأسبق . وهو الفائض الذى استمر لأربع سنوات متوالية .

ومن بين 12 موردا رئيسيا للنقد الأجنبى الداخلى لمصر شمل الانخفاض تسع موارد . بينما حدث ارتفاع فى ثلاث موارد فقط هى : خدمات النقل بدون قناة السويس والاستثمارات الأخرى - بسبب زيادة البنوك الأجنبية بمصر لرؤس أموالها - والمتحصلات الحكوميه . إلا أن النصيب النسبى للعناصر الثلاثة المرتفعه بلغ 5ر10 % مقابل 5ر89 % لنصيب العناصر التسع المنخفضه من إجمالى الموارد .

وكانت نسب التراجع للموارد التسع للنقد الأجنبي : 41 % لدخل الاستثمار نتيجة انخفاض الفوائد على الودائع والاستثمارات المصرية بالخارج . و39 % انخفاضا للاستثمار الأجنبي المباشر و36 % تراجعاً للتحويلات الرسمية المتمثلة في المنح من الدول والمنظمات الدولية للحكومة المصرية . و32 % للمتحصلات الأخرى والتي تشمل الخدمات الاستشارية وخدمات التشييد والمحاسبة والخدمات القانونية والصحية والتعليمية وغيرها . و24 % تقلصاً لقيمة الصادرات البترولية . و9 % نقصاً لتحويلات المصريين العاملين بالخارج . و8 % انخفاضاً لإيرادات قناة السويس و5 % تراجعاً لقيمة الصادرات غير البترولية عموماً . و3 % نقصاً للإيرادات السياحية مع التحفظ على طريقة احتسابها حيث يشير الواقع السياحي إلى تأثر الإيرادات بنسبة أكبر من النسبة المعلنة رسمياً.

وشهدت بيانات ميزان المدفوعات المصري للعام المالي 2009/2008 زيادة العجز بالميزان التجاري إلى 25ر2 مليار دولار رغم انخفاض أسعار السلع دولياً بسبب الأزمة المالية وانخفاض الطلب عالمياً والذي كان من المفترض أن ينعكس على قيمة الواردات . كذلك ارتفاع العجز بالميزان التجاري غير البترولي ليصل إلى 29 مليار دولار . كفرق بين صادرات غير بترولية بلغت 14ر2 مليار دولار وواردات غير بترولية بلغت 43ر3 مليار دولار .

أيضاً تسببت استثمارات الحافظة بمصر في نزح موارد عملات أجنبية من مصر . فاستثمارات الأجانب بالبورصة المصرية والتي كان من المفترض أن تضخ موارد لمصر قد تسببت في نزوح 9ر211 مليار دولار خلال عام واحد . أي أكبر من قيمة الاستثمار المباشر الوارد لمصر خلال نفس العام المالي والبالغ 8ر1 مليار دولار . وأكبر من تحويلات العاملين بالخارج البالغه 7ر6 مليار دولار وأكبر من إيرادات

قناة السويس البالغه 4ر7 مليار دولار بنفس العام المالى .

فاذا أضيف لما أخرجه الأجانب خلال تعاملاتهم بالأوراق المالية المصرية والأذون والبالغ 2ر9 مليار دولار . صافى قيمة تعاملات المصريين بالبورصات الخارجية والبالغ 411 مليون دولار . فسيصل الرقم لاجمالى ماخرج من مصر نتيجة استثمارات الحافظة بالداخل والخارج إلى 6ر9 مليار دولار . فاذا أضيف لذلك 1ر341 مليار قيمة استثمارات أجنبيه مباشرة قام بها المصريين خارج مصر خلال نفس العام . فسيصل اجمالى ماخرج من مصر بسبب الاستثمار الأجنبى بنوعيه المباشر وغير المباشر 10ر962 مليار . بينما بلغ اجمالى مادخل لمصر من استثمار مباشر 113ر8 مليار . ليصل العجز الاستثمارى 8ر2 مليار دولار .

■ التجارة الخارجية المصرية :

- بلغت قيمة الصادرات المصرية خلال عام 2008 نحو 8ر29 مليار دولار حسب بيانات البنك المركزى المصرى . وهو مايمثل نسبة 2ر0 % من الصادرات السلعية الدوليه البالغه 16ر1 تريليون دولار . كما بلغت قيمة الواردات المصرية 6ر56 مليار دولار بنسبة 3ر0 % من اجمالى الواردات السلعية الدوليه البالغه 4ر16 تريليون دولار .

وهكذا بلغت قيمة التجارة الخارجيه السلعية المصرية مع دول العالم 5ر86 مليار دولار وهو مايمثل نسبة 3ر0 % من اجمالى التجاره الدوليه البالغه 5ر32 تريليون دولار . كما بلغت قيمة العجز التجارى المصرى خلال عام 2008 نحو 8ر26 مليار دولار وهو رقم غير مسبوق فى ضخامته . كما بلغت نسبة الصادرات إلى الواردات 7ر52 % . وهى نسبة متدنيه تشير إلى استمرار العجز التجارى المزمّن منذ حوالى خمسين عاما واتجاهه للزيادة .

وتقل الأرقام المعلنة من قبل جهاز التعبئة العامة والإحصاء المصرى عن أرقام البنك المركزى المصرى لنفس العام . حيث بلغت قيمة الصادرات حسب جهاز الإحصاء . 25ر9 مليار دولار والواردات 52ر2 مليار دولار وحجم تجارته 78ر1 مليار دولار والعجز التجارى 25ر9 مليار دولار . ويقوم البنك الدولى فى بياناته عن مصر باستخدام أرقام جهاز الإحصاء التى تستند إلى أرقام الجمارك .

بينما بيانات البنك المركزى المصرى حول تجارته الخارجيه تستند إلى التدفقات النقدية والتى لاتعبر بدقه عن الفترة التى تتحدث عنها . حيث يمكن أن ترد حصيلة صادرات فى شهر معين بينما تكون تلك الصادرات التى وصلت قيمتها قد تمت فى فترات زمنية سابقه . ونفس الأمر للقيام بمدفوعات عن واردات تمت فى فترات زمنية سابقه .

- ورغم انخفاض قيمة الصادرات السلعيه المصريه خلال عام 2008 عن 26 مليار دولار حسب جهاز الإحصاء المصرى مما أخر ترتيبها الدولى إلى مابعد الستين . إلا أن المنظمات الدوليه لم تعد تنظر إلى اجمالى رقم صادرات الدول بقدر ماتهتم بنوعيه تلك الصادرات . فقد تكون صادرات دوله كبيره إلا أن غالبيتها مواد خام كنפט خام أو حديد خام أو نحاس أو قطن خام . ومن هنا أصبح المعيار الدولى للتقييم هو نسبة الصادرات الصناعيه من تلك الصادرات الاجماليه . ثم تطور الأمر ليصبح المعيار الأدق حالياً لتقييم الصادرات هو نسبة المكونات عالية التكنولوجيا من تلك الصادرات الصناعيه .

- وهناك طريقه أخرى لتقييم للصادرات بمقارنتها بقوة العمل . وذلك بمقارنة رقم الصادرات المصريه البالغ 25ر9 مليار دولار حسب جهاز الإحصاء عام 2008 . بصادرات اسرائيل البالغه 61ر3 مليار دولار رغم أن قوة العمل

باسرائيل أقل من ثلاثة ملايين فرد بالمقارنة لمصر البالغ قوة العمل بها 24ر6 مليون شخص . وتكرر ذلك مع دول أخرى أقل عددا من قوة العمل الاسرائيليه . ومع ذلك زادت قيمة صادراتها عن الصادرات المصرية .

منها النرويج البالغ عدد قوة العمل بها 2ر6 مليون شخص حيث بلغت قيمة صادراتها 173 مليار دولار . ومع ايرلندا البالغ قوة العمل بها 2ر3 مليون شخص ومع سلوفاكيا البالغ قوة العمل بها 2ر3 مليون شخص وقيمة صادراتها 71 مليار دولار . ومع سلوفينيا البالغ عدد قوة العمل بها أقل من مليون شخص وقيمة صادراتها 34 مليار دولار .

طريقه أخرى لمقارنة قيمة الصادرات بعدد السكان . ومقارنة قيمة صادرات مصر بصادرات دول أقل منها في عدد السكان . فان هناك حوالى خمسين دولة يقل سكانها عن سكان مصر قد فاقت مصر في قيمة الصادرات السلعيه خلال عام 2008 . فسويسرا البالغ عدد سكانها 7ر5 مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها عام 2008 نحو 200 مليار دولار . والنمسا البالغ سكانها 8 مليون نسمة قد بلغت صادراتها 181 مليار دولار . والسويد البالغ سكانها 9 مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها 183 مليار دولار . وبلجيكا البالغ سكانها 10 مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها 476 مليار دولار . والمجر البالغ سكانها 10 مليون نسمة تصل قيمة صادراتها إلى 108 مليار دولار .

والبرتغال البالغ سكانها 11 مليون نسمة تصل قيمة صادراتها إلى 56 مليار دولار . وهولندا إلى يصل عدد سكانها إلى 17 مليون قد وصلت قيمة إلى صادراتها 633 مليار دولار . واستراليا البالغ سكانها 21 مليون قد وصلت صادراتها 187 مليار دولار . ورومانيا البالغ سكانها 22 مليون نسمة قد وصلت صادراتها

السلعيه إلى 49 مليار دولار . وماليزيا البالغ سكانها 25 مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها 200 مليار دولار . وكندا البالغ سكانها 33 مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها 456 مليار دولار . وأسبانيا البالغ عدد سكانها 40ر5 مليون نسمة قد بلغت قيمة صادراتها 268 مليار دولار .

إلا أن المقارنه الدوليہ لم تعد تقتصر على القيمة الاجمالية للصادرات فقط . بل الأهم هو نوعية تلك الصادرات فكلما قل تصدير المواد الخام كان ذلك أفضل . لأن الاستفادة من تلك المواد الخام بالداخل يعنى قيمة مضافة أكبر وتشغيل أكثر للعمالة المحلية . ومن هنا أصبحت المقارنة بين البلدان بقيمة صادراتها الصناعية .

وهنا نجد أن نسبة الصادرات الصناعية من اجمالى الصادرات المصرية حسب البنك الدولى قد بلغت 31 % بينما كانت النسبة 94 % فى اسرائيل . كما بلغت نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا الراقية من اجمالى الصادرات الصناعية 1 % فى مصر مقابل نسبة 19 % فى اسرائيل . ويشير التوزيع النسبى للصادرات المصرية عام 2008 إلى استحواس البترول الخام والمكررات على نسبة 41 % من اجمالى الصادرات . ثم يتدنى نصيب باقى السلع لتصل النسبة إلى 3 % للملابس الجاهزة . و6ر2 % للمنتجات المسطحة من الحديد والصلب و2ر2 % للأسمدة و5ر1 % للبروبان المسيل ونفس النسبة للبرتقال الطازج . و4ر1 % لمنتجات الألبان و2ر1 % للفواكه الطازجة و1ر1 % للمصنوعات من اللدائن . و1 % لكل من البلاط والأدوات الصحية الخزفية والعجائن والمحضرات الغذائية وكذلك للأثاث واللدائن بأشكالها المختلفة والكربون .

- وخلال عام 2008 تضمن التوزيع النسبى للصادرات المصرية حسب درجة

التصنيع كون أكثر من 17 % من الإجمالي من المواد الخام سواء البترول الخام أو الفحم أو القطن الخام أو الرخام . وبقية المواد الخام الأخرى من البطاطس والبرتقال والبصل والفاكهة الطازجة والبصل الطازج والبقول الجافة .

الى جانب نسبة 12 % من اجمالي قيمة الصادرات للسلع نصف المصنعه مثل غزل القطن والبروبان المسيل والزيوت العطرية . ونسبة 38 % من اجمالي قيمة الصادرات للسلع تامة الصنع مثل منتجات الألبان والخضر المجمده والبصل المجفف والأرز الأبيض المقشور والعجائن والمحضرات الغذائية والسجاد والبلاط والسيراميك والأثاث والسكر المكرر والأقمشه والملابس الجاهزه والأسمدة والأدويه . بخلاف نسبة 32ر5 % من اجمالي قيمة الصادرات للمنتجات البترولية.

■ المقارنة بالصادرات الإسرائيلية :

ومقارنة نوعية تلك الصادرات بالصادرات الاسرائيليه خلال عام 2008 فان التوزيع النسبي للصادرات الإسرائيلية فيما عدا الماس من حيث كثافتها التكنولوجيه . كان بنسبة 42 % للصادرات عاليه التكنولوجيا والتي تضم : مكونات الكمبيوتر والمكونات الالكترونيه والطائرات ومعدات الاتصالات وأجهزة المراقبة والمنتجات الصيدلانيه .

الى جانب نسبة 32 % من اجمالي صادرات اسرائيل للصناعات التكنولوجيه متوسطه المستوى العاليه والتي تشمل : تكرير البترول والكيماويات والتجهيزات والمعدات الكهربيه وقطع غيار السيارات ومعدات النقل .

وكذلك نسبة 20 % من قيمة صادرات اسرائيل للصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة والتي تضم : التعدين واستغلال المحاجر والمنتجات البلاستيكيه المطاطيه ومنتجات الحديد والصلب والسفن والزوارق والجواهر والفضه .

وتتبقى فقط نسبة 5ر6 % من قيمة الصادرات للصناعات الاسرائيلية منخفضة التكنولوجيا والتي تشمل صناعات : المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والملابس والجلود والورق والمنتجات الورقية والأثاث .

- ويتضح الفارق التكنولوجي وفارق القيمة أيضا مع استعراض قيمة أبرز السلع التصديرية المصرية خلال عام 2008 والتي بلغت 683 مليون دولار لمنتجات الحديد والصلب المسطحه . و584 مليون دولار للأسمدة و360 مليون لمنتجات الألبان و395 مليون دولار للبروبان المسيل و377ر5 مليون للبرتقال للطازج و 300 مليون دولار للفواكه الطازجه . و294ر5 مليون دولار للبلاط والسيراميك و 259 مليون دولار للأثاث . و205 مليون لصادرات الصابون ومحضرات التنظيف .

و191 مليون دولار للقطن الخام و168 مليون دولار للسجاد والكليم و160 مليون دولار للأرز ونفس الرقم للبطاطس . و118 مليون دولار لصادرات الخضر المجمدة والمبرده و112 مليون دولار للبقول الجافه و96 مليون دولار لصادرات البصل الطازج و74 مليون دولار لمستحضرات العطور والتجميل و34 مليون دولار لصادرات الأقمشة القطنيه و19 مليون دولار لصادرات المصرية من الكتب والصحف .

وبالمقارنة ببعض الصادرات السلعية الاسرائيلية فقد صدرت اسرائيل خلال عام 2008 منتجات صيدلانية قيمتها 9ر96 مليار دولار مقابل 3ر168 مليون دولار فقط قيمة الصادرات المصرية من الأدوية والمستحضرات الصيدلانية بنفس العام . كما صدرت اسرائيل أجهزة للمراقبة والاشراف قيمتها 4ر4 مليار دولار . ومعدت اتصالات الكترونيه قيمتها 3ر6 مليار دولار . ومنتجات بلاستيكية بقيمة

1ر2 مليار دولار وطائرات بنحو 6ر1 مليار دولار ومكونات الكترونيه قيمتها 5ر1 مليار دولار .
كما بلغت قيمة صادرات اسرائيل من الملابس والمنسوجات 38ر1 مليار دولار مقابل 778 مليون دولار لصادرات الملابس الجاهزة المصرية إلى جانب 274 مليون دولار لأصناف جاهزه من مواد نسيجه .

ومقارنة قيمة الصادرات المصرية إلى أبرز الدول الكبرى بقيمة الصادرات الاسرائيليه إلى نفس الدول بعام 2008 . يتضح الفارق الكبير في قيمة تلك الصادرات . حيث بلغت قيمة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحده 3ر1 مليار دولار مقابل 20 مليار دولار قيمة صادرات اسرائيليه لأمريكا . وإلى اليابان بلغت الصادرات المصرية 865 مليون دولار وبلغت الصادرات الاسرائيليه لليابان 883 مليون دولار . وإلى الصين بلغت قيمة الصادرات المصرية 339 مليون دولار والصادرات الاسرائيليه للصين 3ر1 مليار دولار . وإلى ألمانيا بلغت قيمة الصادرات المصرية 439 مليون دولار وقيمة الصادرات الاسرائيليه لألمانيا 95ر1 مليار دولار .

وإلى فرنسا بلغت قيمة الصادرات المصرية 778 مليون دولار والصادرات الاسرائيليه لفرنسا 3ر1 مليار دولار . وإلى انجلترا بلغت قيمة الصادرات المصرية 20ر92 مليون دولار والصادرات الاسرائيليه لانجلترا 9ر1 مليار دولار . وإلى بلجيكا بلغت قيمة الصادرات المصرية 2ر492 مليون دولار والصادرات الاسرائيليه لبلجيكا 6ر4 مليار دولار . وإلى تركيا بلغت قيمة الصادرات المصرية 773 مليون دولار وقيمة الصادرات الاسرائيليه لتركيا 6ر1 مليار دولار . وإلى كوريا الجنوبيه بلغت قيمة الصادرات المصرية 25ر62 مليون دولار وقيمة الصادرات الاسرائيليه لكوريا الجنوبيه 818 مليون دولار .

- بلغت قيمة الواردات المصرية السلعية حسب بيانات البنك المركزي المصرى خلال عام 2008 نحو 56ر6 مليار دولار بنمو 25 % عن عام 2007 . أما قيمة الواردات حسب بيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء فقد بلغت بنفس العام 52ر2 مليار دولار بنمو 89 % عن العام الأسبق . وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال العام 49ر7 % حسب بيانات جهاز الاحصاء .

وكانت أبرز سلع الواردات من حيث قيمه القمح بنحو 2 مليار دولار . و1ر5 مليار دولار للنحاس ومصنوعاته و961 مليون دولار للذره . و920 مليون دولار للذهب الخام و608 مليون دولار للحوم و 512 مليون دولار لفول الصويا و470 مليون دولار للسكر الخام . و370 مليون دولار للأسماك و288 مليون دولار لورق الصحف والطباعة و227 مليون دولار للشاي .

ومع طول فترة العجز التجارى السلعى المصرى والتي تمتد بلا انقطاع لأكثر من خمسين عاما . نظر عدد من خبراء الاقتصاد إلى الواردات المصرية كفرصة لتعظيم الانتاج المحلى من خلال وجود سوق محلى مضمون . خاصة للسلع التى يمكن انتاجها محليا . وخلال السنوات الماضية ظهرت أكثر من دعوته لحصر الواردات وبحث إمكانية التصنيع المحلى لما يمكن انتاجه منها . إلا أن تلك الدعوات التى تبنتها الغرف التجارية والصناعية لم تتخذ شكلا عمليا مستمرا . حيث كانت تتصاعد فى أوقات ارتفاع سعر الصرف وصعوبة تدبير مبالغ الاستيراد . أما بعد زيادة احتياطات العملات الأجنبية واستقرار سعر الصرف فقد تلاشت تلك الدعوات . رغم تضخم حجم الواردات السلعية عاما بعد عام .

الى جانب كون عملية الاستيراد أكثر يسرا وربحا من عملية الانتاج التى ترتبط بمشاكل العماله والتمويل والتسويق . وجهات الجباية التى تحاصرها والاجراءات

البيروقراطيه التي تكبلها . كما أن انخفاض الأسعار العالميه في ظل تداعيات الأزمة المالية قد ترتب عليه تراجع اقبال المزارعين المصريين على زراعة القطن ومحاصيل أخرى . مع عدم وجود رؤية استراتيجيه لتعظيم الانتاج المحلى مما يزيد من فرص تحكم السوق العالمى فى الأسعار المحليه .

ويشير التوزيع النسبى للواردات المصريه خلال عام 2008 حسب درجة الاستخدام إلى استحواز الوقود على نسبة 77% من الإجمالى . والمواد الخام على 12% والسلع الوسيظه على 47% والسلع الاستثماريه على 15% والسلع الاستهلاكيه المعمره على 43% والسلع الاستهلاكيه غير المعمره على 13% من اجمالى قيمة الواردات السلعيه .

وتتضمن الواردات من المواد الخام القمح والذره وفول الصويا والسمسم والرخام والجرانيت وخامات الحديد وخامات الألومنيوم . وهى سلع يمكن انتاجها محليا كما يمكن تقليل حجم استيرادها . ونفس الأمر للسلع الوسيطة المستورده مثل : الزيوت الحيوانيه واللدائن بأشكالها الأوليه والسكر الخام والأسمنت والخيوط والزجاج والمواسير الحديديه وأسلاك الكهرباء .

وكذلك للسلع الاستهلاكيه المعمره مثل : الثلاجات والغسالات وأجهزة التلفزيون والأثاث. أيضا السلع الاستهلاكيه غير المعمره. حيث تضم قائمة السلع المستورده : اللحوم والأسماك ومنتجات الألبان والعدس والتفاح والدقيق والسكر المكرر والأبقار والجواميس الحيه والصابون ومستحضرات التجميل والكسب والأحذيه والفول والزيوت المكرره .

وتكاد تكون السلع الاستثماريه هى النوعية الوحيده التى يتعبر استيرادها إضافه . حيث انها تعنى استيراد معدات مصانع . منها آلات للنسيج ومحركات ومولدات

كهربائية وأجهزة اتصالات وأجهزة طبية . إلا أن نسبتها من اجمالي الواردات 15ر5 % فقط . وحتى هذه النوعية يمكن زيادة المكون المصرى بها . وكان هناك مشروعا لتعميق التصنيع المحلى تبناه مركز معلومات مجلس الوزراء لكنه لم يكتمل .

جانب آخر من الاستفادة يمكن أن تحققه الواردات وهو تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية . حيث يمكن الربط بين جهات الواردات وبين قدوم استثمارات مباشرة من تلك البلدان أو الحصول على معونات سواء فنية أو مالية . كذلك قدوم سياحه من تلك البلدان . بل الحصول على تأييد سياسى للمواقف الدوليه للدوله المستورده بالضغط من خلال توجيه الواردات فى عالم تحكمه المصالح التجاريه . حيث يمكن التأثير على جماعات الضغط فى تلك البلدان من خلال ورقة الواردات فى ظل النفوذ الذى تملكه النقابات العماليه بها . فالاستيراد من بلد ما يعنى استمرار تشغيل العماله بتلك البلدان . ووقف الاستيراد منها يعنى فقدان فرص العمل تلك هناك . خاصة مع تركز تلك الواردات فى قطاعات معينه .

وكانت أبرز الدول التى استوردت منها مصر خلال عام 2008 الولايات المتحدة بنحو 5ر6 مليار دولار . تليها الصين بنحو 4ر4 مليار دولار ثم ألمانيا 3ر2 مليار دولار والسعودية 3ر1 مليار دولار . وإيطاليا 3 مليار دولار ثم روسيا 2ر2 مليار دولار وأوكرانيا 2 مليار دولار واليابان 1ر8 مليار دولار والهند 1ر7 مليار دولار والكويت 1ر6 مليار دولار . وتضم قائمة الدول العشر التاليه : البرازيل وانجلترا وفرنسا وتركيا وكوريا الجنوبيه والأرجنتين والامارات وسويسرا وبلجيكا وهولندا بالمركز العشرين .

ويعزز من امكانية الاستفادة من الواردات . أن الأرقام الحقيقة للواردات أعلى من الأرقام المنشورة . نتيجة قيام كثير من المستوردين بخفض قيمة السلع بالفواتير سعيا نحو دفع جمارك أقل . ويؤكد ذلك زيادة الأرقام فيما يخص الواردات من

جانب الدول الموردة عما تذكره البيانات المصرية لها . ففي عام 2008 ذكرت البيانات المصرية أن قيمة الواردات من أمريكا بلغت 5ر6 مليار دولار بينما ذكرت البيانات الأمريكية أن الرقم 6 مليار دولار .

وأمثلة عديده لذلك في أرقام واردات مصر عام 2007 . فرقم قيمة الواردات المصرية من أمريكا حسب الجانب المصرى بلغ 2ر6 مليار دولار وحسب الجانب الأمريكى بلغ 5ر3 مليار دولار . وبلغت قيمة الواردات المصرية من الصين 1ر7 مليار دولار وكانت القيمة حسب بيانات الصين 4ر4 مليار دولار . وقيمة الواردات المصرية السلعية من اليابان بلغت 1ر3 مليار دولار حسب البيانات المصرية بينما بلغت 1ر9 مليار دولار حسب البيانات اليابانية . وقيمة الواردات المصرية من روسيا بلغت 527 مليون دولار حسب البيانات المصرية بينما بلغت 1ر4 مليار دولار حسب البيانات الروسية لعام 2007 .

الموازنة الحكوميه المصريه - مليون جنيه مصرى -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
187239	180215	151266	110864	101881	89146	78318	إجمالى الإيرادات والمنح
120824	114326	97779	75759	67147	55736	50801	إيرادات ضريبية
63249	62003	51108	32252	29683	30120	23252	إيرادات غير ضريبية
3166	3886	2379	2853	5051	3290	4265	المنح
244061	222030	207811	161611	128324	111913	101153	إجمالى الإنفاق وصافى الاقتراض
60344	52153	46719	41546	35950	31549	28238	الأجور
56822-	41815-	56545-	50747-	26443-	22767-	22835-	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام 2008 الدولار يعادل 5ر4 جنيه مصرى وعام 2007 الدولار يعادل 5ر67 جنيه .

- تعاني الموازنة المصرية من عجز مستمر نتيجة ارتفاع تكلفة أجور موظفى الجهاز الحكومى البالغ عدده نحو 6 مليون شخص . إلى جانب أقساط وفوائد الدين العام المحلى والخارجى . ونفقات دعم السلع الغذائية ودعم المشتقات البترولية . إلى جانب نفقات الدفاع والأمن الداخلى مما أثر على حجم الاستثمارات الحكوميه . وتسعى الحكومه المصريه لتعويض قلة الاستثمارات الحكوميه من خلال الشراكه مع القطاع الخاص لاقامة مشروعات البنيه التحتيه من منشآت تعليميه وطرق ومدارس ومحطات للطاقة .

وفى الموازنة المصرية للعام المالى 2010/2009 استحوزت فوائد وأقساط الدين الحكومى الداخلى والخارجى على نسبة 27ر7 % من إجمالى الإنفاق . ونالت الأجور نسبة 24ر7 % والدعم والمزايا الاجتماعيه 20ر7 % . ليصل نصيب البنود الثلاثه 73ر1 % من إجمالى الإنفاق . ومن هنا قل نصيب باقى بنود الإنفاق حيث نالت الاستثمارات 10ر3 % من الإجمالى . وشراء السلع والخدمات من أدوية وكتب ووقود ومستلزمات وعمليات الصيانه نسبة 7ر7 % . إلى جانب 1 % للمساهمات فى الهيئات الاقتصاديه الخاسره . لتبقى نسبة 8ر8 % للاحتياطات والمصرفات الأخرى .

وهكذا فان البند الأكبر بالموازنة المصرية كان لفوائد وأقساط للديون بنحو 98ر2 مليار جنيه . بينما الاستثمارات التى تتجه للمدارس والمستشفيات والطرق والكبارى والمرافق كان نصيبها 36ر5 مليار جنيه فقط . كما كان نصيب دعم السلع التموينيه 13 مليار و 841 مليون جنيه . وذلك للخبز والزيت والسكر والأرز والشاى .

وتضمنت نوعيات الدعم توجيه 3ر700 مليار جنيه لدعم الصادرات أى دعم المستهلك الأجنبى . فبدلا من بيع القميص المصرى بعشرة دولارات مثلا فانه يتم

بيعه بثمانية دولارات على أن تتحمل الموازنة الفرق . بينما خصصت الموازنة لدعم تنمية منطقة صعيد مصر الأكثر فقرا والأكثر بطالة مائتى مليون جنيه فقط . ونفس الأمر حين بلغ مخصص دعم القمح المستورد 6368ر مليار جنيه . بينما قيمة دعم القمح المحلى 993ر2 مليار جنيه .

مما يعنى دعم الموازنة المستهلك الأجنبى والفلاح الأجنبى ومنتجى الزيوت والسكر والذره الشاميه والشاى الأجانب . وكذلك دعم الأطباء والمستشفيات الأجنبيه من خلال دعم العلاج بالخارج . بينما خلت الموازنة الجديده من أى دعم للكهرباء والذى كانت تستفيد منه الشرائح الدنيا بالاستهلاك بالسنوات السابقه .

وتكشف بيانات الإيرادات المتوقعه للموازنة عن استمرار الإخفاق فى استيلاء حق المجتمع فى ضريبة الدخل من كبار الممولين . حيث اقتصرت إيرادات الضرائب من الأنشطة المهنيه المختلفه لأعضاء أكثر من 20 نقابة مهنيه . منها الأطباء والمحاسبين والمحامين والصيداله على 309 مليون جنيه فقط . فيما كان نصيب ضريبة مرتبات موظفى الحكومه 7951ر مليار جنيه . ونفس الأمر بالنسبة لضريبة العقارات البالغه 634 مليون جنيه رغم تعدد مناطق الشاليهات الخاصه بالمناطق السياحيه فى الساحل الشمالى وأبو سلطان بالاسماعيليه والعين السخنه وغيرها .

كما تظل الهيئات الاقتصاديه تمثل نزيفا للانفاق الحكومى حيث قدرت الحكومه الفوائض التى ستحصل عليها من الهيئات الاقتصاديه والبالغ عددها خمسين هيئه بنحو 25ر6 مليار جنيه معظمها من هيئتى البترول وقناة السويس . إلا أنه على الجانب الآخر فقد بلغت قيمة الدعم المخصص للهيئات الاقتصاديه 52ر5 مليار جنيه . إلى جانب مساهمة الخزانه العامه بنحو 1ر9 مليار جنيه بالهيئات الاقتصاديه أبرزها لهيئه السكه الحديد واتحاد الاذاعه والتلفزيون . حيث كشفت بيانات الموازنة

أن العجز الجارى المتوقع لاتحاد الاذاعة التليفزيون بلغ 1ر413 مليار جنيه. وهو العجز الذى فاق المليار جنيه كل عام خلال الفترة من عام 2005/2006 وحتى عام 2009/2008 .

- وتظل المشكلة الأكبر للموازنة المصرية هى حجم العجز الكبير الذى بلغ 128ر8 مليار جنيه عام 2010/2009 . وهو عجز غير مسبوق يمثل نسبة 10ر7% من الناتج المحلى الإجمالى . وذلك كفرق بين اجمالى الانفاق العام البالغ 354ر6 مليار جنيه والايادات المتوقعة البالغة 227ر8 مليار جنيه .

ولقد درجت وزارة المالية المصرية لتهوين الأثر السلبى لعجز الموازنه على خصم قيمة أقساط الديون البالغه 27ر2 مليار جنيه من قيمة العجز . على اعتبار أنها سوف تسدد تلك المبالغ . ومن هنا تعلن أن العجز الأولى بالموازنه يبلغ 94ر2 مليار جنيه . وأن قيمة العجز الفعلى يبلغ 94ر9 مليار جنيه . وأن نسبة العجز بالموازنه للناتج المحلى الإجمالى 8ر5 % . رغم أن حجم العجز الحقيقى يظهر بالموازنة فى رقم حجم الاقتراض الحكومى الجديد .

ولأن الجانب الأكبر من العجز يتم تمويله محليا حيث ستقتصر قيمة التمويل الخارجى للعجز على 3ر5 مليار جنيه . فان الحكومة تتجه لاقتراض 123ر3 مليار جنيه من البنوك ومن خلال اصدار سندات وأذون خزانه . وهنا ستزاحم الحكومه . القطاع الخاص بما لديه من مخاطر بالسداد فى الحصول على التمويل من البنوك . ومن الطبيعى أن تفضل البنوك إقراض الحكومه عديم المخاطر على حساب التنمية المحليه .

وفى نهاية عام 2008 بلغ الدين الحكومى 539 مليار جنيه . كما بلغ الدين الخارجى بنفس التوقيت 32ر1 مليار دولار أى حوالى 180ر2 مليار جنيه . بما

يعنى استمرار الحكومة في زيادة الدين العام . وهما يعنى زيادة مكون فوائد وأقساط الدين بموازانات الأعوام المقبلة . وهما يعنى على الجانب الآخر قلة الإعتمادات المخصصة للاستثمارات ولتحسين مستوى الخدمات العامة .

■ موقف الطاقة في مصر :

أشار التقرير السنوى لشركة بريتش بتروليم البريطانية عن الطاقة بالعالم لعام 2008 . إلى بلوغ عمر الاحتياطى المصرى من البترول الخام عام 2008 نحو 16ر4 عام . وذلك حسب انتاج عام 2008 البالغ 722 ألف برميل يومى والاحتياطى البالغ 3ر4 مليار برميل . ويمثل الاحتياطى المصرى نسبة ثلاثة بالألف من الاحتياطى البترولى العالمى . مع احتلال مصر المركز السابع والعشرين بين دول العالم من حيث حجم الاحتياطى .

ويمكن أن يقل عمر الاحتياطى المصرى عن ذلك في حالة زيادة الكميات المنتجه خلال السنوات المقبلة مع عدم حدوث إضافة احتياطيات جديده من الاكتشافات الجديده . كما يمكن على الجانب الآخر أن يزيد عمر الاحتياطى البترولى المصرى في حالة إضافة اكتشافات جديده بكميات تزيد عن حجم الانتاج السنوى خلال السنوات المقبلة .

وأشار نفس التقرير إلى بلوغ عمر الاحتياطى البترولى 130 عاما بالعراق ومائة عام بالكويت و90 عاما بالامارات و67 عاما بالسعودية و54 عاما بقطر و21 عاما بسلطنة عمان . بمايعنى زيادة احتمالات الاتجاه المصرى لاستيراد للبترول من تلك الدول مستقبلا .

وحسب التقرير السنوى لمنظمة الأوبك عن عام 2008 فقد بلغ استهلاك مصر من البترول 655 ألف برميل يومى . في حين بلغ الانتاج اليومى المصرى من الخام

517 ألف برميل يومى . وهو ما دفع مصر إلى استيراد 69 ألف برميل يومى من المنتجات البترولية . وعلى الجانب الآخر فقد قامت مصر بتصدير 45 ألف برميل يومى من البترول الخام . إلى جانب تصدير 67 ألف برميل يومى من المنتجات البترولية . ليصل اجمالى تصدير البترول من الخام والمشتقات 112 ألف برميل يومى .

وحسب أوبك فقد بلغ الانتاج الخام المصرى 516ر8 ألف برميل يومى بعام 2008 . مقابل 516ر4 ألف برميل خلال العام السابق بنمو 1 % . وهو ما يعد تطورا إيجابيا حيث شهد انتاج الخام المصرى تراجعا فى كمياته خلال سنوات عديدة . حين كان الانتاج المصرى البترولى 857 ألف برميل يومى عام 1998 ثم اتجه الانتاج للتراجع لمدة سبع سنوات متواصله . ليرتفع الانتاج بعدها بشكل محدود لكنه مازال أقل كثيرا مما كان عليه قبل عشر سنوات. ويعود ذلك إلى صغر حجم الاكتشافات البترولية الجديده . ويمثل الخام المصرى نسبة تسعة بالألف من انتاج الخام العالمى . وتحتل مصر المركز السابع والعشرين عالميا فى انتاج البترول الخام .

وحسب أوبك فقد بلغ الاستهلاك البترولى المصرى 655 ألف برميل يومى عام 2008 مقابل 635 ألف برميل بالعام السابق . حيث تصاعدت كمية الاستهلاك البترولى المصرى من عام 2004 وحتى 2008 بلا انقطاع . إلا أن بيانات شركة بريتش بتروليم البريطانىة ترفع الاستهلاك المصرى فى عام 2008 إلى 693 ألف برميل يومى مقابل 650 ألف بالعام السابق . وتحتل مصر المركز الخامس والعشرين بالاستهلاك العالمى بنسبة ثمانية بالألف من الاستهلاك العالمى .

وتبلغ طاقة التكرير المصرىة عام 2008 نحو 726 ألف برميل يومى بلا تغير منذ عدة سنوات . بلغت مخرجات التكرير المصرىة خلال عام 2008 حسب أوبك 558ر8 ألف برميل يومى بنمو 9 % عن العام السابق . إلا أن الانتاج المكرر الذى

زاد في عام 2008 عن 2007 كان أقل مما كان عليه عام 2005 حين بلغ 562 ألف برميل يومى . وفي نفس الوقت فان الانتاج المكرر كان أقل من طاقة التكرير المتاحة خلال السنوات الماضية . حيث بلغت نسبة الانتاج المكرر إلى طاقة التكرير المتاحة 77 % خلال عام 2008 .

وفيما يخص التصدير المصرى للبترول فقد احتلت مصر المركز الثالث والخمسين عالميا بين الدول المصدرة للبترول . حيث بلغت كميات صادرات البترول الخام 45 ألف برميل يومى مقابل 44 ألف بالعام السابق بنمو 2 % . إلا أن الصادرات المرتفعه من الخام في عام 2008 كانت أقل مما كانت عليه بالسنوات الماضية . حيث زادت عن 56 ألف برميل يومى طوال السنوات السبع قبل عام 2007 .

وبالنسبة للصادرات المصرية من المشتقات البترولية فقد بلغت 67 ألف برميل يومى بعام 2008 بنمو 4 % عن العام السابق . ورغم زيادة الصادرات من المكررات إلا أنها كانت أقل كثيرا مما كانت عليه قبل سنوات . حين بلغت صادرات المشتقات أكثر من 92 ألف برميل يومى في عام 2002 ثم تناقصت خلال السنوات التالية .

وعلى الجانب الآخر فقد استوردت مصر 68ر8 ألف برميل يومى مشتقات عام 2008 مقابل 67ر8 ألف برميل بالعام السابق بنمو 1ر5 % . وكانت كميات الاستيراد المصرى للمشتقات قد تصاعدت من 52 ألف برميل عام 2002 حتى بلغت 82 ألف في عام 2006 ثم عادت إلى التراجع بعد ذلك . . والى جانب استيراد المشتقات فهناك واردات مصرىه لخام البترول حيث ذكرت بيانات ادارة معلومات الطاقة الأمريكيه لعام 2007 إلى استيراد مصر 140 ألف برميل يومى منها 68 ألف مشتقات والباقى خام .

وبلغ متوسط سعر الخام المصرى - مزيج السويس - خلال عام 2008 نحو 91ر7 دولار للبرميل مقابل 66ر8 دولار للبرميل بالعام السابق . ليحقق البترول المصرى أعلى سعر وصل اليه خلال السنوات العشر الأخيرة . وكان متوسط السعر قد بدأ بنحو 86ر4 دولار للبرميل في يناير من عام 2008 . واستمر في الصعود خلال الشهور التالية حتى بلغ أقصاه في يوليو 2008 حين بلغ 126ر7 دولار . ثم اتجه للهبوط السعري خلال الشهور التالية حتى بلغ أدناه في ديسمبر 2008 حين بلغ 36ر7 دولار .

إلا أنه في ضوء كميات تصدير الخام البترولى البالغ متوسطها 45 ألف برميل يومى . وفي ضوء متوسط سعري للعام أقل من 92 دولار . فان حصيله صادرات الخام تدور حول 1ر5 مليار دولار . بينما تصل حصيله صادرات البترول الخام بعام 2008 حسب بيانات البنك المركزى المصرى إلى 4ر5 مليار دولار . وهو ما يكشف النقاب عن احتساب صادرات الشريك الأجنبى في مصر ضمن الصادرات المصرية . على اعتبار أنها صادرات تمت من مصر رغم أن حصيله تلك الصادرات الخاصة بالشريك الأجنبى لا تحصل عليها مصر .

وحتى مع أرقام البنك المركزى المصرى التى تجمع الطرفين معا المصرى والأجنبى. فقد ذكرت بيانات البنك المركزى أن حصيله صادرات البترول الخام بعام 2008 بلغت 4ر464 مليار دولار . مقابل 4ر241 مليار دولار لقيمة واردات البترول الخام لمصر بفائض تجارى بلغ 223ر5 مليون دولار فقط أى أقل من ربع المليار دولار .

وتقوم دول مثل السودان واليمن عند نشر بنكها المركزى بيانات صادراتها البترولية . بذكر نسبة حصة الشريك الأجنبى من تلك الصادرات البترولية وهو ما

لا يفعله البنك المركزي المصري .

وأشارت ادارة معلومات الطاقة الأمريكيه إلى بلوغ الانتاج المصري من البترول بعام 2008 نحو 631 ألف برميل يومى . بينما بلغ الاستهلاك خلال نفس العام 697 ألف برميل يومى . ليصل صافي الواردات والصادرات إلى سالب 66 ألف برميل يومى . مقابل صافي سلبى بلغ 15 ألف برميل يومى فى عام 2007 . بعد أن ظل الفرق الصافى بين الإنتاج والاستهلاك إيجابيا لسنوات طويلة .

ففى عام 1999 كان الفرق بين الإنتاج المصرى البترولى والاستهلاك المحلى البترولى 309 ألف برميل يومى . وظل هذا الفرق الموجب يتراجع فى حجمه حتى بلغ 23 ألف برميل عام 2006 وهو العام الأخير لحدوث فائض بترولى إيجابى . وجاء تراجع الفائض لسببين أولهما تراجع الانتاج والثانى تزايد الاستهلاك .

حيث انخفض الانتاج البترولى المصرى من 973 ألف برميل يومى عام 1999 إلى 631 ألف برميل بعام 2008 . وفى نفس الوقت زاد الاستهلاك البترولى المصرى من 545 ألف برميل يومى عام 2001 إلى 697 ألف برميل يومى بعام 2008 .

وتستورد مصر خام البترول والمنتجات البترولية خاصة السولار والبوتوجار منذ سنوات . إلا أن كميات التصدير من الخام والمنتجات مثل وقود النفاثات والبروبان والمازوت والفحم والبولى ايثيلين والشموع والالكيل بنزين . كانت تفوق الكميات المستورده حتى عام 2007 حين أصبحت الكميات المستورده أكبر من الكميات المصدرة .

وكانت بيانات البنك المركزى المصرى قد أشارت إلى بلوغ قيمة الصادرات البترولية من الخام والمشتقات خلال عام 2008 نحو 14ر4 مليار دولار . مقابل

5ر9 مليار لقيمة الواردات البترولية بنفس العام بفائض قيمته 9ر4مليار دولار . إلا أن تلك البيانات الصادرة عن البنك المركزى المصرى تجمع ما بين صادرات الشركات المصرية وصادرات الشريك الأجنبى معا .

- ويشير التوزيع النسبى للموارد الرئيسية للطاقة فى مصر إلى الاعتماد بنسبة 49% على البترول كمورد للطاقة . يليه الغاز الطبيعى بنسبة 45 % والكتلة الحيوية والفضلات بنسبة 2 % والطاقة المتجدده خاصة الطاقة المائية بنسبة 2 % والفحم بنسبة 1ر5 % . وفى ضوء تحول مصر إلى مستورد صاف للبترول والذى يقدر عمر احتياطيه بنحو 16 عاما فقط . فان البديل المتاح لتغطية الاحتياجات المحلية من الطاقة يتمثل فى الغاز الطبيعى والذى تكفى احتياطياته المصرية 37 عاما .

وحسب بيانات منظمة الأوبك فقد بلغ الانتاج المصرى المسوق من الغاز الطبيعى بعام 2008 نحو 3ر48 مليار متر مكعب سنوى . توجه معظمها للاستهلاك المحلى لتصل كميات التصدير إلى 93ر16 مليار متر مكعب . وبلغ حجم الاحتياطى من الغاز الطبيعى 17ر2 تريليون متر مكعب . وهو الاحتياطى الذى يغطى انتاج 36 عاما حسب تقديرات شركة بريتيش بتروليم البريطانىة للانتاج والذى قدرته بنحو 9ر58 مليار متر مكعب . وبالطبع فان عمر الاحتياطى من الغاز محكوم بمدى التوسع فى الانتاج والذى يمكن أن يخفض من عمر الاحتياطى فى حالة عدم ظهور اكتشافات جديده تزيد من حجم الاحتياطى .

وكانت بيانات ادارة معلومات الطاقه الأمريكيه لعام 2007 قد أشارت إلى بلوغ الانتاج المصرى من الغاز الطبيعى 5ر47 مليار متر لتحتل المركز الثامن عشر عالميا فى الانتاج بين الدول المنتجه للغاز . وبلوغ الاستهلاك المحلى من الغاز الطبيعى 8ر31 مليار متر لتحتل المركز الرابع والعشرين عالميا بين الدول

المستهلكه للغاز . لتصل الصادرات من الغاز الطبيعي إلى 15ر7 مليار متر لتحتل مصر المركز الرابع عشر عالميا بين الدول المصدرة للغاز . وبلغ الاحتياطي 1ر656 ترليون متر لتحتل مصر المركز الثامن عشر عالميا بين دول العالم حسب حجم احتياطي الغاز الطبيعي .

وتصدر مصر الغاز الطبيعي بالأنابيب إلى الأردن وسوريا واسرائيل كما تصدره مسالا بالناقلات إلى 14 دولة أخرى . وفي عام 2008 وحسب شركة بترتيش بتروليم البريطانية بلغ حجم الكميات المصدرة بالأنابيب من مصر 2ر86 مليار متر مكعب منها 2ر72 مليار للأردن . أما كميات التصدير للغاز المسال بالناقلات فبلغت 14ر06 مليار متر . منها 4ر91 مليار متر لأسبانيا و2ر21 مليار متر مكعب لليابان و2ر13 مليار متر لكوريا الجنوبيه . و1ر56 مليار متر لأمريكا و1ر12 مليار متر للمكسيك و1ر06 مليار متر لفرنسا و260 مليون متر للهند و250 مليون متر للصين و160 مليون متر مكعب لليونان و80 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي لكل من الأرجنتين وبلجيكا وتركيا وبريطانيا وتايوان .

وتسعى مصر للمشاركة في اتفاق خط غاز نابكو الذي ينقل غاز دول بحر قزوين والشرق الأوسط إلى أوروبا . كما أجرت مباحثات مع تركيا وبلغاريا ولبنان لمد خط أنابيب الغاز المتجه من مصر إلى الأردن إليها. وهو ما طرح قضية تصدير الغاز من جانب الخبراء الذين يرى بعضهم عدم تصديره . حيث إزدادت الحاجة إليه في ضوء تحول مصر إلى دولة مستورده صافية للبترول . وحاجة المنشآت الصناعية المصرية إليه إلى جانب استهلاك محطات توليد الكهرباء والمساكن والسيارات له . وكذلك الحاجة للغاز الطبيعي كمادة خام لصناعة العديد من منتجات البتروكيماويات .

■ موقع مصر من الاقتصاد الدولى :

بمعيار الناتج المحلى الإجمالى حسب أسعار الصرف احتلت مصر المركز الخمسين عالميا بعام 2008 بنحو 163 مليار دولار . والرابعة عربيا بعد السعوديه والتي جاءت بالمركز الثالث والعشرين دوليا بناتج 468 مليار دولار . والجزائر التى شغلت المركز الخامس والأربعين دوليا بناتج 174 مليار دولار . والامارات التى جاءت بالمركز التاسع والأربعين دوليا بناتج 163 مليار دولار .

وجاء المركز المصري المتأخر بالناتج رغم أنه حسب مقياس السكان فقد احتلت مصر المركز السابع عشر دوليا والمركز الأول عربيا فى عدد السكان . وجاءت مصر بالمركز 21 دوليا حسب معيار قوة العمل أى السكان فى سن العمل ما بين 15 إلى 65 عاما . والمركز الأول عربيا فى قوة العمل .

وحسب المساحة الجغرافية احتلت مصر المركز الثلاثين دوليا . وعلى المستوى العربى احتلت المركز السادس بالمساحة بعد السودان التى شغلت المركز العاشر بالمساحة عالميا . وبعد الجزائر صاحبة المركز الحادى عشر دوليا . والسعوديه التى شغلت المركز الرابع عشر دوليا وليبيا التى احتلت المركز السابع عشر دوليا . وموريتانيا التى احتلت المركز التاسع والعشرين دوليا من حيث المساحه الجغرافيه .

وفيما يخص مركز مصر بالتجارة الدوليه بعام 2008 . فقد احتلت مصر المركز الرابع والستين بالصادرات السلعيه . واحتلت مصر المركز التاسع بين العرب بالصادرات السلعيه بسبب صادرات الدول العربيه البترولييه . ومن حيث الواردات السلعيه جاءت مصر بالمركز الثامن والأربعين دوليا والثالثة عربيا بعد الامارات والسعوديه .

ورغم شغل مصر المركز الرابع والستين بالصادرات الدوليـه فان ذلك يعد مقياسا متخلفا . فقد أصبح الأهم هو مقياس تنافسية الصادرات . ومؤشر كفاءة التجاره عالميا عام 2006 في المنتجات الغذائية كان ترتيب مصر رقم 83 دوليا . وسبقـتها دول عربية بالمؤشرات السلعية لكفاءة التجاره . ففى مؤشر المنتجات الزراعيه سبقـتها سوريا والمغرب . ومؤشر الأغذية المصنعه سبقـتها المغرب وسوريا وتونس والسعوديه . ومؤشر المنسوجات والغزل تقدمت عليها سوريا . ومؤشر المنتجات الجلديه تقدمت عليها تونس وسوريا . ومؤشر الالكـترونيات سبقـتها تونس والمغرب . ومؤشر الملابس الجاهزه تقدمت عليها تونس والمغرب وتونس وسوريا والأردن .

ونظرا لما تتمتع به مصر من موقع ومناخ وآثار وشواطئ فقد احتلت المركز الخامس والثلاثين في الصادرات الخدميه بقيمة 25 مليار دولار . والمركز الحادى والعشرين عالميا بعدد السياح البالغ 12 مليون سائح .

ومع وجود آلاف المصريين العاملين بدول الخليج العربى ودول أوروبا وأمريكا والذين يرسلون لأسرهم تحويلات مالية دوريه . جاءت مصر بالمركز التاسع عالميا بقيمة التحويلات البالغه 8ر5 مليار دولار عام 2008 . ووردت لمصر استثمارات أجنبية مباشرة فى عام 2008 بلغت 9ر5 مليار دولار . لتحـتل المركز السابع والثلاثين دوليا والثالث عربيا بعد السعوديه التى وردت لها 38ر2 مليار دولار . والامارات التى وردت لها استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 13ر7 مليار دولار .

وبانتاج البترول جاءت مصر بالمركز بالمركز السابع والعشرين عام 2007 بنحو 664 ألف برميل يومى وبالمركز الثامن عربيا بعد السعوديه والامارات والكويت والعراق وليبيا وقطر وسلطنة عمان . أما فى تصدير البترول فقد احتلت المركز

الثالث والخمسين دوليا . والمركز الحادي عشر عربيا بالتصدير نظرا لاستهلاك معظم الانتاج محليا لتجنيء بعد السعودية والامارات والكويت والجزائر والعراق وليبيا وقطر وسلطنة عمان والسودان واليمن .

وبانتاج الغاز الطبيعي جاءت مصر بالمركز الثامن عشر دوليا وبالمركز الخامس عربيا بعد الجزائر والسعودية وقطر والامارات . أما بصادرات الغاز الطبيعي فجاءت بالمركز الرابع عشر دوليا والثالث عربيا بعد الجزائر وقطر . خاصة وأن السعودية والكويت والعراق لاتصدر الغاز حتى عام 2008 . وبانتاج الكهرباء جاءت مصر بالمركز التاسع والعشرين دوليا والثاني عربيا بعد السعودية .

وفيما يخص الجوانب الاجتماعية وحسب مؤشر التنمية البشرية المعبر عن حالة الدخل والتعليم والصحة معا . جاءت مصر بالمركز 123 بين دول العالم والعاشر عربيا . وفي مؤشر التنمية البشرية كان ترتيب مصر الدولي برقم 111 عام 2004 . ثم تراجعت للمركز 116 عام 2007 ثم تراجعت إلى المركز رقم 123 عام 2008 .

وفيما يخص الدين العام لأي بلد فان العبرة ليست بحجم الدين وحده ولكن بنسبته إلى الناتج المحلي لنفس البلد . وفي ظل ذلك المعيار البالغ نسبته حوالى 85 % فقد جاءت مصر بالمركز العاشر دوليا بين أعلى نسب للدين إلى الناتج . وهى القائمة الدولية التى تصدرها زيمبابوى .

■ البنوك المصرية :

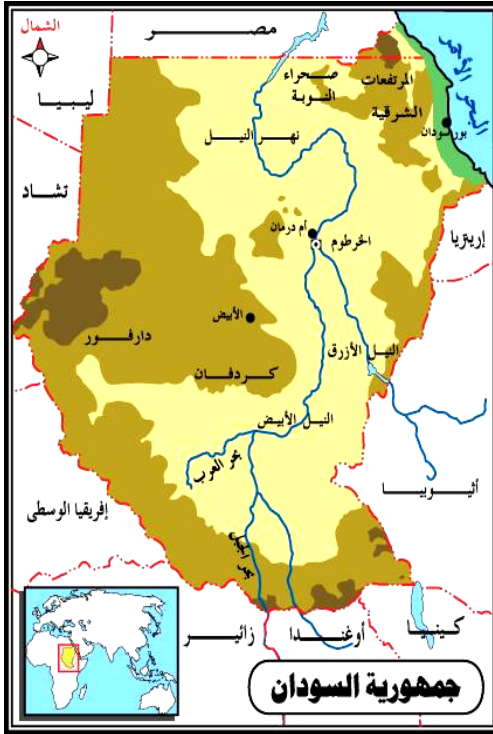
بلغ إجمالي أصول البنوك المصرية - بخلاف البنك المركزي المصري - بنهاية عام 2008 نحو 189.663 مليار دولار . وإجمالي الودائع 138.286 مليار دولار . وإجمالي أرصدة القروض والتسهيلات 77.850 مليار دولار . ورأس المال 7.137 مليار دولار . والاحتياطيات 2.832 مليار دولار . ليصل إجمالي حقوق

المساهمين 9.969 مليار دولار .

وبلغ إجمالي توظيفات البنوك في الاستثمارات التي تشمل الأوراق المالية وأذون الخزانة المصرية 48.732 مليار دولار . والأرصدة لدى البنوك بالخارج 11.775 مليار دولار . وبلغت أرصدة المخصصات بالبنوك 12.947 مليار دولار . حيث بلغ عدد البنوك العاملة بمصر 39 بنكاً منها سبعة فروع لبنوك أجنبية وعربية . وبلغ عدد فروع البنوك 3382 فرعاً منها 1037 لفروع بنوك القرى ليصل معدل الكثافة 22.5 ألف نسمة لكل وحدة مصرفية .



اقتصاد السودان



- تحتل السودان المركز الثاني في الناتج المحلي الإجمالي بين دول حوض النيل بنحو 58ر4 مليار دولار . والمركز الثاني بين دول الحوض في حجم التجارة السلعية الخارجيه بنحو 21ر5 مليار دولار . وعلى المستوى الدولى شغل السودان المركز الخامس والسنتين بين دول العالم بالناتج المحلي الإجمالي البالغ 58ر4 مليار دولار . وكان قد احتل المركز الثالث والسنتين بين دول العالم من حيث حجم الاقتصاد بنصيب 57ر4 مليار دولار تمثل اجمالي الناتج

المحلى الإجمالي به عام 2007 . رغم ماتزخر به السودان من موارد زراعيه ومائيه ومعدنيه وبتروليه وبشريه تؤهله لإحتلال مكانة أفضل على الخريطة الاقتصادية الدوليه .

من حيث عدد السكان البالغ عددهم نحو 40 مليون نسمة تحتل السودان المركز الحادى والثلاثين بين دول العالم فى عدد السكان . والمركز الثانى عربيا بعد

مصر . والمركز الثامن بين الدول الاسلاميه . أما فيما يخص المساحه البالغه 2506 مليون كم مربع . فان السودان تحتل المركز الأول عربيا والمركز العاشر بين دول العالم والمركز الثاني بين الدول الاسلاميه بفارق بسيط عن كازاخستان .

كما تحتل المركز الأول في المساحة الجغرافية بين دول الحوض بنحو 25 مليون كيلو متر مربع . ويحدها من الشمال مصر ومن الشرق اريتريا واثيوبيا . ومن الجنوب كينيا وأوغندا والكونغو الديموقراطيه ومن الغرب تشاد وافريقيا الوسطى .

وأبرز المنتجات الزراعية السودانيه هي : القطن وال فول السوداني والذرة الرفيعة والدخن والقمح والصمغ العربي . وقصب السكر والكسافا والمانجو والموز والبطاطا والسمسم والاعناب والماشيه . وأبرز المنتجات الصناعية هي : النفط وحلج الأقطان والغزل والنسيج والأسمنت وزيت الطعم والسكر والصابون وتكرير النفط والأدويه وتجميع السيارات والشاحنات .

ويبدو أن ثروات السودان كانت سببا في تكالب الدول الغربيه على محاصرته وتجميعه وعدم استقراره . حتى لاتتم الاستفادة بثرواته الطبيعيه التي تكفل له سد حاجة العرب غذائيا . ليظل السودان حتى عام 2008 يعاني من العجز الغذائي والزراعي حيث مازال مستوردا للقمح والدقيق والأرز والعدس والفواكه والخضروات والزيت النباتيه ومنتجات الألبان .

وخلال فترة حصار الدول الغربيه للسودان ظهر البترول فقامت الولايات المتحدة بالتهديد بفرض عقوبات على الشركات التي تقوم بالاستثمار بالسودان . مما دفعه للاستعانه بالصين وماليزيا لاسغلال ثروته النفطيه . وأصبح البترول أهم الصادرات منذ عام 1999 وبدأ الميزان التجارى السلعى في التحسن بعد عجز طويل زمنيا . وإلى جانب البترول فهناك خام الحديد الذى يبلغ احتياطيته 23 مليار طن تمثل المركز الثالث عربيا

في احتياطي الحديد بعد السعوديه وليبيا . كذلك خام الذهب الذى يتم تصديره .
ولأن تجارة السودان خلال السنوات الماضيه تتركز أساسا مع الصين وبعض الدول الآسيويه .
فان دول الغرب تريد أن تنال نصيبها من كعكة الثروات السودانيه . ومن هنا فقد ساعدت
بشكل واضح التمرد الجنوبي ثم أعلنت تعاطفها مع سكان دارفور وزادت درجة التعاطف بعد
ظهور البترول في دارفور إلى جانب ما بها من ثروات معدنيه أخرى .

الناتج المحلي الإجمالي للسودان - مليون جنيه سودانى -

2007	2006	2005	2004	
35522	30993	28274	23218	الزراعة
17919	9055	6443	4736	التعدين والمحاجر
7616	6974	6350	5508	التصنيع
2296	2108	1241	979	الكهرباء والغاز والمياه
4579	4178	3765	2579	البناء
16296	13564	12089	10123	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
7526	7333	6355	5133	التمويل والتأمين والعقارات
13624	13985	12359	8233	النقل والاتصالات
5222	4641	3755	3387	الاداره العامه والدفاع
2946	2615	2235	2067	الخدمات الأخرى
720-	1026-	884-	547-	ناقص رسوم الخدمات
112825	94420	81981	65414	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
4505	4298	3726	3307	إضافة : ضرائب مباشره- ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلى الإجمالى السودانى يتزايد بلا انقطاع منذ عام 2000 وحتى 2007 . وظل قطاع الزراعة هو الأكبر فى التوزيع النسبى بين قطاعات الناتج . يليه التعدين واستغلال المحاجر ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئه والمطاعم والفنادق . ثم النقل والاتصالات .
- ويشير التوزيع النسبى للناتج المحلى الإجمالى السودانى عام 2007 إلى تصدر القطاع النباتى بتقديم نسبة 20 % من الناتج الإجمالى إلى جانب 15ر4 % للثروة الحيوانيه . فى حين قدم قطاع البترول نسبة 18ر6 % من الناتج والصناعات التحويلييه 6ر3 % والبناء والتشييد 3ر9 % والكهرباء والمياه 1ر3 % . بينما بلغ نصيب قطاع الخدمات 34 % من الناتج .
- وتشير خريطة التوزيع النسبى للصادرات السودانيه عام 2007 إلى استحواز البترول ومشتقاته على نسبة 94ر5 % من اجمالى قيمة الصادرات . بقيمة 8 مليار و53 مليون دولار إلى جانب 324 مليون لصادرات البنزين و15 مليون لمشتقات أخرى . وهكذا تتدنى قيمة أنواع الصادرات الأخرى التى تنوعت ما بين 93 مليون دولار للسمس و81 مليون دولار للحيوانات الحيه وأبرزها الضأن والجمال و68 مليون دولار للقطن . و63 مليون دولار للذهب و52 مليون دولار للصمغ العربى و28 مليون دولار للذره و19 مليون دولار للسكر و17 مليون دولار للكركيه .
- ورغم شهرة السودان فى منتجات أخرى مثل اللحوم فانه لم يصدر سوى واحد مليون طن فقط قيمتها 3ر4 مليون دولار . ونفس الأمر للجلود البالغ قيمة تصديرها 2ر8 مليون دولار وكذلك الفول السودانى البالغ قيمة صادراته 793 ألف دولار فقط أى لم تصل إلى المليون دولار .

واتجهت صادرات السودان عام 2007 إلى دول آسيا غير العربية بنسبة 92 % . وإلى الدول العربية بنسبة 4 % وإلى الدول الأوروبية بنسبة 2ر1 % ولدول الكوميسا التى تنضوى تحت عضويتها بنسبة 1 % . وتركزت صادرات السودان فى عدد قليل من الدول حيث استحوذت الصين وحدها على نسبة 82 % من اجمالى الصادرات غالبيتها من البترول . تليها اليابان بنسبة 8ر5 % معظمها بترول . أيضًا والامارات العربية بنسبة 2ر5 % والسعوديه بنسبة 1ر1 % من الصادرات . ومن هنا فقد بلغت نسبة دوله كاندلثرا ثلاثة بالآلف من الإجمالى وأمريكا واحد بالآلف من اجمالى الصادرات .

وفيما يخص الواردات السودانيه عام 2007 فقد توزعت ما بين نسبة 4ر36 % للآلات والمعدات ونسبة 22 % للسلع المصنعه و7ر16 % لوسائل النقل و5ر6 % للمنتجات الكيمائيه و1ر4 % للقمح والدقيق بخلاف نسبة 6 % لمنتجات غذائية أخرى . و6ر3 % للمنسوجات ونسبة 3ر3 % للمنتجات البترولييه من اجمالى قيممة الواردات عام 2007 .

وهكذا بلغت واردات القمح خلال عام 2007 نحو 1ر122 مليون طن بقيمة 359 مليون دولار . و291 مليون دولار للمنتجات البترولييه و69 مليون دولار لمنتجات الألبان و53 مليون دولار للزيوت الحيوانيه والنباتيه و48 مليون دولار للشاى و34 مليون دولار للبن . و29 مليون دولار للعدس و23 مليون دولار للدخان و22 مليون دولار للفواكه و19 مليون دولار للخضروات و15 مليون دولار للأرز .

وتضمن التوزيع النسبى للواردات السودانيه عام 2007 قدوم نسبة 46 % منها من الدول الآسيويه غير العربيه ونسبة 18 % من الدول الأوربيه ونسبة 16 % من الدول العربيه و8 % من دول الكوميسا . وهكذا تدنى نصيب الولايات المتحدة الأمريكيه إلى 1ر8 % من إجمالى قيمة الواردات السودانيه .

واستحوزت الصين على نسبة 28 % من اجمالي الواردات السودانيه تليها السعوديه بنسبة 7ر5 % ثم الهند بنسبة 6ر3 % . ومصر 5ر6 % والامارات العربية 5ر5 % واليابان 4ر2 % وكوريا الجنوبيه بنسبة 3ر5 % . وعندما تبلغ قيمة الواردات السودانيه من الصين 2 مليار و436 مليون دولار خلال العام . مقابل 154 مليون دولار فقط من أمريكا . فإن ذلك يفسر مدى السخط الأمريكي كدوله تعاني من عجز تجارى مزمن بينما تشهد الصين فائضا تجاريا ضخما . ونفس الشيء لدول تعاني من العجز التجارى مثل فرنسا وبريطانيا وأسبانيا . حيث بلغت قيمة واردات السودان من فرنسا 258 مليون دولار ومن بريطانيا 250 مليون دولار ومن أسبانيا 24 مليون دولار خلال العام .

وخلال الشهور التسعة الأولى من عام 2008 استمرت صورة الصادرات السودانيه على نفس المنوال . باستحواز صادرات البترول الخام على نسبة 91 % من الإجمالى . إلى جانب 1 % لصادرات البنزين و1% للسمسم وأقل من ذلك للحيوانات الحيه والذره والقطن والصمغ العربى . كما استمر استحواز الصين على الجانب الأكبر من الصادرات تليها اليابان .

وفي الواردات استمر استيراد القمح والدقيق بمعدلات أعلى وكذلك الزيوت النباتيه والعدس والمواد الغذائية الأخرى . واستمر استحواز الصين على النصيب الأكبر من الواردات تليها الهند ثم السعوديه والامارات العربيه . لينخفض النصيب النسبى لأمريكا إلى 7ر1 % من الإجمالى وفرنسا إلى 5ر1 % . كما بلغ النصيب النسبى لاطاليا 4ر3 % وانجلترا 3ر2 % وألمانيا 8ر1 % وهولندا ثمانية بالآلف وأسبانيا اثنين بالآلف من اجمالى الواردات .

وزاد اتجاه الاستثمارات الأجنبيةه المباشره نحو السودان خلال السنوات الأخيره

للاستفادة بثرواته الطبيعية . خاصة من البترول والمعادن حتى بلغت 2 مليار و436 مليون دولار عام 2007. ليحتل المركز السابع عربيا في الاستثمارات الأجنبية الواردة . وفي ضوء التزام الشركات الغربية بالحظر الأمريكي . تجيء غالبية الاستثمارات من الصين ودول آسيوية وعربية . وساهم تفاقم أزمة الغذاء خلال عام 2008 في اتجاه دول عربيه أبرزها السعودية والامارات وقطر ومصر إلى الاستثمار الزراعى بالسودان . إلا أن أيدي خفيه تحرك النزاعات المحلية لتخويف تلك الاستثمارات ودفعها بعيدا عن السودان كي تظل الفجوة العربية مستمرة . وكى يستمر تدفق الصادرات الغذائية الغربية للمنطقة العربية والتي تخطى حجمها 45 مليار دولار بالعام .

واذا كانت الموازنة السودانية تعاني من عجز مستمر منذ سنوات إلا أنه عجز متذبذب ويتجه للانخفاض . وإذا كان الدين الخارجى السودانى قد بلغ 31ر2 مليار دولار عام 2007 . فان خدمة الدين خلال ذلك العام بلغت 225 مليون دولار فقط وهو مايشكل نسبة 3 % فقط من صادرات السلع والخدمات . وإن كانت الإحتياطات من العملات الأجنبية البالغة 1ر4 مليار دولار عام 2007 قد شهدت تراجعا عما كانت عليه قبل عامين حين بلغت 2ر5 مليار دولار .

إلا أن هناك عوامل إيجابية كثيره داخل الاقتصاد السودانى تحتاج إلى التوظيف الفعال أبرزها المساحات الشاسعه القابلة للزراعة . والثروة الحيوانيه التى تصل إلى 139 مليون رأس منها 41 مليون رأس من الأبقار و51 مليون رأس من الضأن و43 مليون رأس من الماعز و4 مليون رأس من الإبل . وكذلك الثروة البترولييه مع وجود احتياطى مؤكد يبلغ 5 مليار برميل عام 2007 . وكان هذا الاحتياطى حتى عام 2005 أقل من 1 مليار برميل . وهكذا استمر انتاج البترول الخام فى التصاعد

مابين عامى 2002 إلى 2007 . كما يمكن زيادة صادرات المنتجات المكرره خاصة وأن طاقة التكرير حتى 2007 لاتغطى سوى 147 ألف برميل يومى من خلال خمسة مصافى من اجمالى انتاج بترول خام يومى بلغ 460 ألف برميل عام 2007 .

كما شهدت السودان مؤخرا تصدير كميات قليلة من الغاز الطبيعى بلغت قيمتها عام 2007 نحو 16 مليون دولار . كما بلغت قيمتها خلال الشهور التسعه الأولى من عام 2008 أكثر من 15 مليون دولار . ويمكن تنمية صناعة السكر بالسودان وكذلك صناعة الأدوية حيث به 16 مصنع أدويه . وأيضا صناعة الأسمنت .

كما تحصل السودان على مساعدات إئمانية بلغت اكثر من 2 مليار دولار عام 2006 . وللسودان عمالة بالخليج ودول أخرى تقوم بارسال تحويلات بلغت 382 مليون دولار عام 2007 بعد أن كانت 1ر4 مليار دولار عام 2004 .

وهكذا فان مقومات الثروة السودانية تمكنه من الصمود أمام الضغوط الغربيه . إلا أن عناصر داخلية بالجنوب والغرب لها مصالحها الخاصة تساهم في زعزعة الاستقرار السودانى. بما يوفر للغرب أيدي داخلية تحقق أغراضه في بقاء السودان مستهلكا ومستوردا ودائم الاضطراب

. ميزان المدفوعات السودانى - مليون دولار أمريكى -

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات سلعيه	1699	1949	2542	3778	4824	5657	8879
واردات سلعيه	1395	2294	2536	3586	5946	7105	7722
صادرات خدميه	15	132	37	44	114	247	384

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
واردات خدميه	660	818	830	1065	1844	2800	2939
دخل محصل	18	29	10	22	44	89	184
دخل مدفوع	572	638	879	1134	1406	2103	2437
تحويلات داخله	730	1086	1218	1580	1681	1900	2322
تحويلات خارجيه	453	455	517	510	480	1084	2118
حساب رأسمالى	93-
استثمار أجنبى داخل	574	713	1349	1511	2305	3534	2426
استثمار أجنبى خارج
استثمار محفظه داخل	35	17
استثمار محفظه خارج	1	15	35	20	51	.	62
استثمارات أخرى	42	181	482-	702-	605-	1032	1061

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
داخله							
استثمارات أخرى خارجه	55	148	381 -	599-	1135-	208-	535
السهو والخطأ	24-	479	14-	212	727	131-	27
الميزان الكلى للمدفوعات	175-	232	315	769	598	591-	424-

- ظل الميزان التجارى السلعى السودانى يحقق عجزا مثل باقى دول حوض النيل حتى بدأت صادرات البترول والتي حولت الميزان التجارى إلى تحقيق فائض . ويشكل البترول غالب الصادرات والتي تتجه أساسا إلى الدول الآسيويه خاصة الصين واليابان . فى ظل العلاقات السياسية المتوتره بين النظام السودانى والولايات المتحده الامريكه .

- كما يعتمد السودان على تحويلات السودانيين العاملين بدول العالم . والتي انخفض صافى تلك التحويلات مابين الداخلة الخارجه من 1ر445 مليار دولار عام 2005 إلى 1ر011 مليار فى العام التالى . ثم إلى 382 مليون فقط عام 2007 وإلى 385 مليون دولار عام 2008 .

وكذلك اعتماده على المعونات الدوليه حتى أن السودان احتل المركز السابع على المستوى الدولى فى قيمة المعونات التى تلقاها عام 2007 . والبالغه 2ر104 مليار دولار تمثل نسبة 4ر9 % من الدخل القومى الإجمالى .

أما الميزان الخدمى السودانى فيمثل نقطة ضعف مع قلة السياحة الواصلة

للسودان نتيجة الاضطرابات المتكرره سواء في الجنوب أو في دارفور . كذلك مازالت بورصة الخرطوم ضعيفة النشاط ولم تمثل عنصر جذب للاستثمارات الأجنبية أو العربيه رغم قيد شركة الاتصالات السودانيه ببورصات خليجيه .

وأبرز سلع التصدير السودانيه هى : النفط الخام ومشتقات النفط والقطن والسمسم والماشيه والفول السوداني والصمغ العربى والسكر .

وأبرز سلع الواردات السودانيه هى : المواد الغذائية والسلع المصنعه ومعدات النقل والأدويه والكيماويات والمنسوجات والقمح .

عدد السياح الواصلين إلى السودان حسب جهات قدومهم - بالآلاف سائح -

2006	2005	2004	2003	2002	
328	246	61	52	52	الاجمالى من العالم
51	59	9	7	7	من أفريقيا
12	21				من الأمريكتين
44	56	17	14	12	من أوروبا
222	109	17	14	13	من شرق وجنوب شرق آسيا
	1	18	17	20	من أقاليم غير محدده

- تمثل منطقة شرق وجنوب آسيا الرافد الأكبر في السياحة الوارده إلى السودان

نظرا لاستحواز تلك الدول على الجانب الأكبر في تجاره مع السودان خاصة

الصين وماليزيا . في إطار قيام الشركات الصينية والماليزية بالعمل في استخراج البترول السوداني . ويرتبط ذلك بالعلاقات السياسية المتوترة مع الدول الغربية مما قلل من عدد السياح القادمين منها إلى السودان .

- إلى جانب الصورة الذهنية السلبية عن السودان خارجيا من حيث التوترات العرقية . وهو ما يقلل من قدوم السياح إلى جانب صورة السودان لدى الغرب كبلد يطبق الشريعة الاسلاميه منذ عهد الرئيس النميرى وقلة أماكن الترفيه .

إلا ان ثروات السودان جعلته قبله للمستثمرين مما يعطى السياحة جانبا من التدفق لاستكشاف الفرص الاستثمارية خاصة بالنسبة للعرب . ويضيف جو الضيافة السوداني ميزه لزوار السودان علاوة على رخص الأسعار المحليه بالنسبة لدخول السياح الواصلين .

- ويعانى السودان من ارتفاع قيمة الدين الخارجى والذي بلغ 33ر6 مليار دولار خلال عام 2008 وهو ما يمثل نسبة 55 % من الناتج السودانى . إلا أن خدمة الدين الخارجى خلال العام قد بلغت 373ر5 مليون دولار فقط وهو ما يمثل نسبة 3ر2 % من صادرات السلع والخدمات خلال العام . وبلغت احتياطات السودان من العملات الأجنبية عام 2008 نحو 1ر356 مليار دولار وهى الاحتياطات التى تغطى شهرين فقط من الواردات السلعية . واتجهت الاحتياطات من العملات الأجنبية إلى التراجع خلال السنوات الماضيه من 2ر5 مليار دولار عام 2005 إلى 1ر8 مليار دولار عام 2006 ثم إلى 1ر4 مليار دولار عام 2007 ثم انخفضت بشكل محدود عام 2008 .

الموازنة الحكومية السودانية - مليار دينار سوداني -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
2592	1856	1579	1218	1023	704	472	اجمالي الإيرادات والمنح
759	578	510	500	420	267	214	إيرادات ضريبية
1750	1226	1033	718	604	437	259	إيرادات غير ضريبية
83	52	36	المنح
2936	2141	1923	1385	1104	736	518	اجمالي الإنفاق وصافي الاقتراض
605	490	395	301	274	191	165	الأجور
344 -	286 -	344 -	167 -	80 -	33 -	45 -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام 2008 الدولار يعادل 2ر1 جنيه سوداني وعام 2007 الدولار يعادل 2ر06 جنيه سوداني.

. وفي أكتوبر 2007 تم تحويل 100 وحدة من الدينار إلى جنيه واحد سوداني .

- تحقق الموازنة السودانية عجزاً مستمراً نتيجة ضعف الإيرادات الضريبية وقلّة المنح

الأجنبية نتيجة الموقف السياسي الغربي من النظام السوداني . حيث تفضل تلك الجهات توجيه

المعونات للمنظمات الأجنبية العاملة بالجنوب . وارتفاع مكون الإنفاق على الدفاع للسيطره

على الإضطرابات المسلحة بالداخل . ولحماية الحدود الطويلة مع العديد من دول الجوار والتي

تشهد توترات متقطعه خاصة مع تشاد .



اقتصاد كينيا



تحتل كينيا المركز الثالث بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الإجمالي بنحو 34.5 مليار دولار . ونفس المركز في التجارة السلعية الخارجية بنحو 16 مليار دولار . والمركز الثاني بالتجارة الخدمية الدولية بنحو 4.2 مليار دولار نتيجة ازدهار السياحه بها . رغم أنها تشغل المركز الخامس في عدد السكان بنحو 39 مليون والمركز

السادس في المساحة بنحو 580 ألف كيلو متر مربع بين دول الحوض . حيث تحدها من الشمال اثيوبيا والسودان ومن الشرق الصومال والمحيط الهندي ومن الجنوب تنزانيا ومن الغرب أوغندا . الناتج المحلي الإجمالي الكيني - مليار شلن كيني -

2007	2006	2005	2004	
418	386	343	318	الزراعة
13	8	7	6	التعدين والمحاجر
177	166	149	127	التصنيع
28	29	29	25	الكهرباء والغاز والمياه

69	64	56	48	البناء
206	176	150	133	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
417	364	322	299	التمويل والتأمين والعقارات
207	183	148	126	النقل والاتصالات
79	73	64	54	الإدارة العامة والدفاع
7	7	6	5	الخدمات الأخرى
19 -	15 -	12 -	9 -	ناقص رسوم الخدمات
1603	1440	1261	1132	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
211	180	157	141	إضافة : ضرائب مباشرة- ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلي الإجمالي الكيني مستمرا في الارتفاع ما بين عامي 2000 و 2007 بلا انقطاع ليرتفع من 851 مليار شلن عام 2000 إلى 1603 تريليون شلن عام 2007 . وظل قطاع الزراعة له النصيب الأكبر بالناتج . يليه قطاع النقل والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ثم قطاع التصنيع .

ويتضمن التوزيع النسبي للناتج المحلي الكيني استحواذ الزراعة على نسبة 26ر1 % من الإجمالي والصناعة على 17ر9 % والخدمات على 56 % . كما يعمل حوالي 75 % من قوة العمل الكينية بالزراعة ويتوزع الباقي بين الخدمات ثم الصناعة .

وأبرز المنتجات الزراعية الكينية هي : الشاي والبن والذره والقمح وقصب السكر والفواكه والخضروات . ومنتجات الألبان ولحوم البقر والخنزير والدواجن والبيض . وأبرز المنتجات الصناعية هي : السلع الاستهلاكية البلاستيكية والأثاث والبطاريات والمنسوجات والملابس والصابون والسجائر . والدقيق وتكرير النفط والألومنيوم والصلب وإصلاح السفن التجارية .

ميزان المدفوعات الكيني - مليون دولار أمريكي -

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات سلعيه	1891	2162	2412	2726	3455	3516	4123
واردات سلعيه	3238	3159	3569	4351	5602	6770	8381
صادرات خدميه	1120	1054	1198	1557	1880	2461	2699
واردات خدميه	810	708	691	939	1137	1402	1460
دخل محصل	46	35	60	45	73	99	113
دخل مدفوع	168	179	148	172	182	170	304
تحويلات داخله	854	689	885	1045	1319	1833	2149
تحويلات خارجيه	16	12	14	43	67	48	40
حساب رأسمالي	52	81	163	145	103	168	157

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
استثمار أجنبي داخل	5	28	82	46	21	51	728
استثمار أجنبي خارج	..	7	2	4	10	24	36
استثمار محفظة داخل	6	5	1	5	15	3	1
استثمار محفظة خارج	7	10	39	72	46	24	24
استثمارات أخرى داخله	231	- 57	432	372	731	927	1749
استثمارات أخرى خارجه	86	133	67	307	201	260	347
السهو والخطأ	131	194	- 277	- 67	- 238	218	- 315
الميزان الكلى للمدفوعات	10	- 16	425	- 13	117	581	811

- يتشابه ميزان المدفوعات الكينى مع ميزان المدفوعات المصرى فى معاناة كلا
منهما من عجز مزمن بالميزان التجارى . وتحقيق كلا منهما فائضا مستمرا بالميزان

الخدمى نتيجة الإيرادات السياحيه وخدمات النقل . كما يعتمد كلا الميزانين على تحويلات العاملين بالخارج . وشهد كلا الميزانين ارتفاعا بمعدلات الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد خلال السنوات الأخيرة . مما أمكن معه تحقيق الميزان الكلى للمدفوعات فائضا جيدا خلال السنوات الأخيرة .

وأبرز سلع التصدير الكينية هى : الشاى والمنتجات البستانيه والبن والمشتقات والأسماك والاسمنت . ويشير التوزيع النسبى لتوجه الصادرات إلى توجه نسبة 16ر4% منها إلى أوغندا و9ر1% لىطاليا و8ر3% لهولندا و7ر9% لىتنانيا و5ر8% لأمريكا و5ر1% لباكستان .

وأبرز سلع الواردات هى : الآلات ومعدات النقل والمشتقات والسيارات والحديد والصلب والراتنجات واللدائن . ويشير التوزيع النسبى للواردات الكينية إلى قدوم نسبة 12ر5% منها من الامارات العربيه و10ر5% من الصين و8ر7% من السعوديه . و3ر8% من الهند و6ر6% من جنوب افريقيا و5ر6% من اليابان و4ر2% من أمريكا .

عدد السياح الواصلين إلى كينيا حسب جهات قدومهم - بالألف سائح -

2003	2002	
1146	1001	الاجمالى من العالم
312	272	من أفريقيا
97	85	من الأمريكتين
658	575	من أوروبا
51	44	من شرق وجنوب شرق آسيا
27	24	من جنوب آسيا

- تمثل السياحة القادمه من الدول الأوربية الجانب الأكبر من السياحة الوارده إلى كينيا بحكم الصلات التاريخيه وسياحة الغابات التى تتميز بها . تليها سياحة الجوار الأفريقى . ثم من الأمريكتين ثم من الدول الآسيويه . وتمثل إيرادات السياحة أحد الإيرادات الرئيسيه لميزان المدفوعات الكينى إلى جانب توظيفها لعدد كبير من المشتغلين بسوق العمل سواء فى الفنادق أو المطاعم أو بالارشاد السياحى أو بيع المصنوعات المحلية التقليديه .

الموازنة الحكوميه الكينيه - مليار شيلنج كينى -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
482	389	331	305	271	226	203	اجمالى الإيرادات والمنح
416	338	284	262	230	197	181	إيرادات ضريبه
33	35	27	28	25	14	15	إيرادات غير ضريبه
33	15	20	15	16	15	7	المنح
599	407	383	303	282	264	226	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
146	129	112	106	96	85	78	الأجور
117 -	18 -	51 -	1	11 -	38 -	22 -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام 2008 الدولار يعادل 68ر36 جنيهه شلن كينى وعام 2007 الدولار يعادل

68ر31 شلن .

- شهدت الموازنة الكينية عجزا مستمرا في غالب السنوات . وشهد كلا من الإيرادات والنفقات نموا مستمرا . وتعتمد إيرادات الموازنة بشكل كبير على الضرائب مما قلل من نصيب المنح بإيرادات الموازنة . وتمثل الأجور حوالى ربع نفقات الموازنة . وترتفع نسبة العجز بالموازنة إلى الناتج لتتخطى نسبة 6 % . والمعروف أن معايير الاتحاد الأوربي لدول الاتحاد تنص على عدم تجاوز العجز بالموازنة بها لنسبة 3 % باعتبار مايفوق ذلك يمثل مخاطر للاقتصاد . الأمر الذى يصعب مهمة الحكومة الكينية لتخصيص النفقات المناسبة للاستثمارات الحكومية لمجتمع تصل نسبة البطالة به إلى 40 % .

- استقلت كينيا عام 1963 وتم اعلان الجمهورية فى السنة التالية لاستقلالها . وكانت انجلترا قد احتلتها عقب توقيعها معاهده مع ألمانيا لاقتسام شرقى أفريقيا عام 1888. وقام هذا الاحتلال على انقاض تمزيق دولة آل سعيد الاسلاميه . فأخذت ألمانيا القسم الجنوبى أى تنجانيقا (وهى تنزانيا حاليا) وأخذت انجلترا كينيا والقسم الأكبر من الصومال . وبدأ النفوذ البريطانى مستترا خلف شركة شرقى أفريقيا البريطانىة وتوجت أعمال الشركة البريطانىة بمعاهده مع سلطان زنجبار صاحب السلطة الشرعيه على شرقى افريقيا عام 1887 .



اقتصاد أثيوبيا (الحبشه)



تحتل اثيوبيا المركز الرابع بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر الصرف الرسمي بنحو 26ر5 مليار دولار . كما تحتل المركز السادس بالتجاره الخارجية السلعية رغم أنها تحتل المركز الأول في عدد السكان بين دول حوض النيل بنحو 85ر2 مليون نسمة . والمركز

الثالث في المساحة الجغرافية بنحو 1ر1 مليون كيلو متر مربع . ويحدها من الشمال اريتريا والسودان ومن الشرق اريتريا وجيبوتي والصومال . ومن الجنوب الصومال وكينيا ومن الغرب السودان .

الناتج المحلي الإجمالي الأثيوبي - مليون بير أثيوبي -

2008	2007	2006	2005	
117108	75875	58431	45760	الزراعة
1028	834	676	560	التعدين والمحاجر
9043	7136	5533	4683	التصنيع

2008	2007	2006	2005	
3498	3136	2316	1952	الكهرباء والغاز والمياه
12000	9269	6921	5511	البناء
34862	25485	18177	13741	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
23533	16050	11328	9119	التمويل والتأمين والعقارات
9363	7928	6863	6824	النقل والاتصالات
7814	5921	5447	4687	الاداره العامه والدفاع
12179	9216	7258	5852	خدمات أخرى
1629 -	1200 -	1007 -	683 -	ناقص رسوم الخدمات
228800	159648	121943	98006	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابته
16785	12186	9698	8467	اضافة : ضرائب مباشره- ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلي الإجمالي الأثيوبي في الارتفاع ما بين عامي 2000 و2008 فيما عدا تراجع عام 2002 . وظل قطاع الزراعة طول تلك السنوات يشكل المكون الأكبر بالناتج . يليه بدرجة أقل كثيرا قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم

والفنادق ثم قطاع التشييد . وتأخر مركز قطاع التصنيع وتضاءل نصيبه النسبي من الناتج الإجمالي .

وتشكل الزراعة نسبة 47,5 % من الناتج المحلي الإجمالي الأثيوبي والصناعة 12,8 % والخدمات 39,7 % . كما يعمل حوالى 80 % من قوة العمل بالزراعة و6,6 % منها بالصناعة و13,2 % بالخدمات .

وأبرز المنتجات الزراعية هى : الحبوب والبقول والبن والبذور الزيتية والقطن وقصب السكر والبطاطا . والقات والزهور والماشية والأغنام والماعز والأسماك . وأبرز المنتجات الصناعية الأثيوبية هى : تجهيز المنتجات الغذائية والمشروبات والمنسوجات والجلود والمواد الكيماوية وتصنيع المعادن والأسمت .

ميزان المدفوعات الأثيوبي - مليون دولار أمريكي -

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات سلعيه	456	480	496	678	917	1025	1288
واردات سلعيه	1626	1455	1895	2769	3701	4106	5165
صادرات خدميه	523	585	762	1006	1012	1174	1371
واردات خدميه	525	580	709	958	1193	1171	1755
دخل محصل	16	14	19	32	43	56	77
دخل مدفوع	48	37	43	60	48	38	37
تحويلات	854	876	1267	1421	1426	1297	3423

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	السنة
							داخله
28	23	24	17	33	21	24	تحويلات خارجيه
..	حساب رأسمالى
223	545	265	استثمار أجنبى داخل
..	استثمار أجنبى خارج
..	استثمار محفظة داخل
..	استثمار محفظة خارج
334	358	191	335	178	79-	201-	استثمارات أخرى داخله
108	73 -	302 -	262	69 -	4	23-	استثمارات أخرى خارجيه
162 -	1161	486	354 -	390-	915 -	229 -	السهو والخطأ

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان الكلى للمدفوعات	781 -	1135 -	280 -	949 -	323 -	352	540 -

- يشكل ميزان المدفوعات الاثيوبي حالة فريدة بين دول حوض النيل حيث تزيد قيمة الصادرات الخدميه على قيمة الصادرات السلعية . وهو وضع غير متكرر بين دول حوض النيل . والأمر الآخر الذى تنفرد به اثيوبيا هو زيادة قيمة التحويلات عن قيمة الصادرات سواء خدميه أو سلعيه . وتعانى أثيوبيا مثل غيرها من دول الحوض من عجز تجارى سلعى مزمن . كما تقترب قيمة الصادرات الخدميه من قيمة الواردات الخدميه .

وتحول الفائض التجارى الخدمى إلى عجز بالسنوات الأخيره . وشهدت السنوات الأخيرة إقبالا من الاستثمار الأجنبى المباشر وإن كان متذبذبا . ولم تستطع التحويلات والاستثمار الأجنبى المباشر الوارد تغطية العجز بالميزان التجارى والخدمى مما أسفر عن عجز بالميزان الكلى للمدفوعات فى غالب السنوات .

وأبرز سلع التصدير الأثيوبية هى : البن والقات والذهب والمنتجات الجلديه والحيوانات الحيه والبذور الزيتيه . ويشير التوزيع النسبى لتوجه الصادرات إلى توجه نسبة 10ر1 % منها إلى أمريكا و 10 % إلى ألمانيا و 6ر7 % للسعوديه . و 1ر7 % لهولندا و 5ر6 % لجيبوتي و 5ر6 % لاطاليا و 4ر9 % للصين . وتعد موانئ كلا من جيبوتي والصومال بمثابة المنفذ لصادرات أثيوبيا البحرية . حيث تخلو حدودها البريه من الاتصال المباشر بالبحر .

وأبرز سلع الواردات الاثيوبية هى : المواد الغذائية والحيوانات الحيه والنفط والكيماويات والآلات والسيارات والحبوب والمنسوجات . ويشير التوزيع النسبى

لِلواردات الأثيوبية إلى قدوم نسبة 19ر5 % منها من الصين . و 17ر9 % من السعودية و 7ر2 %
من الهند و 5 % من أمريكا ونسبة 4ر4 % من الواردات من ايطاليا .



عدد السياح الواصلين الى أثيوبيا حسب جهات قدومهم - بالآلف سائح -

2006	2005	2004	2003	2002	
290	227	184	180	156	الإجمالي من العالم
90	86	66	82	60	من أفريقيا
61	41	34	27	19	من الأمريكتين
76	57	48	44	34	من أوروبا
20	12	10	8	8	من شرق وجنوب شرق آسيا
8	7	5	4	4	من جنوب آسيا
31	22	21	14	9	من غربي آسيا
4	2	1	1	22	من أقاليم غير محدده

- تمثل السياحة القادمه من الدول الأفريقية الرافد الأول للسياحة في اثيوبيا . تليها الدول الأوربيه ولكن بأعداد قليله . ورغم شهرة أثيوبيا كبلد زراعى ملىء بمشاهد مساقط المياه المثيره وتصديرها للزهور . إلا أن الصورة الذهنيه عن اثيوبيا السلبيه منذ أيام مانجستو الحاكم الذى احتذى بالاتحاد السوفيتى . وكذلك مشاركتها فى الحرب الصومالية بقواتها وما يتردد من وجود أمراض معديه فى افريقيا عموما واتخاذها كمعبر لتهرب المخدرات . كل تلك العوامل تقلل من الاتجاه إليها للسياحه .

الموازنة الحكومية الاثيوبية - مليون بيرر أثيوبي -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
39705	29381	23262	20147	17918	15703	12833	اجمالى الايرادات والمنح

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
23801	17354	14159	12398	10906	8243	7926	ايرادات ضريبية
5993	4444	5371	3184	3010	2906	2483	ايرادات غير ضريبية
9911	7583	3732	4565	4002	4554	2424	المنح
46915	35563	29276	24571	20236	19849	16684	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
	9349	7995	5949	5162	4001	3789	الأجور
7210-	6182-	6014-	4424-	2318-	4146-	3851-	الفائض أو العجز بالموازنة

سعر الصرف عام 2008 الدولار يعادل 9ر57 بيرر اثيوبي وعام 2007 الدولار يعادل 8ر97 بيرر .

- تعاني الموازنة الأثيوبيه من عجز مزمن خاصة مع نفقات الدفاع لمواجهة النزاعات المتكرره مع الجيران مثل اريتريا والصومال . ولمواجهة حالة نقص الأمن في بعض المناطق والتي شجعت على اتخاذها معبرا لتهديب المخدرات القادمه من آسيا الى أوروبا عبراً . الى جانب اتخاذها معبرا لنقل المخدرات الى الجنوب الأفريقى . ولقد أثر الإنفاق على الدفاع والأمن العام على الإنفاق الاجتماعى . رغم ارتفاع نسب الأمية بها خاصة بين النساء .

* وفيما يخص العلاقات بين العرب وأثيوبيا فقد كانت الحبشة المكان الأول الذي ضم احتضن المسلمين الأوائل عند هجرتهم الأولى وهربهم بدينهم وفرارهم من كفار مكة. مما جعل لمسيحين الحبشة مكانة عزيزة في قلوب المسلمين.

وبالرغم من أن الصلات بين الأحباش والمسلمين كانت في عهد النبي محمد طيبة وودية . إلا أنه بدأت بعض الاحتكاكات بين الأحباش والدول الإسلامية بعد ذلك منذ عهد عمر بن الخطاب . ويذكر أن ميناء جدة تعرض لغارات الأحباش مما أضر المسلمين لرد هذا العدوان .

وفي عام 83 هجريه اضطر المسلمون لاحتلال مدينة قريية من الحبشة وذلك لضمان مراقبة تحرك الأحباش . وقد وجدت بهذه الجزر نقوش عربية وشواهد قبور ترجع إلى منتصف القرن الثالث الهجري مما يدل على أن العرب المسلمين كان لهم بهذه الجزر حتى هذا التاريخ . وسيرة سيف بن ذي يزن من عيون التراث العربي والمكتوبة في العصر المملوكي تدور في مجملها حول الحروب العربية الحبشية.

وقد سجل التاريخ مراحل متعددة من الصراع بين ممالك الطراز الإسلامي ومملكة حبشه المسيحية . فقد طمع الأحباش في مد سلطانهم لهذه الممالك التي تتحكم بحكم موقعها في منطقة القرن الأفريقي في التجارة الخارجية عبر المحيط .

وقد أرسلت الملكة « هيلانة » ملكة الحبشة في عام 1510 رسولا إلى الملك «عمانويل» ملك البرتغال بهدف الاتفاق على عمل مشترك ضد القوى الإسلامية . لكنها أيضاً كانت تنوي مهاجمة مكة وهي في هذا بحاجة لمساعدة الأسطول البرتغالي الذي أحرز انتصارات حاسمة على الأساطيل الإسلامية في المحيط الهندي .

وقد استجابت البرتغال لهذا الطلب الحبشي وأرسلت قوة على رأسها أحد أبناء فاسكو داجاما . وقد منيت القوات البرتغالية بخسائر فادحة وقتل قائدها . لكن

القوارب الإسلامية لم تستطع أن تحقق نصراً على الحبشة والقوات المؤازرة لها .

وكانت الأمهرة وهى الأقلية العرقية الحاكمة فى الحبشة على مر العصور لديها حساسية مفرطة تجاه مختلف الأعراق المساكنة والمجاورة ومنهم المصريين والعرب. وقد تحالف حكام الحبشة فى القرون 16 و 17 مع مختلف الدول الأوروبية مثل البرتغال وهولندا وإيطاليا ضد الدول الإسلامية المجاورة مصر و اليمن و الصومال و العفر و الحجاز ومروى.

وكان مسيحيو الحبشة يتبعون الكنيسة القبطية المصرية حتى عام 1974 بما يستدعيه تلك العلاقة من حميمية واحتكاكات. وتم ارسال حملة الحبشة (1874 - 1877) المصرية فى عهد الخديوي إسماعيل. ولأن أكثر من 70% من فيضان نيل مصر يأتي من النيل الأزرق الذي ينبع من الهضبة الحبشية . ولذلك فان مشاريع إثيوبيا لإقامة سدود على النيل الأزرق تقابل بقلق بالغ من المصريين.

وفى عام 1975 تم تكوين تحالف مضاد للمد الشيوعي والمكون من الولايات المتحدة و مصر فى عهد الرئيس السادات والمغرب والسعودية و كينيا وإيران الشاه . وهو ما اعتبره منجستو هايلامريام حاكم اثيوبيا مؤامرة مصرية موجهة ضد إثيوبيا. وفى خطبة له عام 1979 حطم زجاجات مملوءة دماً على إسمي مصر والسعودية.

منذ 1991 أتت إلى الحكم فى اثيوبيا حكومة يتزعمها ميليس زيناوى قائد جبهة تحرير تجراي (TLF الانفصالية سابقاً) وهى على علاقة وثيقة بالخرطوم. وشهدت علاقات إثيوبيا تحسناً ملحوظاً مع كل دول الجوار العربية ماعدا إريتريا التي يحكمها إساياس أفويرقى قائد الجبهة الشعبية للتحرير التجرينية (TPLF) . والتي كانت شديدة القرب (عرقياً وسياسياً) من جبهة تحرير تجراي (TLF) خلال سنوات الثورة.

اقتصاد تنزانيا



تحتل تنزانيا المركز الخامس بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الإجمالي حسب سعر الصرف الرسمي والبالغ 20ر5 مليار دولار . كما تحتل المركز الخامس أيضا في التجاره الخارجيه السلعيه بين دول الحوض بنحو 8ر7 مليار دولار ، أنها تحتل المركز السادس بين دول الحوض في عدد السكان بنحو 41 مليون نسمة وإن كانت تحتل المركز الخامس أيضا بين دول الحوض في المساحة

الجغرافية بنحو 947 الف كيلو متر مربع . ويحدها من الشمال كينيا وأوغندا ومن الشرق المحيط الهندي ومن الجنوب موزمبيق وملاوي وزامبيا ومن الغرب أوغندا وبورندي .

الناتج المحلي الإجمالي التنزاني - مليار شلن تنزاني -

2007	2006	2005	2004	
5690	4950	4636	4323	الزراعة
743	576	457	357	التعدين والمحاجر
1626	1395	1269	1130	التصنيع

2007	2006	2005	2004	
421	353	341	306	الكهرباء والغاز والمياه
1642	1400	1250	1106	البناء
2976	2504	2147	1913	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
2327	2023	1785	1499	التمويل والتأمين والعقارات
1374	1144	984	845	النقل والاتصالات
1653	1441	1279	1076	الاداره العامه والدفاع
747	662	592	537	الخدمات الأخرى
208 -	170 -	142 -	121 -	ناقص رسوم الخدمات
18990	16278	14598	12973	الناتج المحلي الاجمالى بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
1959	1663	1368	999	اضافة : ضرائب مباشرة- ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلي الاجمالى التنزاني في الارتفاع ما بين عامى 2000 الى 2007 بلا انقطاع .
وكان قطاع الزراعه صاحب النصيب الأكبر من الناتج يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة
والمطاعم والفنادق فقطاع التمويل والتأمين والعقارات ثم الاداره العامه والدفاع ثم قطاع
البناء والتصنيع .

وتشكل الزراعه نسبة 30 % من الناتج المحلي الاجمالى والصناعة 23ر3 % والخدمات 46ر7
% . كما تضمن التوزيع النسبى لقوة العمل التنزانيه البالغه 21 مليون شخص اشتغال 80 %
بالزراعة والباقي ما بين الخدمات والصناعة .

وأبرز المنتجات الزراعية التنزانية هي : البن والسيزال والشاي والقطن والكاجو والتبغ والقرنفل . والذره والقمح والكسافا والملوز والفواكه والخضروات والأبقار والأغنام والماعز .. وأبرز المنتجات الصناعية التنزانية هي : السكر والبيره والسجائر والماس والذهب والحديد والملح . والاسمنت وتكرير البترول والأحذية والملابس ومنتجات الأخشاب والأسمده .

ميزان المدفوعات التنزاني - مليون دولار أمريكي -

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات سلعيه	851	980	1221	1482	1679	1918	2227
واردات سلعيه	1560	1511	1934	2483	2998	3864	4861
صادرات خدميه	915	920	948	1139	1269	1528	1714
واردات خدميه	649	633	726	975	1207	1249	1474
دخل محصل	55	68	87	82	81	54	81
دخل مدفوع	208	157	226	195	185	147	160
تحويلات داخله	280	357	574	654	564	655	689
تحويلات خارجيه	80	61	63	65	68	66	73
حساب رأسمالي	1004	786	693	460	393	5218	958

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
استثمار أجنبي داخل	389	388	308	331	494	597	647
استثمار أجنبي خارج
استثمار محفظة داخل	8	2	3	2	3	3	3
استثمار محفظة خارج
استثمارات أخرى داخله	673 -	116 -	4 -	43 -	230	4377-	266
استثمارات أخرى خارجه	77	3 -	59	11	62	175	115-
السهم والخطأ	305 -	702 -	350 -	173 -	418 -	367	283
الميزان الكلي للمدفوعات	49 -	323	472	204	224 -	461	416

- ويشهد ميزان المدفوعات التنازلي عجزا دائما بالميزان التجاري السلعي وعلى

العكس يحقق فائضا دائما بالميزان الخدمي . كما يشهد عجزا دائما بميزان الدخل

وعلى العكس فائضا بميزان التحويلات . وساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في

تحقيق الميزان الكلى للمدفوعات فائضا في معظم السنوات . وترتبط حالة العجز بميزان الدخل الى جانب وجود تحويلات خارجة من تنزانيا بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر . والذي يقوم باخراج أرباحه خارج البلاد الى جانب تحويل العمالة الأجنبية بالداخل جانبا من دخولها الى خارج البلاد .

وأبرز سلع التصدير التنزانية هي : الذهب والبن والكاجو والمصنوعات والقطن .. ويشير التوزيع النسبي لتوجه الصادرات الى توجه نسبة 10ر1 % من الصادرات الى الهند و2ر7 % للصين و4ر6 % لليابان و6ر5 % للامارات و4ر5 % لهولندا و5ر5 % لألمانيا .

وأبرز سلع الواردات التنزانية هي : السلع الاستهلاكية والآلات ومعدات النقل والمواد الخام الصناعية والنفط الخام . ويشير التوزيع النسبي للواردات الى قدوم نسبة 5ر14 % منها من الصين . و3ر7 % من جنوب افريقيا و2ر7 % من كينيا و3ر6 % من الهند و1ر6 % من الواردات من الامارات العربية .

الموازنة الحكومية التنزانية - مليار شيلنج تنزاني -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
5215	3694	3036	2767	1954	1840	1426	اجمالى الإيرادات والمنح
3359	2531	1947	1615	1343	1106	938	إيرادات ضريبية
275	210	178	158	117	112	104	إيرادات غير ضريبية
1581	953	911	993	495	622	383	المنح
5217	4476	3873	3248	2517	1990	1466	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1135	976	657	551	463	398	342	الأجور
2 -	782 -	837 -	482 -	563 -	150 -	40 -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام 2008 الدولار الأمريكي يعادل 1178 شلن تنزاني وعام 2007 الدولار يعادل 1128

شلن .

- نجحت تنزانيا في تقليص عجز الموازنة خلال عام 2008 في ظل عجز مزمن بالموازنة .
وتساهم الإيرادات الضريبية بالقدر الأكبر من إيرادات الموازنة تليها المنح ثم الإيرادات غير
الضريبية . وساهم في تحجيم العجز بالموازنة صغر الوزن النسبي للأجور ضمن النفقات
بالمقارنة للوزن النسبي للأجور بموازنات دول حوض النيل .

* وفيما يخص العلاقات التاريخية العربية التنزانية فقد كان المسلمون على علاقة بهذه
المنطقة منذ القرن الأول الهجري . والتي بدأت بعلاقات تجارية ثم من خلال الهجرة وتأسيس
إمارات إسلامية . وظهرت أقدم الإمارات الإسلامية على ساحل شرقي أفريقيا وهي إمارة لامو
على الساحل الشرقي الأفريقي شمال مدينة ممبسة في نهاية القرن الأول الهجري . وفي مستهل
القرن الرابع الهجري ظهرت إمارات ماندي وأوزي وشاكة قرب دلتا نهر تانا في كينيا . وهكذا
وصل الإسلام إلى الساحل الجنوبي من تنجانيقا في مستهل القرن الرابع الهجري والذي إمتد
حتى الجنوب .

ودهم الاستعمار البرتغال الإمارات الساحلية وشن ضدهم حرباً صليبية دمرت
معظم مدن الساحل . وازداد التنافس الاستعماري على المحيط الهندي وبرزت
قوات إسلامية جديدة من عمان استطاعت القضاء على النفوذ البرتغالي فهزمت

البرتغاليين هزيمة ساحقة عند ممبسة في سنة 1740 .

وبعد أن انهارت سيطرة البرتغاليين واستقر الأمر للعرب توغلت الدعوة إلى الداخل فوصلت إلى نياسلاند (ملاوي حالياً) كما وصلت هضبة البحيرات حيث أوغندا . وتوغل الإسلام إلى داخل تنجانيقا وظهر في المدن الساحلية والقرى ونقل العمانيون - آل بوسعيد - العاصمة إلى دار السلام . وبرزت مراكز إسلامية بالداخل كان منها في تنجانيقا طابورة وأوجيجي على بحيرة تنجانيقا . وتانجا التي كانت من أكبر مراكز الثقافة العربية بالبلاد . وظهرت قوى استعمارية جديدة تمثلت في بريطانيا وألمانيا واقتسمتا دولة (آل بوسعيد) في شرقي أفريقيا . واستولت ألمانيا على تنجانيقا . وما كادت تنجانيقا تستقل حتى ظهرت مؤامرة ضد الإسلام . تمثلت في الأحداث الدامية التي أصابت العرب في زنجبار في سنة 1964 وراح ضحيتها 23 ألفاً من العرب والمسلمين .

ويتجمع المسلمون في تنزانيا في مناطق عديدة . فالأغلبية العظمى من سكان جزيرتي ممبا وزنجبار مسلمة . وفي إقليم البحيرة (تنجانيقا) وتنوما وفورا وتوشى وعروشة وكذلك سكان مدينة السلام التي تبلغ نسبة المسلمين فيها 90% . وينتشر المسلمون في ولاية طابورة في الداخل وفي موشى وكيجوما وأوجيجي وكذلك في ميناء تنجا .



اقتصاد أوغندا



- تحتل أوغندا المركز السادس بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الاجمالي حسب سعر الصرف الرسمي بنحو 14ر5 مليار دولار . كما تحتل المركز السابع في التجارة الخارجيه السلعية بين دول الحوض بنحو 5ر5 مليار دولار . وتحتل المركز السابع في عدد السكان بنحو 32ر4 مليون شخص . والمركز السابع أيضا في المساحة

الجغرافيه بنحو 241 ألف كيلو متر مربع . ويحدها من الشمال السودان ومن الشرق كينيا ومن الجنوب تنزانيا وبورندي ومن الغرب الكونغو الديموقراطية ورواندا .

الناتج المحلي الاجمالي الأوغندي - مليون شلن أوغندي -

2007	2006	2005	2004	
4826	4553	4284	3520	الزراعة
67	55	49	42	التعدين والمحاجر
1636	1394	1226	1066	التصنيع
1064	763	662	537	الكهرباء والغاز والمياه
2781	2256	2156	1816	البناء

2007	2006	2005	2004	
4262	3556	2991	2552	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
2687	2259	1990	1802	التمويل والتأمين والعقارات
1475	1218	916	788	النقل والاتصالات
727	720	658	596	الإدارة العامة والدفاع
2350	2146	1851	1606	الخدمات الأخرى
408 -	330 -	274 -	253 -	ناقص رسوم الخدمات
21468	18611	16507	14063	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
1924	1555	1371	1209	إضافة : ضرائب مباشرة - ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلي الإجمالي الأوغندي في الارتفاع بلا انقطاع ما بين عامي 2000 إلى 2007 . وظل قطاع الزراعة هو صاحب النصيب الأكبر من الناتج بكل تلك السنوات . يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق . ثم قطاع التشييد وقطاع التمويل والتأمين والعقارات . وتأخر نصيب قطاع التصنيع من الناتج .

وفي العام المالي 2007/2008 قدمت الزراعة وصيد الأسماك والغابات نسبة 15ر6 % من الناتج المحلي الإجمالي . والصناعة نسبة 24ر5 % والخدمات 51ر5 % . وضمن قوة العمل يعمل حوالي 80 % بالزراعة والباقي بالخدمات والصناعة .

وأبرز المنتجات الزراعية الأوغندية هي : البن والشاي والقطن والتبغ والكسافا والبطاطس .
والذرة والدخن والذرة والزهور ولحوم البقر ولحم الماعز والحليب والدواجن . وأبرز المنتجات
الصناعية هي : السكر والتبغ والمنسوجات القطنية والأسمنت والصلب .

التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي بأوغندا %

2008/2007	2007/2006	2006/2005	2005/2004	2004/2003	2003/2002	
15ر6	17	18ر3	20ر2	21ر1	22ر1	الزراعة والصيد والغابات
1ر3	1ر4	1ر4	1ر8	2	2	محاصيل نقدية
8ر6	9ر2	10	11ر1	11ر9	12ر9	محاصيل غذائية
1ر4	1ر5	1ر5	1ر7	1ر7	1ر8	ثروة حيوانية
2ر7	2ر9	3ر1	3ر2	3ر2	3ر4	الغابات
1ر6	2	2ر3	2ر4	2ر2	2ر2	صيد الأسماك
24ر5	25ر3	24ر8	24	22ر8	22ر6	الصناعة
0ر3	0ر4	0ر3	0ر3	0ر3	0ر3	تعددين ومحاجر
6ر6	6ر7	6ر9	7ر2	7	7	صناعات تحويلية
0ر9	1	1ر1	1ر3	1ر3	1ر3	كهرباء
1ر9	1ر9	2	2ر2	2ر2	2ر3	مياه
14ر8	15ر3	14ر5	13	12	11ر7	تشبيد
51ر5	50ر1	49ر7	49	49ر1	48ر6	الخدمات
14	13ر1	12ر9	12ر7	12ر6	12ر6	تجارة جملة وتجزئة

2008/2007	2007/2006	2006/2005	2005/2004	2004/2003	2003/2002	
4ر3	4ر5	4ر4	4ر5	4ر5	4ر4	مطاعم وفنادق
6ر9	6ر4	5ر8	5ر5	5ر4	4ر9	نقل واتصالات
3	2ر5	2ر5	2ر1	1ر9	2ر1	خدمات مالية
7ر1	7ر4	7ر5	7ر9	8	8ر1	أنشطة عقارية
3ر7	3ر4	4	3ر8	4ر3	4ر3	اداره عامه
7	7ر4	7ر2	7ر3	7ر4	7ر2	تعليم
1ر8	1ر7	1ر8	1ر7	1ر7	1ر8	صحه
%100	%100	%100	%100	%100	%100	الاجمالي

- مابين عامى 2002/2001 الى 2008/2007 اتجه النصيب النسبى للزراعة من الناتج المحلى الى التراجع من 23ر1 % الى 15ر6 % . بينما اتجه النصيب النسبى لقطاع الصناعة الى الارتفاع من 22 % الى 24ر5 % ونفس الارتفاع لقطاع الخدمات من نسبة 48ر3 % الى 51ر5 % .

وضمن قطاع الزراعة تفوق النصيب النسبى للمحاصيل الغذائيه فى الناتج خاصة البن . وفى قطاع الصناعة تفوق قطاع الصناعات التحويلييه . أما فى قطاع الخدمات فقد تفوقت تجارة الجملة والتجزئة يليها الأنشطة العقاريه ثم التعليم . وتدنى نصيب أنشطة التعدين والمحاجر وإمدادات الكهرباء والمياه والصحة والمحاصيل النقدية .

ميزان المدفوعات الأوغندى - مليون دولار أمريكي -

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات سلعيه	476	481	563	759	1017	1188	1686
واردات	975	1052	1246	1427	1746	2216	2983

اقتصاديات دول حوض النيل

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سلعيه							
صادرات خدميه	217	225	266	370	507	452	499
واردات خدميه	506	558	502	727	777	950	1178
دخل محصل	38	24	28	36	50	72	98
دخل مدفوع	203	148	171	329	299	298	377
تحويلات داخله	889	1023	923	1144	1184	1763	1816
تحويلات خارجيه	304	357	214	242	351	334	307
حساب رأسمالي	3428	..
استثمار أجنبي داخل	152	185	202	295	380	393	484
استثمار أجنبي خارج
استثمار محفظه داخل	..	.	20	6	13 -	22	14
استثمار محفظه خارج	..	2	4 -
استثمارات أخرى داخله	260	50	265	141	134	137	548
استثمارات أخرى خارجه	29 -	59	125	.	7	76 -	282 -
السهم والخطأ	19	9	8 -	4 -	2	42	62

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الميزان الكلى للمدفوعات	91	- 175	- 3	123	82	3775	646

- يعانى ميزان المدفوعات الأوغندى من عدة أنواع من العجز المزمن تشمل الميزان التجارى السلعى والميزان التجارى الخدمى وميزان الدخل . إلا أن الموارد التى تحققها التحويلات الرسمية والخاصة الى جانب الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد الذى اتجه للارتفاع المستمر منذ عام 2001 وحتى 2007 . قد مكنت من تحقيق فائض بالميزان الكلى للمدفوعات الأوغندى خلال السنوات من 2004-2007.

حيث أظهرت بيانات البنك المركزى الأوغندى خلال الفترة من عام 1997 وحتى 2007 . وجود عجز تجارى سلعى فى كل تلك السنوات . وكذلك وجود عجز تجارى خدمى أيضا خلال كل تلك السنوات . وأيضا عجز بميزان الدخل بتلك الفترة . وداخل التحويلات كانت التحويلات من الحكومات ومن المنظمات التطوعية الدولية هى صاحبة النصيب الأكبر من التحويلات بالمقارنة لنصيب تحويلات العاملين الأوغنديين بالخارج . وكانت النتيجة وجود عجز بميزان الحساب الجارى خلال تلك الفترة .

وركز البنك المركزى الأوغندى فى بياناته المنشورة على صادرات البن من بين الصادرات الأوغنديه حيث شكلت نسبة 16 % من اجمال قيمة الصادرات عام 2007 ونفس النسبة عام 2006 و 17 % عام 2005 . وفى الواردات السلعيه كان واضحا تفوق قيمة واردات القطاع الخاص على الواردات الحكوميه . وركز البنك المركزى الأوغندى على واردات البترول التى مثلت نسبة 15 % من اجمالى قيمة الواردات عام 2007 مقابل نسبة 16 % عام 2006 و 12 % عام 2005 . وكانت هناك استثمارات حافظة منذ عام 2000 أخذت فى الارتفاع خلال

السنوات التالية . لتزيد من 250 ألف دولار عام 2000 الى 1ر9 مليون دولار عام 2002 ثم الى 16 مليون دولار عام 2003 . وانخفضت قيمتها الى 6ر3 مليون دولار عام 2004 وتحولت للتدفق السلبي الى خارج البلاد عام 2005 بنحو 13ر4 مليون دولار . ثم عادت استثمارات الحافظة الى التدفق الإيجابي بنحو 21ر6 مليون دولار عام 2006 لتتخفض قليلا الى 20ر2 مليون دولار عام 2007 .

- وخلال عام 2007 ومن بين صادرات قيمتها 1ر337 مليار دولار . وحسب البنك المركزي الأوغندي فقد جاءت دول الكوميسا في مقدمة جهات الصادرات . بنحو 534 مليون دولار خاصة الى السودان وكينيا والكونغو الديمقراطية ورواندا وبورندي . تليها دول الاتحاد الأوروبي بنحو 410 مليون دولار وخاصة الى هولندا وفرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال . ثم إلى دول الشرق الأوسط 189 مليون دولار خاصة الامارات العربية واسرائيل .

ثم الى الدول الآسيوية بنحو 63ر5 مليون دولار خاصة هونج كونج وسنغافورة والصين واليابان والهند . ثم الى باقي الدول الأفريقية بخلاف دول الكوميسا بقيمة 58 مليون دولار خاصة جنوب افريقيا . ثم الى دول الأمريكتين بقيمة 22 مليون دولار خاصة الى الولايات المتحدة وكندا . والى الدول الأوربية بخلاف الاتحاد الأوروبي بقيمة 17 مليون دولار خاصة الى سويسرا .

صادرات أوغندا الى دول العالم - مليون دولار -

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
410ر1	326ر9	313ر3	249ر2	193ر5	185	الاتحاد الأوربي
63ر4	57ر4	59ر6	49ر9	41ر7	47ر5	هولندا
38ر7	36ر2	32ر6	26ر4	10ر6	20ر8	بلجيكا

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
29,9	36,2	37,8	20	4,3	4,7	فرنسا
23,3	19,1	17,8	8,1	7,1	10,5	ألمانيا
533,6	272,3	247,3	184,1	138,4	106,8	الكوميسا
158,1	89,7	32,1	18	10,2	4,9	السودان
111,8	66,1	68,8	66,2	73	60,3	كينيا
101,2	44,8	59,6	27,2	12,3	9,9	كونغو د.
83,2	30,5	31,3	22,8	20,6	13,1	رواندا
42,6	20,8	21	15,6	10	6,2	بورندي
2,8	4,2	3,5	2,3	2,1	1,3	مصر
189	200,1	88,9	37,2	18,4	8,5	الشرق الأوسط
178	187,8	85,2	27,7	12,3	5,4	الامارات
8,5	10,3	2,8	1,2	5,1	1,9	اسرائيل
63,5	41,8	37,6	39,7	32,3	29,7	آسيا
10,1	11,8	11,4	12,3	11,3	13,2	هونج كونج
16	9,8	10,6	9,1	7,5	1,4	سنغافوره
57,7	23,2	20,6	48	40	47,2	باقي افريقيا
10,2	12,4	10,1	21,4	31,6	47	جنوب افريقيا
21,8	19,2	40,1	36,1	42,2	42,3	الأمريكتين
14,3	14	18,8	15,1	12	9,8	الولايات المتحدة

2007	2006	2005	2004	2003	2002	
17ر3	19	39ر4	70ر3	35ر1	68ر4	باقي أوروبا
13ر5	14ر5	36ر4	60ر7	29	29ر5	سويسرا
1337	944	805	675	517	495	اجمالي

- ومن حيث ترتيب الدول التي تم التصدير الأوغندي إليها عام 2007 فقد جاءت الامارات العربيه في المقدمه . وفي المركز الثاني السودان ثم كينيا والكونغو الديموقراطيه . وفي المركز الخامس رواندا ثم هولندا وبورندي وبلجيكا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة بالمركز الحادي عشر وسويسرا والصين بالمركز الثالث عشر . وشهدت معظم الدول نموا في الصادرات إليها فيما عدا دول قليله مثل سويسرا التي انخفضت الصادرات إليها كما تذبذبت قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة .

واردات أوغندا من دول العالم - مليون دولار -

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
1211	734ر6	544	495ر5	387ر3	318ر7	268ر4	دول آسيا
353ر1	189ر4	132ر4	119ر9	99ر9	73ر8	65ر4	الهند
278	141ر6	111ر7	100ر4	71	44ر8	35ر8	الصين
249ر1	177ر1	150ر4	122ر8	94ر3	106ر1	86ر6	اليابان
64ر3	49	45ر3	66ر5	38ر1	32ر1	23	ماليزيا
61	38	9ر9	12	12ر4	6ر3	4ر1	سنغافوره
41ر3	20	15ر3	13ر2	16	18ر7	19ر2	هونج كونج
749ر3	488ر7	401ر4	327ر2	264ر9	239ر9	231ر2	الاتحاد

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
							الأوربي
121,6	124,5	98,2	90,1	88,8	71,2	84,4	انجلترا
103,9	61	35,1	33,2	18,3	12,1	24	فرنسا
100,7	28,2	22,5	37,2	8,8	10,7	18,7	السويد
82,9	72,6	49,4	37,3	40,4	34,8	36,7	ألمانيا
62	71,1	47,4	36,1	25,6	20,5	15,1	هولندا
48,4	33,6	49,1	20,2	23,1	42,3	17,3	إيطاليا
48,3	36,3	39,5	38,7	22,7	26,5	15,8	بلجيكا
590,9	485	208,1	118,2	106	78,7	71,7	الشرق الأوسط
429,7	324,6	135,2	79,5	76,6	64,7	56,9	الإمارات
60,1	88,3	22,8	0,5	0,2	0,01	0,4	البحرين
49,3	52,1	23,3	19,5	12,5	8,6	8,4	السعودية
11,6	10,3	16,8	8,8	4,2	1,8	3,3	إسرائيل
543,5	484,9	561,3	442,1	392,2	360,6	377,3	الكوميسا
451,1	411,5	456,1	390,3	355,9	332,7	352,4	كينيا
27,2	15,9	14,6	9,5	6	4,9	3,7	مصر
216,8	177,9	149	150,9	103,1	100,1	76,7	باقي إفريقيا
212,5	174	154	147,6	99,2	89,9	76,2	جنوب إفريقيا
163,2	114,2	144,5	138,4	94,5	49,1	46,3	الأمريكتين
92,4	92,3	83,3	96,7	77,6	37,1	31	أمريكا

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
68,5	88,2	27,7	22,6	11,9	14,5	14	باقي أوروبا
6	16,6	17	32,2	31,8	26,8	19	استراليا
3550	2590	2054	1728	1399	1192	1109	الاجمالي

– تضمن التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الأوغندية مجيء الدول الآسيوية بالمقدمة خاصة من الهند والصين واليابان وماليزيا وهونج كونج وكوريا الجنوبية وتايلاند . تليها الواردات من دول الاتحاد الأوروبي خاصة من إنجلترا وفرنسا والسويد وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا . ثم من دول الشرق الأوسط خاصة من الامارات العربية والبحرين والسعودية . ثم من دول الكوميسا خاصة من كينيا وسوازيلندا ومصر . ثم من باقي أفريقيا بخلاف دول الكوميسا خاصة من جنوب افريقيا . ثم من دول الأمريكتين خاصة من الولايات المتحدة وكندا . ثم من دول أوروبا بخلاف دول الاتحاد الأوروبي خاصة من سويسرا .

وفي عام 2007 كانت أعلى الدول من حيث قيمة الواردات الأوغندية كينيا تليها الامارات العربية . ثم الهند والصين وفي المركز الخامس اليابان تليها جنوب افريقيا ثم إنجلترا وفرنسا والسويد . وفي المركز العاشر الولايات المتحدة الأمريكية . تليها ألمانيا وسنغافورة وهولندا والبحرين والسعودية وإيطاليا وهونج كونج .

وأبرز سلع التصدير الأوغندية هي : البن والأسماك ومنتجاتها والشاي والقطن والزهور والمنتجات البستانية والذهب .. وأبرز سلع الواردات هي : المعدات والمركبات والنفط واللوازم الطبية والحبوب .

عدد السياح الواصلين الى أوغندا حسب جهات قدومهم - بالآلف سائح -

2006	2005	2004	2003	2002	
539	468	512	305	254	الاجمالى من العالم
397	337	406	233	192	من أفريقيا
36	29	23	16	15	من الأمريكتين
71	62	49	39	34	من أوروبا
12	10	8	5	4	من شرق وجنوب شرق آسيا
14	14	12	8	6	من جنوب آسيا
4	4	3	2	2	من غربي آسيا
4	12	11	2	1	من أقاليم غير محدده

- تمثل الدول الأفريقيه الرافد الأول للسياحة في أوغندا خاصة من دول الجوار الجغرافى .
حيث يمثل كون أوغندا دوله بحريه برية ليس لها منافذ بحريه أحد عوامل قلة السياحة بها .
إلا ان عوامل محليه تخص أبناء التمرد الذى يمثلته جيش الرب ومايتردد عن الحالة الصحيه من
أقاويل لها تأثير أكبر فى قلة السياحة .

الموازنة الحكوميه الأوغنديه - مليار شلنج أوغندى -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
4084	3917	3396	3147	2857	2264	1969	اجمالى الايرادات والمنح
2965	2524	2142	1828	1550	1338	1156	ايرادات ضريبه
170	144	125	121	119	96	98	ايرادات غير ضريبه
949	1249	1129	1198	1188	830	715	المنح

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
4843	4376	3533	3232	3077	2774	2514	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
2733	987	867	774	683	611	549	الأجور
759 -	459 -	137 -	85 -	220 -	510 -	545 -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام 2008 الدولار الأمريكي يعادل 1658 شلن أوغندى وعام 2007 الدولار يعادل 1686

شلن .

- تعاني الموازنه الأوغنديه من عجز مزمن اتجه للزيادة خلال السنوات الأخيرة . وزاد منه بالعام الأخير النمو الكبير لمكون الأجور بالنفقات . وتمثل الإيرادات الضريبية المكون الأول لإيرادات الموازنه تليها المنح ثم الإيرادات غير الضريبية . ويقف العجز حائلا دون التوسع في الانفاق الاجتماعى لتحسين الظروف الصحية والتعليميه والبنية الأساسية .

*وفيما يخص العلاقات العربية الأوغنديه وهى الدوله التى أصبحت في إحدى الفترات تحت حكم الملك عيسى البلوشي . حينما توسع النفوذ العماني الذي شمل مكران وكرمان وهى أقاليم حكمتها قبيلة البلوش العمانيه في القرن الأول الميلادي . إلى جانب زنجبار الجزيره الأفريقيه التي فتحتها القائد العماني الأمير شداد البلوشي صهر سلطان عمان .

وكانت أوغندا مقسمة إلى أربع ممالك هي : بوجندا وأنكولي وأورور وبانبورو. وكان هذا قبل الاحتلال البريطاني حيث دخلت في حوزة النفوذ البريطاني وأعلنت بريطانيا الحماية عليها سنة 1899. ثم تحولت بعد ذلك إلى مستعمرة ظلت تحت الحكم البريطاني حتى استقلالها في سنة 1961.

ورغم أن أوغندا من دول شرق أفريقيا إلا أن الإسلام لم يصل إليها إلا في وقت متأخر وبقيت موثلاً للقبائل الوثنية التي تنتقل في ربوعها . ثم إلتأمت تلك القبائل وأُسست ثلاث ممالك كبيرة هي : بوغندا و أنكولي و أونورو وظلت هكذا حتى النصف الأول من القرن الثالث عشر الهجري . عندما وصل الإسلام عن طريق بعض التجار العرب المسلمين الذين وجدوا أن الأرض لا تزال بكرةً لم تطأها بعد الأفكار الغربية فأسلم الكثير من أبناء أوغندا في عهد الملك موتيسا .

وفي سنة 1280هـ تولى حكم مصر الخديوى إسماعيل بن محمد علي وكان يرغب في التوسع فرأى أن أفضل المناطق التي يمكن أن يتوسع فيها ناحية الجنوب حيث الضعف والفراغ السياسي . وكان حكمه ممتد بالفعل حتى جنوب السودان فرأى أن أوغندا هي الامتداد الطبيعي لحدود دولته لأهميتها الإستراتيجية لكون منابع النيل منها . وأخذ يعد عدته وأرسل رسله على ملوك أوغندا وتنازلت له الدولة العثمانية عن سواحل البحر الأحمر الغربية وسواحل خليج عدن . ورحب ملوك أوغندا بذلك وتم رفع العلم المصري هناك وأرسل 'موتيسا' إلى إسماعيل يطلب منه أن يبسط نفوذه على أرضه ويطلب منه أيضا إرسال اثنين من العلماء ليهتدي وشعبه عن طريقهما للإسلام . وبالفعل أرسل إسماعيل بالدعاة الذين ساهموا في نشر الإسلام هناك .

وكانت الحملة المصرية فاتحة دخول العدو الإنجليزي لتلك البقاع الساحرية من شرق أفريقيا . ذلك لأن الخديوي إسماعيل رأى زيادة النفوذ الفرنسي عليه بعد افتتاح قناة السويس . فعمل على تقوية نفوذ الإنجليز ليعادل النفوذ الفرنسي . فعهد إسماعيل لضابط إنجليزي يهودي هو صاموئيل بيكر مهمة فتح أراضي أوغندا ومحاربة تجارة الرقيق . بدافع من إنجلترا التي كانت تحافظ على سياستها الاقتصادية .

ولكن بيكر فشل في مهمته فاختر إسماعيل آخرًا وهو جوردن الذي جاء لخدمة الإنجليز وليس المصريين . فقام بمنع الجيوش المصرية من الوصول إلى مياه بحيرة فكتوريا خوفاً من وصول المسلمين إلى تلك المناطق وتأثيرهم على السكان .

وأصبحت تلك المناطق ميداناً للتوسع الإنجليزي وقام جوردن بإرسال بعثة صليبية إلى مويثسا ملك بوغندا تحول دون دخوله في الإسلام وتدعوه إلى اعتناق النصرانية . وقام الخديوي إسماعيل بتعيين جوردن حاكماً عاماً للسودان مكافأة له . فعمد جوردون إلى بث الفوضى وإثارة الاضطرابات والإساءة إلى زعماء القبائل في المنطقة حتى يشعر السكان بفساد الحكم المصري . ويطلبون الانضواء تحت السيطرة الإنجليزية . وقد لاقى جوردون جزاؤه فقطعت عنقه على يد رجال الثورة المهدية السودانية .

وبعد انسحاب المصريين من السودان سنة 1303هـ جريه إثر الثورة المهدية أصبح الجو خالياً للإنجليز في أوغندا . وازدادت الإرساليات النصرانية بفرعيتها البروتستانتية والكاثوليكي بالبلاد . وكانت هذه الإرساليات بمثابة استعماراً من نوع خاص لأنها تثير القلاقل والاضطرابات الداخلية . والتي من شأنها أن تمهد السبيل للاحتلال وهذا ما حدث بالفعل حيث تقاطلت الإرساليات البروتستانتية والكاثوليكية على مناطق النفوذ واندحرت البروتستانتية في مواطن كثيرة مما حدا بها لأن تستنجد بشركة شرقي إفريقيا الإنجليزية . والتي أرسلت بدورها قوة عسكرية احتلت بوغندا سنة 1312هـ جريه . وكانت بوغندا هي مركز تجمع المسلمين بالبلاد وكان ملكهم المسلم اسمه نوح أبوقو وهو أخو مويثسا . فقامت إنجلترا بتوحيد الممالك الثلاثة بوغندا وأنكولي وأونيورو وأطلقت عليها اسم أوغندا .

وكانت سياسة إنجلترا في هذه المنطقة تتصف بروح صليبية خالصة تهدف في

المقام الأول لمحاربة المسلمين . والحد من نشاطهم قدر الممكن وذلك من خلال عدة خطوات منها :

- العمل على ضم جنوبي السودان إلى أوغندا وذلك لإبعاد جنوبي السودان ذي الأثرية الوثنية عن شماله المسلم . لتحول دون تقدم المسلمين والإسلام نحو الجنوب ويزيد عدد الوثنيين في هذه الدولة المقترحة . ويقل عدد المسلمين ويضعف شأنهم وبدأت تهتئ لذلك فأغلقت الجنوب في وجه الشماليين . وشقت الطرق بين أوغندا وجنوبي السودان على الرغم من عدم وجود طرق بين الشمال والجنوب . وشجعت أبناء الجنوب لإتمام دراستهم الجامعية في جامعة ماكيريري الأوغندية بدلاً من جامعة الخرطوم .

- وعملت إنجلترا على تشجيع اللهجات المحلية وتثبيت الحياة القبلية الوثنية بكل مظاهرها وعاداتها . و نشر اللغة الإنجليزية وجعلها اللغة الرسمية ومحاربة اللغة العربية حتى الأسماء العربية . ومحاربة العادات والتقاليد التي انتقلت من الشمال المسلم للجنوب الوثني والإبقاء على العرى . و نقل كل ضباط الإدارات المحلية الشماليين من الجنوب وعدم السماح لأي شمالي أن يدخل الجنوب . و شن الحملات الإرهابية ضد مسلمي الجنوب وفصل الموظفين الحكوميين المسلمين . وعهدوا لرجال الإرساليات التبشيرية بالتعليم فركزوا جل اهتمامهم لنشر النصرانية واللغة الإنجليزية .

كما قامت بتخفيض رواتب العاملين الجنوبيين ليزداد الفقر والبؤس بينهم . فيتلقفهم رجال الإرساليات بالمساعدات المادية والعينية وبالتالي ربط مصائرهم بهؤلاء . و فرضت إنجلترا عند احتلالها لأوغندا معاهدة «مانغو» على أهل أوغندا . والتي بموجبها يكون الملك ورئيس الوزراء ووزير المالية من أتباع كنيسة بريطانية،

أما وزير العدل فيكون كاثوليكيًّا وأهملت المسلمين إهمالاً تامًّا على الرغم من أن نسبة المسلمين بأوغندا تصل إلى ما بين 12-40% من إجمالي السكان حسب المصادر المختلفة . وكانت أوغندا قد أصبحت محمية بريطانية 1894 - 1896 . وبعد الحرب العالمية الثانية حصلت على الحكم الذاتي ثم على الاستقلال الكامل 1962. وفي عام 1963 انتخب ملك أوغندا السير إدوارد فريدريك رئيسا للبلاد . وفي فبراير 1966 أطاح به رئيس مجلس الشعب أبولو أوبوتي . وتبنت الدولة عام 1967 نظاما جمهوريا . وفي عام 1971 أطاح الميجور عيدي أمين دادا وهو ضابط مسلم تدرّب في إسرائيل بحكم أوبوتي . وحل المجلس الوطني ونصب نفسه رئيسا للجمهورية . وفي عام 1974 استطاع إخماد تمرد داخلي. وحكم نظام عيدي أمين البلاد حكماً دكتاتورياً مما أدى إلى فرار كثير من المتمردين الأوغنديين إلى الدول المجاورة . وساءت علاقات عيدي أمين مع دول شرق أفريقيا . لاسيما بعد أن ثارت مشاكل الحدود بينه وبين كينيا التي قادت حملة ضده .

وقام عيدي أمين بطرد البعثة الإسرائيلية من أوغندا وسجن بعض أفرادها إذ كانت تتصرف بحرية كأنها على أرضها . وقامت إسرائيل بعملية فدائية وأنقذت أفراد بعثتها الموقوفين في مطار عنتيبي . وقام عيدي أمين بالحد من نشاط الإرساليات النصرانية وأعدم أحد القساوسة . واتجه لنشر الدعوة الإسلامية فزاد تعداد المسلمين في أيامه وأعلن عيدي أمين انضمام أوغندا لمنظمة المؤتمر الإسلامي .

ورد الاعلام الغربى بحملة دعائية مضاده ضد حكم عيدي أمين حيث أصبح عيدي أمين مضرب الأمثال في الظلم والاستبداد والسفه . ثم كانت الخطوة التالية بإثارة الخلاف على الحدود بين أوغندا وتنزانيا حتى انتهى إلى قتال مفتوح بين قوات

البلدين . وتلقت تنزانيا معونات ومساعدات من إسرائيل وإنجلترا . وفي عام 1979 انتهى حكم عيدي أمين بغزو بلاده بواسطة تحالف عسكري من القوات التنزانية والقوات التابعة للجيش الوطني لتحرير أوغندا .

ودخلت القوات التنزانية العاصمة الأوغندية كمبالا وشكل دابوش لول حكومية انتقالية من عناصر الجيش الوطني لتحرير أوغندا ثم خلفه قومزي بنسيا . ولكنه ما لبث أن أطاح به الجناح العسكري للجبهة الوطنية لتحرير أوغندا . وفي عام 1980 جرت انتخابات فاز بها حزب المؤتمر الوطني الأوغندي وأصبح أوبوتي رئيسا للجمهورية . وفي عام 1985 حدث انقلاب عسكري بقيادة تيتو أوكلو أطاح بحكومة أوبوتي . وفي عام 1986 أطاح انقلاب يوري موسفيني بحكومة تيتو أوكلو .

- ويمثل تعداد المسلمين بأوغندا ما بين 12-40% على اختلاف المصادر من إجمالي السكان ولهم الحرية في إنشاء الجمعيات الإسلامية والمدارس الخاصة بهم . ولكنهم يعانون من العديد من المشاكل التي تكاد تكرر في سائر الدول الإفريقية التي وقعت فريسة الاستعمار الإنجليزي بالذات ومنها : معاناة الفقر والمرض وتدني مستوى المعيشة بسبب تعمد الاستعمار إفقار المناطق المسلمة . ومعاناة الجهل والتخلف الشديد وذلك لأن التعليم ومنذ أيام الاحتلال وبعده قد تسلمه رجال الإرساليات النصرانية . مما أدى لابتعاد المسلمين عن مدارسهم التبشيرية مع ضعف إمكانيات المسلمين وعدم قدرتهم على تكوين قاعدة تعليمية قوية .

وفي سنة 1380 هجري بلغ عدد المدارس النصرانية 2388 مدرسة في حين بلغ عدد المدارس الإسلامية 179 مدرسة فقط . وهذا التخلف انعكس بدوره على الحالة الاقتصادية للمسلمين الذين يعانون من قلة المساعدات . في حين يتلقى

النصارى دعماً هائلاً دولياً . ويعاني المسلمون من تحديات من نوع آخر ممثلة في الفرق المنحرفة مثل القاديانية والبهاية والاسماعيلية . وتلك الفرق كان يسمح الإنجليز لأفرادها بالعمل وسط التجمعات المسلمة بمستعمراتها .

ورغم كل التحديات الخارجية فإن الخلافات تعصف بالمسلمين بأوغندا حيث تنتشر الخلافات بين الجمعيات الإسلامية القائمة . خاصة بين الجمعية الإسلامية الأوغندية ويؤيدها معظم المسلمين . وجمعية الاتحاد الوطني لتقدم المسلمين وهي موالية للحكومة الأوغندية .

ويعاني المسلمون بأوغندا من التغلغل اليهودي ببلادهم والتي كانت أحد ثلاث بلاد مختارة لإقامة دولة اليهود : فلسطين والأرجنتين وأوغندا . وقد بحث وزير المستعمرات البريطاني تشمبرلن مع هرتزل منح اليهود أوغندا لإقامة دولتهم عليها . وعلى الرغم من موافقة المؤتمر الصهيوني على ذلك الاقتراح إلا أن القادة الصهاينة رأوا حينذاك أفضلية رأي الإنجليز في اختيار فلسطين لتكون في قلب دولة الخلافة الإسلامية .



الكونغو الديمقراطية - كينشاسا - (زائر)



- تحتل الكونغو الديمقراطية المركز السابع بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلي الاجمالي بنحو 11ر6 مليار دولار . كما تحتل المركز الرابع في التجارة السلعية الخارجيه بين دول الحوض . حيث أنها تحتل المركز

الثالث بين دول الحوض في عدد السكان البالغ 68ر7 مليون نسمة . والمركز الثاني في المساحة بنحو 2ر3 مليون كيلو متر مربع . حيث تحدها من الشمال السودان وأفريقيا الوسطى ومن الشرق أوغندا ورواندا وبوروندي وتنزانيا . ومن الجنوب زامبيا وأنجولا ومن الغرب الكونغو برازفيل .

الناتج المحلي الاجمالي للكونغو الديمقراطية - مليار فرنك كونغولي -

2007	2006	2005	2004	
2479	1785	1569	1227	الزراعة
392	353	252	262	التعدين والمحاجر

2007	2006	2005	2004	
257	191	174	135	التصنيع
179	131	114	85	الكهرباء والغاز والمياه
209	164	144	110	البناء
1119	944	700	404	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
219	153	141	110	التمويل والتأمين والعقارات
195	152	125	98	النقل والاتصالات
89	63	57	41	الاداره العامه والدفاع
85	77	54	59	خدمات أخرى
5225	4014	3329	2535	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
154	118	98	75	اضافة : ضرائب مباشره- ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- ظل الناتج المحلي الإجمالي بالكونغو الديمقراطي يواصل الارتفاع بلا انقطاع ما بين عام 2000 وحتى 2007 . وظل قطاع الزراعة طوال تلك السنوات يستحوذ على النصيب الأكبر من اجمالي الناتج . يليه قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بالنظر الى كبر عدد السكان واتساع مساحة البلاد وما يتطلبه ذلك من توصيل السلع الى السكان بأنحاء البلاد المتزامية الأطراف . وشغل قطاع التصنيع المركز الثالث .

وتقدم الزراعة نسبة 25ر6 % من الناتج المحلي الاجمالي والصناعة 26ر3 %

والخدمات 48ر1 % . وأبرز المنتجات الزراعية بالكونغو الديمقراطية هي : البن والسكر وزيت النخيل والمطاط والشاي والكسافا والموز والذره والفاكهه والمنتجات الخشبية . وأبرز المنتجات الصناعية هي : الماس والذهب والنحاس والكوبالت والكولتان والزنك وتجهيز المعادن . والمنتجات الاستهلاكية مثل الأحذية والمنسوجات والسجائر والأغذية والمشروبات والأسمت وإصلاح السفن التجارية .

التجارة السلعية والخدمية للكونغو الديمقراطية - مليون دولار أمريكي -

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
2650	2320	2190	1850	1374	1132	901	صادرات سلعيه
3700	2740	2270	1986	1594	1081	807	واردات سلعيه
1050 -	420 -	80 -	136-	220-	51	94	ميزان تجارى

- المصدر التقرير السنوى لمنظمة التجارة العالمية لعام 2008

- اتجهت الصادرات بالكونغو الى النمو المستمر مابين عامى 2001 وحتى 2008 حين بلغت 3ر50 مليار دولار حسب منظمة التجاره العالميه . ونفس النمو للواردات السلعيه التى زادت الى 4ر100 مليار دولار حسب منظمة التجاره العالميه عام 2008 . وتذبذب أداء الميزان التجارى مابين تحقيق فائض محدود أو تحقيق عجز . وتقل بيانات الصادرات والواردات السلعيه للكونغو الديمقراطيه المنشوره بتقارير منظمة التجاره العالميه . بشكل ملحوظ عن البيانات الصادره عن البنك المركزى بالكونغو الديمقراطيه .

ميزان المدفوعات بالكونغو الديمقراطي - مليون دولار -

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات سلعيه	1917	2403	2699	6148	6892
واردات سلعيه فوب	2051	2690	2892	5816	6726
صادرات خدميه	402	343	433	393	828
واردات خدميه	777	825	906	1826	2104
دخل محصل	21	10	18	26	18
دخل مدفوع	305	260	475	688	675
تحويلات	461	748	721	1375	980
حساب رأسمالى	34-	93 -	82	2 -	111
استثمار أجنبى داخل	402	253	238	1794	1673
استثمار أجنبى خارج	8	13	18	14	54
صافى استثمار محفظة	506 -	295 -	413 -	1680 -	1638 -
صافى استثمارات أخرى	96	340	107	15 -	62
السهو والخطأ	16	7 -	43 -	20	346
الميزان الكلى للمدفوعات	244 -	195 -	431 -	271 -	493 -

- المصدر البنك المركزى بالكونغو الديمقراطي .

- شهدت الصادرات السلعية نموا مستمرا منذ عام 2004 وحتى 2008 مع حدوث نمو ملحوظ عامى 2007 و2008 . ونفس الأمر للنمو المستمر للواردات السلعية ونموها الملحوظ عامى 2007 و2008 . بينما شهدت المتحصلات الخدميه تذبذبا فى أرقامها خلال الفترة . فى حين اتجهت المدفوعات الخدمية الى النمو المستمر . وشهدت متحصلات الدخل تذبذبا فى أرقامها ونفس الأمر لمدفوعات الدخل مع استمرار الفجوة الكبيرة السالبة فيما بينهما . وشهدت التحويلات الجارية تذبذبا فى

حصيلتها ونفس الأمر للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد . أما صافي محفظة الاستثمار فظل يحقق تدفقا سلبيا الى الخارج طوال سنوات المقارنه .

وخلال عام 2008 كانت نسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى 58ر9 % . ونسبة الواردات السلعية للناتج 57ر4 % كما بلغت نسبة الحساب الجارى للناتج - 5ر9 % والحساب الاستثمارى للناتج 0ر9 % والحساب المالى 0ر8 % . والميزان الكلى للمدفوعات الى الناتج المحلى الاجمالى - 4ر2 % .

الموازن الرئيسيه لميزان المدفوعات بالكونغو د0 - مليون دولار أمريكي -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
974	208	10	402-	60	117	45	ميزان تجارى
1025-	578-	461-	427-	322-	246-	255-	ميزان خدمات
475-	415-	470-	413-	286-	222-	297-	صافى الدخل
282	595	708	488	392	407	417	صافى تحويلات
243-	191-	212-	753-	157-	56	90-	ميزان حساب جارى

المصدر : African statistical Yearbook 2009 -

وحسب بيانات بنك التنمية الافريقى فان ميزان المعاملات الجارية للكونغو الديمقراطيه يحقق عجزا مزمننا نتيجة عجز ميزان الخدمات وعجز ميزان الدخل . وصغر حجم الفائض الذى تحققه التحويلات الخاصة والرسميه . إلا أن هناك اختلافا في البيانات لميزان المدفوعات الكونغولى مابين البنك المركزى الكونغولى والبنك الأفريقى للتنمية . ففى عام 2008 بلغ الفائض التجارى حسب المركزى الكونغولى 166 مليون دولار بينما بلغ 974 مليون حسب البنك الافريقى .

كما بلغ العجز بميزان الخدمات لنفس العام 1ر276 مليار حسب البنك المركزي الكونغولي و025ر1 مليار دولار حسب البنك الأفريقي للتنمية . وكذلك الاختلاف في عجز ميزان الدخل فهو 918 مليون دولار حسب البنك المركزي الكونغولي و475 مليون دولار حسب البنك الأفريقي للتنمية . ومن هنا فقد بلغ عجز الحساب الجاري 1ر109 مليار دولار حسب البنك المركزي الكونغولي و243 مليون دولار فقط حسب البنك الأفريقي للتنمية .

وأبرز سلع التصدير للكونغو الديمقراطية هي : الماس والذهب والنحاس والكوبالت والمنتجات الخشبية والنفط الخام والبن . ويشير التوزيع النسبي لتوجه الصادرات الى توجه نسبة 44ر7% منها الى الصين و9ر16% الى بلجيكا و5ر10% الى فنلندا و9ر8% لأمريكا و8ر4% لزambia . وأبرز سلع الواردات هي : المواد الغذائية والمنتجات التعدينية وآلات ومعدات النقل والوقود .

ويشير التوزيع النسبي للواردات الى قدوم نسبة 1ر22% منها من جنوب أفريقيا و5ر11% من بلجيكا . و3ر8% من زامبيا و7% من زيمبابوي و9ر5% من كينيا و6ر5% من الصين و4ر5% من فرنسا .

عدد السياح الواصلين الى الكونجو د. حسب جهات قدومهم - بالآلاف سائح -

2006	2005	2004	2003	2002	
55	61	36	35	28	الاجمالي من العالم
33	36	15	20	9	من أفريقيا
3	4	5	3	4	من الأمريكتين
13	15	13	9	11	من أوروبا
6	5	4	3	4	من شرق وجنوب شرق آسيا

- تتدنى أعداد السياح الواصلين الى الكونغو الديمقراطية بشكل واضح . وغالبية السياح من الدول الأفريقية . تليها الدول الأوربية رغم وجود منفذ بحرى لها على المحيط . إلا أن الصورة الذهنية للحروب الأهلية المتتالية كان لها أثرها في إثثار السياح السياحة بتفضيل مقاصد أخرى أكثر أمانا . كما أن نسب الفقر المرتفعة تتسبب في إحداث حالة من عدم الطمأنينة لدى السياح على ممتلكاتهم وأرواحهم .

الموازنة الحكومية للكونغو الديمقراطية - مليار فرنك كونغولى -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
1176	957	857	565	299	223	160	اجمالى الايادات والمنح
748	600	486	355	228	159	125	ايرادات ضريبية
78	62	43	34	20	18	27	ايرادات غير ضريبية
350	295	328	176	51	47	7	المنح
1130	897	884	671	406	312	198	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
342	274	219	147	93	57	39	الأجور
46	60	27 -	106 -	106 -	89 -	39 -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام 2008 الدولار الأمريكى يعادل 561 فرنك كونغولى وعام 2007 الدولار يعادل

465 فرنك .

- وحسب بيانات البنك الأفريقي للتنمية حققت الكونغو فائضا في موازنتها خلال عامي 2007 و2008 . حيث شكلت الإيرادات الضريبية النصيب الأكبر من إيرادات الموازنة رغم ارتفاع الوزن النسبي للأجور في النفقات .

- ومن الأسباب الرئيسية للتأخر الاقتصادي والاجتماعي للكونغو الديموقراطية رغم ماتزخر به من ثروات طبيعيه . وعدد كبير من السكان . الصراعات السياسية والعرقية التى نشأت بها لسنوات طويلة . ففي عام 1959 فاز باتريس لومومبا زعيم الحركة الوطنية الكونغولية بأول انتخابات نيابية حرة . ولذلك عُيِّن أول رئيس وزراء للدولة المستقلة بينما شغل منصب رئيس الجمهورية الشرقي جوسف كاسافوبو قائد تحالف باكونغو الموالي للاستعمار البلجيكي .وبعد الاستقلال مباشرة قامت بلجيكا بمساندة حركات انفصالية في إقليم كاتانغا الغني بالبترول بقيادة موز تشومبي وجنوب كاساي.

ثم مالبت أن اندلع خلاف بين كاسافوبو ولومومبا أفضى إلى أن طرد كاسافوبو لومومبا من منصبه . وفي ظروف غامضة أجبرت بلجيكا طائرة مقلّة للومومبا داخل الكونغو على الهبوط ثم سلمته . إلى موز تشومبي الذي قتله في 17 يناير 1961 ثم إلتهم كبده للتأكد من موته . ومصرع لومومبا سقطت البلاد في دوامة الفوضى . واستمر كاسافوبو الموالي لبلجيكا لمدة خمس سنوات. ثم قام الجنرال موبوتو بإنقلاب عليه في 1965.



اقتصاد رواندا



- تحتل رواندا المركز الثامن في قيمة الناتج المحلي الاجمالي حسب سعر الصرف الرسمي بين دول حوض النيل بقيمة 4ر5 مليار دولار . كما احتلت المركز الثامن أيضا في التجارة الخارجية السلعية بنحو 1 مليار دولار . ونفس المركز الثامن في السكان البالغ عددهم 5ر10 مليون نسمة . رغم صغر مساحتها البالغة 26 ألف

كيلو متر مربع مما جعلها أقل دول حوض النيل مساحة ومن أكثرها ازدحاما بالسكان . ويحدها من الشمال أوغندا ومن الشرق تنزانيا ومن الجنوب بورندي ومن الغرب الكونغو الديموقراطية .

الناتج المحلي الاجمالي لرواندا - مليار فرنك رواندى -

2007	2006	2005	2004	
664	604	516	442	الزراعة
21	11	10	8	التعدين والمحاجر
102	90	82	72	التصنيع

2007	2006	2005	2004	
13	11	7	2	الكهرباء والغاز والمياه
129	105	89	74	البناء
199	169	143	119	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
404	282	238	204	التمويل والتأمين والعقارات
112	87	71	61	النقل والاتصالات
105	93	79	72	الإدارة العامة والدفاع
18	15	11	8	الخدمات الأخرى
43 -	32 -	25 -	20 -	ناقص رسوم الخدمات
1724	1435	1221	1042	الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
142	129	112	96	إضافة : ضرائب مباشرة - ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- استمر الناتج المحلي الإجمالي لرواندا في الارتفاع ما بين عامي 2000 و2007 بلا انقطاع . وظل قطاع الزراعة خلال كل تلك السنوات يستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج . يليه قطاع التمويل والتأمين والعقارات . ثم قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق . ثم قطاع النقل والاتصالات وقطاع التصنيع وتأخر مركز قطاع التعدين واستغلال المحاجر .

وأبرز المنتجات الزراعية لرواندا هي : البن والشاي والموز والفول والذرة

والبطاطس والثروة الحيوانية . وأبرز المنتجات الصناعية لرواندا هي : الأسمت والمنتجات الزراعيه
والمشروبات والصابون والأثاث والأحذية والمنتجات البلاستيكية والمنسوجات والسجائر .

ميزان المدفوعات لرواندا - مليون دولار أمريكي -

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات سلعيه	93	67	63	98	128	145	184
واردات سلعيه	245	233	229	276	355	488	637
صادرات خدميه	66	65	76	103	129	131	179
واردات خدميه	189	202	204	240	304	243	272
دخل محصل	14	8	6	6	27	27	48
دخل مدفوع	34	27	37	39	44	48	63
تحويلات داخله	210	215	223	169	352	319	435
تحويلات خارجيه	18	20	20	18	18	23	22
حساب رأسمالي	50	66	41	61	93	1323	161
استثمار أجنبي داخل	5	3	5	8	8	11	67
استثمار	14	13

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
أجنبي خارج							
استثمار محفظة داخل
استثمار محفظة خارج
استثمارات أخرى داخله	48 -	70	19 -	37 -	52 -	1199 -	32 -
استثمارات أخرى خارجه	..	8 -	6	8 -	14	30	13
السهو والخطأ	71	8 -	23	9 -	26	87	4
الميزان الكلى للمدفوعات	26 -	13	78 -	168 -	23 -	26	53

- ويعانى ميزان المدفوعات لرواندا من عجز مزمن بكلا من : الميزان التجارى السلعى والميزان التجارى الخدمى وميزان الدخل . إلا أن موارد التحويلات الخاصة والرسميه وفائض الحساب الرأسمالى والاستثمار الأجنبى المباشر الوارد قد استوعبت هذا العجز المتنوع . وبما يحقق فائضا بالميزان الكلى للمدفوعات فى بعض السنوات إلى جانب إصابته بالعجز فى سنوات أخرى لم يحقق خلالها الحساب الرأسمالى فوائضا كبيرة .

وأبرز سلع التصدير لرواندا هى : البن والشاى والجلود والصفائح الخام .

ويشير التوزيع النسبي لتوجه الصادرات . إلى توجه نسبة 9ر1% منها إلى الصين و8ر8% إلى تايلاند و7ر5% لألمانيا و4ر6% لأمريكا و4ر2% لبلجيكا .

وأبرز سلع الواردات لرواندا هي : المواد الغذائية والآلات والمشتقات والأسمت ومواد البناء . ويشير التوزيع النسبي للواردات الى قدوم نسبة 17ر1% منها من كينيا و6ر2% من الصين و6% من أوغندا و5ر9% من بلجيكا و5ر1% من ألمانيا .

الموازنة الحكومية لرواندا - مليار فرنك رواندى -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
590	472	376	345	273	196	172	اجمالى الإيرادات والمنح
273	238	193	163	135	115	95	إيرادات ضريبية
22	14	15	18	12	8	7	إيرادات غير ضريبية
295	220	169	165	126	73	71	المنح
608	491	384	341	275	216	192	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
84	74	62	51	49	44	41	الأجور
18 -	19 -	8 -	4	2 -	21 -	20 -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام 2008 الدولار 550 فرنك رواندى وعام 2007 الدولار يعادل 585 فرنك .

- وتحقق موازنة رواندا عجزا في معظم السنوات وتشكل المنح جانبا كبيرا من إيرادات الموازنة حتى أنه فاق الإيرادات الضريبية في عام 2008 . وتقدم دول غربيه مساعدات لرواندا بسبب النزاعات الأهلية المسلحة بها نتيجة سيطرة قبائل التوتسي الأقل عددا على الثروة . والتي تقل معدلاتها لدى الغالبية من السكان وهم قبائل التوتسي .

- ورواندا إحدى بلدان وسط أفريقيا والتي حصلت على استقلالها في سنة 1962 وكانت قسماً من مستعمرة شرقي أفريقيا الألمانية مثل جارتها بورندي . ثم وضعتها الأمم المتحدة تحت الانتداب البلجيكي بعد الحرب العالمية الأولى . واللغة الرسمية هي لغة الكينا روندا والفرنسية ويتحدث المسلمون بها اللغة السواحلية .

ويتكون أغلب سكانها من زنوج البانتو أو ما يطلق عليهم بانتو البحيرات . وأشهرهم مجموعة الهوتو (الياهوتو) ويشكلون حوالي 80% من سكان البلاد . وهم أصل سكان رواندا والجماعة الثانية التتسي ونسبتهم 10% ويشكلون الطبقة الأرستقراطية . وباقي السكان من جماعات التوا ومن الأقزام إلى جانب أقلية مهاجرة . وقد سادت الإضرابات بين التوتسي والهوتو عقب الاستقلال وهي ثورات الأغلبية ضد الأقلية .

وينتشر الإسلام بين التوتسي والهوتو والأقلية المهاجرة وقد وصلها الإسلام عن طريق التجار المسلمين و الطرق الصوفية الذين توغلوا في قلب أفريقيا قادمين من شرقها عندما ازدهرت دولة آل بوسعيد العمانيه في شرقي أفريقيا .

وتعد رواندا من أقليم الكونغو الكبير هي ودولة بوروندي إذ قسم الاحتلال البلد إلى دولتين بروندي ورواندا . وتعد رواندا منبع نهر النيل العظيم . وتوجد بها جاليات عربية ومسلمة. ويعد الاستقرار والسلم الأهلي نادر الحدوث في كل من

بروندي ورواندا بالذات في القرن الماضي . إذ دارت عدة حروب قبلية كان السبب المباشر فيها التدخل البلجيكي في شؤون السكان ورفع شأن بعض الفئات من التوتسي على حساب باقي السكان في بعض الأحيان. ومن ثم كسب ود الهوتو الأكثرية والدفع بهم للأخذ بالثأر القبلي من جميع التوتسي والتي نتج عنها مذابح عامى 1993 - 1994 . وكان رد فعل البلجيكين والأوروبيين إجلاء رعاياهم وعدم التدخل والصمت المطبق سياسيا واعلاميا على المذبحة التي تعرض لها زهاء 800 ألف من التوتسي حسب تقديرات الأمم المتحدة . وهكذا كانت الحرب الأهلية سببا رئيسا في تأخر البلاد الاقتصادى والاجتماعى .



اقتصاد ارتيريا



- تحتل اريتريا المركز التاسع بين دول حوض النيل من حيث الناتج المحلى الاجمالى حسب سعر الصرف الرسمى والبالغ 1ر65 مليار دولار . كما تحتل المركز التاسع أيضا في التجارة الخارجية السلعية بين دول الحوض بنحو 614 مليون دولار فقط . كذلك تحتل المركز العاشر في عدد السكان والمركز الثامن في المساحة الجغرافيه والبالغه 118 ألف كيلو متر

مربع . ويحدها من الشمال السودان ومن الشرق البحر الأحمر ومن الجنوب أثيوبيا وجيبوتي ومن الغرب السودان .

أبرز المنتجات الزراعية لاريتريا هى : السرغوم والعدس والخضروات والذره والقطن والتبغ والسيزال والماشية والماعز والأسماك . . وأبرز المنتجات الصناعية هى : تجهيز المواد الغذائيه والمشروبات والملابس والمنسوجات والملح والأسمنت والصناعات الخفيفه .

التجارة السلعية والخدمية لاريتريا - مليون دولار أمريكي -

2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
15	11	11	11	7	52	19	صادرات سلعية
515	505	495	480	433	538	423	واردات سلعية
500 -	494 -	484 -	469 -	426 -	486 -	404 -	ميزان تجاري
					118	113	صادرات خدمية
					25	28	واردات خدمية
					93	85	ميزان خدمي

— المصدر التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية لعام 2008

- تتميز الصادرات السلعية لاريتريا بالصغر الشديد بسبب الاستهلاك المحلي لمعظم الانتاج .
 وضعف المكون التكنولوجي لتلك الصادرات التي تميل الى المواد الخام . وعلى الجانب الآخر
 ترتفع الواردات بشكل وسع فجوة العجز التجاري الى درجه ملحوظة من خلال تدني نسبة
 الصادرات السلعية الى الواردات السلعية لتصل الى 9ر2% عام 2007 . وختل بيانات تقارير
 منظمة التجارة العالميه من بيانات التجاره الخدميه لاريتريا منذ عام 2002 .

ميزان المدفوعات لأريتريا- مليون دولار أمريكي -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
363-	358-	354-	486-	550-	470-	327-	ميزان تجارى
20-	26-	27-	50-	49-	62-	59-	ميزان خدمات
13-	13-	9-	9-	15-	10-	6-	صافى الدخل
353	348	346	549	607	626	442	صافى تحويلات
44-	49-	43-	4	7-	84	50	ميزان حساب جارى

- المصدر : African statistical Yearbook 2009

- تخلو تقارير صندوق النقد الدولى من أية بيانات عن ميزان المدفوعات لأريتريا . وتشير بيانات بنك التنمية الأفريقى الى وجود عجز بمعظم الموازين الفرعية داخل ميزان المدفوعات . بداية من الميزان التجارى السلعى والميزان التجارى الخدمى وميزان الدخل . وتسبب صافى ميزان التحويلات بما يشمله من تحويلات خاصة ورسميه فى تغطية كل تلك النوعيات من العجز . مما أسفر عن فائض بميزان المعاملات الجارية فى بعض السنوات . إلا أنه مع انخفاض قيمة صافى التحويلات فى بعض السنوات الأخرى فقد تحول ميزان المعاملات الجارية خلال تلك السنوات الى العجز .

وأبرز سلع التصدير لأريتريا هى : الماشية والسرغوم والمنسوجات والمواد الغذائية ومنتجات الحرف اليدويه . ويشير التوزيع النسبى لتوجه الصادرات الى توجه نسبة 31ر7% منها الى الهند و18ر6% الى ايطاليا و11ر9% لكينيا و11ر5% للصين و5ر4% لفرنسا .

وأبرز سلع الواردات لأريتريا هى : الآلات ومنتجات البترول والمواد الغذائية

والسلع المصنعه .ويشير التوزيع النسبي للواردات الى قدوم نسبة 16ر9 % منها من ايطاليا و15ر7 % من الامارات العربية و13 % من الصين . و4ر9 % من الهند و6ر7 % من أمريكا و6 % من ألمانيا و5 % من تركيا .

عدد السياح الواصلين الى اريتريا حسب جهات قدومهم - بالآلاف سائح -

2006	2005	2004	2003	2002	
78	83	87	80	101	الاجمالى من العالم
4	3	5	3	8	من أفريقيا
1	2	3	2	2	من الأمريكتين
6	8	10	8	8	من أوروبا
2	2	2	2	2	من شرق وجنوب شرق آسيا
3	3	2	3	3	من جنوب آسيا
3	4	4	3	4	من غربي آسيا
59	60	61	59	74	من أقاليم غير محدده

- تتدنى أعداد السياحة الواصله الى اريتريا مع اتجاهها الى التراجع . وتعد حالة الصراعات الداخلية سببا رئيسيا في تدنى وصول السياح . الى جانب التوترات المستمرة على الحدود في ظل استمرار الخلاف الاريترى الأثيوبي . والاتهامات الغربية لاريتريا بدعم الحركات الاسلاميه المناوئة للحكومة الصوماليه . وهو ما يضعها موضع شك من جانب الدول الغربية . مما يعطى صوره اعلاميه سلبية عنها تؤثر في إحجام السياح عن التفكير في التوجه إليها .

- وختلت تقارير بنك التنمية الافريقى من أية بيانات عن الموازنة الحكوميه لاريتريا . وفيما يخص سعر صرف النافكا الاريترية فان الدولار الأمريكى عام

2008 كان يعادل 15ر38 نافكا وعام 2007 كان الدولار يعادل 15ر5 نافكا .

- على إثر تصاعد حملات القمع والإرهاب عام 1958 في إريتريا اضطّر عدد كبير من العمال الإريتريين إلى الهجرة إلى الأقطار المجاورة . وبادر عدد منهم إلى تأليف تنظيم ثوري حمل اسم حركة التحرير الإريترية واتخذ قاعدة له في بور سودان . وسرعان ما امتدت الخلايا السرية لهذا التنظيم إلى الكثير من المدن الإريترية. ثم شهد عام 1960 أول تأليف لجهة التحرير الإريترية بين العمال والطلبة الإريتريين في المشرق العربي . وانتقل نشاطه في العام التالي إلى جبال إريتريا إثر الانتفاضة التي قادها حامد إدريس عواتي في 1 سبتمبر 1961 مع بضعة مقاتلين يحملون بنادق إيطالية عتيقة .

وقد تبنت الجبهة تلك الانتفاضة لتحولها في مدى سنوات قليلة إلى ثورة مسلحة منظمة انسجاماً مع أهداف التحرير التي حددها دستور الجبهة . وفي مقدمتها الاستقلال الوطني الكامل عن طريق الكفاح المسلح المدعم بجهود سياسية ودبلوماسية في الخارج. واختار المؤسسون أن يكون إدريس محمد آدم أول رئيس للجنة التنفيذية للجبهة. وقد تطور الكفاح المسلح بإمكانات ذاتية بسيطة وبدعم من بعض الأقطار العربية . وفي مقدمتها سورية إلى مقاومة حملات قمع وإبادة إثيوبية شرسة شملت مئات الألوف من الضحايا الإريتريين. واتسمت بعض تلك الحملات باتباع سياسة الأرض المحروقة للقضاء على المحاصيل الزراعية وقتل المواشي . وإبادة المواطنين بالجملة من دون تمييز. كما حدث في حملات أعوام 1967 و1970 و1974 و1975 على التوالي .

فشردت أعداداً كبيرة من الإريتريين في الصحارى والغابات وعبرت أعداد أخرى الحدود إلى السودان . الأمر الذي أدى إلى نشوء مشكلة اللاجئين الإريتريين

هناك . في حين سيطرت حركة المقاومة الإريترية على معظم الريف الإريترى وتمكنت من تحرير بعض المدن . وكانت سيطرة جبهة التحرير تتسع أو تقتلص بحسب ظروف المواجهة وتطوراتها. وفي هذا السياق عقدت حركة المقاومة الوطنية الإريترية أكثر من مؤتمر لها في الأراضي المحررة . ولم تنج من التعدد والانقسامات التي فرضتها المعاناة الداخلية ورواسب المجتمع والتدخلات الخارجية أحياناً.

وتحالفت الجبهة الشعبية بزعامة أفورقي مع المعارضين الإثيوبيين بزعامة ميلس زيناوي تحت رعاية الإدارة الأمريكية . في مؤتمر عقد بلندن نسق له وليام كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية . وذلك لإسقاط نظام مانجستو في اثيوبيا وانتهى المؤتمر باتفاق رعته واشنطن يقضي باعتراف إثيوبيا بحق تقرير المصير للشعب الإريترى على أن يختار بين الوحدة والانفصال . مقابل أن يلتزم أفورقي بدعم زيناوي في سعيه للتغلب على منائيه السياسيين وتولي السلطة في اثيوبيا . وأن تسمح إريتريا عندئذ باستخدام إثيوبيا ميناء عصب وكذا مصوع للأغراض التجارية.

ونجح الطرفان في إسقاط مانجستو في مايو 1995 وتولى زيناوي حكم إثيوبيا . ومن هنا أعلن استقلال إريتريا في 25 مايو 1991 . وتشكلت حكومة مؤقتة أجرت استفتاء عاما على الاستقلال تحت إشراف الجامعة العربية والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية . وجاءت نتيجة الاستفتاء 99% للاستقلال فأصبحت إريتريا دولة مستقلة ذات سيادة في 23 مايو 1993 ثم انتخب أسيااس أفورقي رئيسا للبلاد.

دخلت إريتريا صراعاً مع اليمن بسبب احتلال القوات الإريترية أرخبيل حنيش

الكبرى اليمنية في البحر الأحمر . ذات الأهمية الاستراتيجية لوقوع الجزر في طريق الملاحة البحرية بين مضيق باب المندب وقناة السويس. وعلى الرغم من الإتفاق على معالجة المسألة سلمياً في 3 مايو 1996. فقد استمر احتلال الجزر حتى حكمت محكمة العدل الدولية بتبعيةها لليمن في أكتوبر عام 1998. وكان اليمن قد قدم الكثير لبناء الدولة الارتيرية الحديثة من خلال الدعم المادي والمعنوي .



اقتصاد بورندي



تحتل بورندي المركز العاشر والأخير بين دول حوض النيل العشرة من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي حسب سعر الصرف الرسمي بنحو 1ر2 مليار دولار . كما احتلت المكان الأخير أيضا في حجم التجارة الخارجيه السلعيه والبالغه 422 مليون دولار . وشمل احتلال المركز الأخير كلا من الصادرات السلعيه البالغه 79 مليون دولار والواردات السلعيه البالغه 343 مليون دولار عام 2008 . وفي عام 2008 احتلت بورندي المركز التاسع بين دول حوض النيل في التجارة الخدميه بنحو 176 مليون دولار حسب بيانات منظمة التجارة العالميه .

وشغلت بورندي المركز التاسع في عدد السكان بين دول حوض النيل بنحو تسعة ملايين نسمة والمركز التاسع أيضا في المساحة الجغرافية . ويحدها من الشمال رواندا ومن الشرق تنزانيا ومن الجنوب تنزانيا ومن الغرب الكونغو الديموقراطيه .

الناتج المحلي الاجمالي لبورندي - مليار فرنك بورندي -

2007	2006	2005	2004	
442	422	390	222	الزراعة
99	89	84	99	التصنيع
8	8	7	7	الكهرباء والغاز والمياه
52	46	41	40	البناء
44	39	35	39	تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق
47	41	37	41	النقل والاتصالات
221	199	181	199	الاداره العامه والدفاع
33	29	26	29	الخدمات الأخرى
945	872	802	675	الناتج المحلي الاجمالي بتكلفة العوامل / أسعار ثابتة
68	62	59	73	اضافة : ضرائب مباشره- ضرائب على المنتجات ناقص الدعم

المصدر : African statistical yearbook 2009

- ظل الناتج المحلي الاجمالي البورندي مستمرا في الارتفاع ما بين عامي 2000 و 2007 بلا انقطاع . وظل قطاع الزراعة يستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج يليه قطاع الاداره العامه والدفاع فقطاع التصنيع ثم البناء .

وتضمن التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي استحواز الزراعة على نسبة 46ر8 % من الناتج والصناعة على نسبة 16ر8 % والخدمات على 36ر5 % . كما تضمن التوزيع النسبي لقوة العمل إشتغال كثر من 90 % من السكان بالزراعة

والباقي بالصناعة والخدمات .

وأبرز المنتجات الزراعية لبورندى هي : البن والقطن والشاي والذره والبطاطا والموز ولحوم البقر والحليب والجلود . وأبرز المنتجات الصناعية هي : السلع الاستهلاكية الخفيفة والبطانيات والأحذية والصابون وتجهيز الأغذية وتجميع المكونات المستورده .

ميزان المدفوعات لبورندى - مليون دولار أمريكي -

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
صادرات سلعيه	39	31	38	48	57	59	53
واردات سلعيه	108	105	130	145	189	245	258
صادرات خدميه	5	8	7	16	35	35	31
واردات خدميه	38	43	45	87	134	202	177
دخل محصل	2	1	1	1	3	5	9
دخل مدفوع	16	13	19	21	21	13	15
تحويلات داخله	10	13	20	24	27	41	82
تحويلات خارجيه	3	3	4	3	3	3	0,4
حساب	..	1 -	1 -	18	24	46	79

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رأسمال							
استثمار أجنبي داخل	0,6	..	0,5
استثمار أجنبي خارج
استثمار محفظة داخل
استثمار محفظة خارج
استثمارات أخرى داخله	28 -	36 -	30 -	1 -	4 -	15	9 -
استثمارات أخرى خارجه	24 -	4	20	22	8	30	34
السهو والخطأ	31 -	2	14 -	19 -	80 -	4	35 -
الميزان الكلى للمدفوعات	144 -	150 -	196 -	190 -	293 -	289 -	273 -

- وتشير بيانات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي الى وجود عجز

مزمّن بكلا من الميزان التجارى السلعى والميزان التجارى الخدمى وميزان الدخل . ونظرا لانخفاض قيمة التحويلات وتدنى قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر الوارد وعدم وجود استثمار حافظة وارد . فهناك عجزا مستمرا بالميزان الكلى للمدفوعات لبورندى .

وأبرز سلع التصدير هى : البن والشاى والسكر والقطن والجلود . ويشير التوزيع النسبى لتوجه الصادرات الى اتجاه نسبة 22ر3 % منها الى اليابان و11ر4 % الى ألمانيا و7ر5 % الى باكستان و4ر7 % الى رواندا و4ر4 % الى السودان .

وأبرز سلع الواردات لبورندى هى : السلع الرأسمالية والمشتقات والمواد الغذائية . ويشير التوزيع النسبى للواردات الى قدوم نسبة 18ر3 % منها من السعوديه . و7ر10 % من كينيا و9ر7 % من بلجيكا و8ر5 % من فرنسا و1ر5 % من أوغندا و9ر4 % من الصين و5ر4 % من الهند و3ر4 % من ألمانيا .

عدد السياح الواصلين الى بورندى حسب جهات قدومهم - بالآلف سائح -

2006	2005	2004	2003	2002	
201	148	133	74	74	الاجمالى من العالم
141	49	1	25	25	من أفريقيا
4	10	6	2	2	من الأمريكتين
32	29	29	8	6	من أوروبا
10	4	5	1	1	من شرق وجنوب شرق آسيا
14	55	92	38	40	من أقاليم غير محدد

- تمثل البلدان الأفريقيه الرافد الأول للسياحة الوارده الى بورندى تليها الدول الأوربية . وتمثل العوامل المحلية من الصراعات العرقية التى نجم عنها فرار الآلاف

من اللاجئين الى دول الجوار صورة سلبية . مازالت عالقہ بالأذهان تقلل من اتخاذ قرار السفر الى بورندي . كما تمثل العوامل الجغرافية أحد العوامل لكونها دولة بريه ليس لها حدود بحريه .

الموازنة الحكوميه لبورندي - مليار فرنك بورندي -

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
494	414	344	262	255	185	144	اجمالى الإيرادات والمنح
213	183	163	159	134	121	105	إيرادات ضريبية
16	15	15	13	13	16	14	إيرادات غير ضريبية
265	216	165	90	108	49	25	المنح
502	408	361	316	291	225	152	اجمالى الانفاق وصافى الاقتراض
126	114	94	73	59	54	46	الأجور
8 -	6	17 -	54 -	36 -	40 -	8 -	الفائض أو العجز بالموازنة

- سعر الصرف عام 2008 الدولار الأمريكى يعادل 1198 فرنك بورندي وعام 2007 الدولار يعادل 1065

فرنك .

- حققت الموازنة الحكوميه لبورندي عجزا فى معظم السنوات . وتوفقت الإيرادات من المنح على الإيرادات الضريبية بينما تدنى نصيب الإيرادات غير الضريبية . وتلقى الحرب الأهلية مابين قبيلتى الهوتو والتوتسى أعباء إضافية على نفقات الأمن العام بالموازنة المصابة أصلا بالعجز .

- ومنذ استقلالها عن فرنسا عام 1962 وبوروندي تحكمها أقلية التوتسي.

ولدى إجراء أول انتخابات ديمقراطية عام 1993 فاز زعيم حزب الهوتو ملكيور نداداي فأصبح أول رئيس من الأغلبية الهوتو . وبعد عدة أشهر قامت مجموعة من الضباط التوتسي بإسقاط طائرته واندلعت حرب أهلية انتهت ببقاء السلطة في يد أقلية التوتسي . وتحت إلحاح دولي قَبِلَ الزعيم الجنوب أفريقي نلسون مانديلا على مفض ترؤس لجنة المصالحة لفترة . ثم انسحب لرفض التوتسي مبدأ لكل شخص صوت الذي كان سيني احتكار أقلية التوتسي للسلطة . ومن هنا تعد الصراعات العرقية من أبرز عوامل التراجع الاقتصادي والاجتماعي لبورندي .

وتعتبر بوروندي من أكثر مناطق أفريقيا ازدهماً بالسكان إذ تجاوز عدد سكانها التسعة ملايين نسمة . وهو عدد كبير بالنسبة لمساحتها البالغة 27 ألف كيلو متر مربع . لذا ترتفع كثافة السكان بها . وينتمي السكان إلى ثلاثة مجموعات عرقية . أبرزها الجماعات الرنجية من قبائل الهوتو ويشكلون أكثر من ثلاثة أرباع سكان بوروندي وتعمل هذه الجماعات في الزراعة . والمجموعة الثانية تتكون من قبائل التوتسي وتنتمي إلى أصول حامية اختلطت بالزنج وتشكل حوالي 15% من جملة السكان . والمجموعة الثالثة من الأقزام ونسبتها ضئيلة ويضاف إلى ما سبق جماعات مهاجرة تشكل أقلية من مالي والسنغال وغينيا ومن الهند ومن باكستان ثم من جالية عربية.. وتعد السواحلية لغة التجارة في بوروندي ويلم بها معظم السكان وتتضمن السواحلية 60% من المفردات العربية .



الباب الثالث

•
الواقع الاجتماعي
لدول حوض النيل



دول الحوض في قائمة التنمية البشرية الدولية

يعد ترتيب الدول حسب معيار التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الانمائي للأمم المتحدة . مؤشرا عن متوسط عناصر ثلاثة تخص مستوى الدخل والصحة والتعليم في بلدان العالم . وكان ترتيب دول حوض النيل في مؤشر التنمية البشرية لعام 2009 والذي تضم 182 دولة . مجيء مصر برقم 123 دوليا وترتيب كينيا 147 وترتيب السودان 150 . وتنزانيا برقم 151 وترتيب أوغندا 157 واريتريا برقم 165 ورواندا بترتيب 167 . وأثيوبيا بترتيب 171 وبورندي برقم 174 وترتيب الكونغو الديمقراطية 176 بالمركز الأخير بين دول حوض النيل . وقبل المركز الأخير لدول العالم بست دول فقط هي : بوركينا فاسو ومالي وأفريقيا الوسطى وسيراليون وأفغانستان والنيجر .

وكان ترتيب دول حوض النيل بمؤشر التنمية البشرية الدولي عام 2008 من بين 179 دولة شملها المؤشر . قد تضمن احتلال مصر المركز 116 وترتيب كينيا 144 وترتيب السودان 146 . وتنزانيا برقم 152 وأوغندا برقم 156 وترتيب اريتريا 164 وترتيب رواندا 165 . وترتيب اثيوبيا 169 وترتيب بورندي 172 وترتيب الكونغو الديمقراطية 177 أى قبل المركز الخير بدولتين هما افريقيا الوسطى وسيراليون . وهكذا تضمنت قائمة الدول العشرين الأخيره بالمؤشر خمس دول من دول حوض النيل .

وكانت قائمة الأمم المتحدة للدول الأقل نموا على مستوى العالم والبالغ عددها 34 دولة . قد تضمنت أربع دول من دول حوض النيل هي : بورندي والكونغو الديمقراطية واريتريا وأثيوبيا .

حالة السكان بدول الحوض

- شهدت دول الحوض معدلات نمو سكاني مرتفعه كان أعلاها في بورندي والكونغو الديموقراطية . وأثيوبيا ورواندا وأوغندا وكينيا والسودان وتنزانيا ومصر . وكان معدل المواليد لكل ألف من السكان 47ر8 مولود في أوغندا و43ر66 مولود في اثيوبيا و42ر6 مولود في الكونغو الديموقراطية . و41ر4 مولود في بورندي و39ر7 مولود برواندا و36ر6 مولود في كينيا و34ر3 بتنزانيا . و34ر2 مولود باريتريا و33ر7 مولود بالسودان و21ر7 مولود لكل ألف نسمة بمصر .

وتضمن الترتيب العالمى لمعدل المواليد من السكان احتلال أوغندا المركز الثالث عالميا . وأثيوبيا المركز التاسع عالميا والكونغو الديموقراطية المركز العاشر دوليا . وبورندي المركز الرابع عشر ورواندا المركز الثامن عشر وكينيا الحادى والثلاثين . وتنزانيا الثامن والثلاثين واريتريا المركز التاسع والثلاثين والسودان الثالث والأربعين ومصر المركز الثامن والثلاثين . وهو ما يشير الى زيادة معدلات النمو السكانى بشكل ملحوظ في غالب دول الحوض .

- وبلغ معدل الوفيات لكل ألف من السكان 14 حالة وفاة في رواندا و12ر9 حالة في السودان و12ر67 في بورندي . و11ر59 في تنزانيا و12ر09 في أوغندا و11ر6 في الكونغو الديموقراطية و11ر55 حالة في اثيوبيا و9ر7 بكينيا و8ر4 في اريتريا و5ر1 حالة وفاة لكل ألف من السكان في مصر .

وشمل الترتيب العالمى لمعدل الوفيات مجيء رواندا بالمركز الثالث والعشرين والسودان الحادى والثلاثين . وبورندي بالمركز الرابع والثلاثين وتنزانيا بالمركز الخامس والثلاثين عالميًا وأوغندا بالمركز السابع والثلاثين . والكونغو الديموقراطية

بالمركز الحادى والأربعين واثيوبيا الثانى والأربعين وكينيا بالمركز التاسع والستون . واريتريا الثامن والتسعين ومصر بالمركز الثامن والثمانين بعد المائه . وهو مايشير الى تحسن جزئى بمعدلات الوفيات بالمقارنه لدول العالم إلا أنها بشكل عام تعاني من ارتفاع معدل الوفيات .

- وكان معدل وفيات الرضع قد بلغ 82ر4 وفاة لكل ألف مولود حى فى السودان و 81ر6 حالة وفاة فى رواندا . و81ر2 حالة وفاة فى الكونغو الديموقراطيه و80ر8 حالة فى اثيوبيا و 69ر3 وفاة فى تنزانيا . و64ر8 وفاة فى أوغندا و59ر6 حالة فى بورندى و54ر7 فى كينيا . و43ر3 فى اريتريا و27ر3 حالة وفاة لكل ألف مولود حى فى مصر .

وتضمن الترتيب العالمى لمعدل وفيات الرضع مجيء السودان بالمركز السادس عشر عالميا . ورواندا بالمركز السابع عشر دوليا والكونغو الديموقراطيه بالمركز التاسع عشر . واثيوبيا بالمركز العشرين وتنزانيا بالمركز السادس والعشرين وأوغندا الثالث والثلاثين دوليا وبورندى الثامن والثلاثين . وكينيا الرابع والأربعين واريتريا الثانى والستين ومصر بالمركز الحادى والثمانين دوليا لمعدل وفيات الرضع .

معدل المواليد والوفيات لكل ألف شخص بدول حوض النيل

	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	اريتريا	بورندى
الولادات الخام	24	32	39	38	40	47	50	44	40	47
الوفيات الخام	6	10	12	13	13	14	18	17	9	16
زيادة السكان	18	23	28	29	27	32	29	17	25	24

- وكانت معدلات النمو السكانى عام 2009 قد بلغت أقصاها بدول الحوض

في بورندي بنسبة نمو 3ر28 % . وفي الكونغو الديمقراطية بنسبة نمو 3ر21 % ونفس النسبة في أثيوبيا وفي رواندا بنمو 2ر78 % وكينيا بنمو 2ر69 % . واريتريا بنمو 2ر78 % وأوغندا بنمو 2ر69 % والسودان بنمو 2ر14 % وفي تنزانيا بنمو 2ر04 % وكان أدناها بمصر بنمو 1ر64 % لمعدل النمو السكاني عام 2009 .

وتضمن الترتيب الدولي لدول الحوض بين دول العالم من حيث النمو السكاني مجيء بورندي بالمركز السابع دوليا . والكونغو الديمقراطية بالمركز الثامن دوليا وأثيوبيا بالمركز التاسع . ورواندا بالمركز السابع عشر وأوغندا الرابع والعشرين وكينيا الخامس والعشرين عالميًا. واريتريا التاسع والعشرين والسودان الثامن والأربعين وتنزانيا بالمركز السادس والستون ومصر بالمركز الحادي والثمانين بين دول العالم . وهو مايوضح معدلات النمو العالية للسكان بمعظم دول الحوض .

العمر المتوقع عند الولادة بدول حوض النيل - سنه -

بورندي	اريتريا	رواندا	كونغو د	أوغندا	تنزانيا	اثيوبيا	كينيا	السودان	مصر	
52ر1	61ر8	50ر5	54ر4	52ر7	52	55ر4	57ر9	51ر4	72ر1	عمر متوقع
202	179	206	194	200	203	192	188	204	120	ترتيب دولي
51ر2	59ر7	49ر3	52ر6	51ر7	50ر6	52ر9	57ر5	50ر5	69ر6	للذكور
53	63ر9	51ر8	56ر2	53ر8	53ر5	58	58ر2	54ر4	74ر8	للإناث

- تشير متوسطات العمر المتوقع عند الولادة بدول حوض النيل الى تدنى ذلك المتوسط بمعظم بلدان الحوض . وهو ما ترتب عليه احتلالها مراكز متأخرة بالترتيب الدولي لذلك المعيار بين بلدان العالم . حيث تأخر ترتيب خمس بلدان عن المراكز المائتين الأولى وفيما عدا ترتيب مصر الواقع بالمركز العشرين بعد المائة فقد تأخر ترتيب كل بلدان الحوض الى ما بعد المركز 179 دوليا . وهو أمر مرتبط بمدى توافر سبل الوقايه والرعايه الصحيه والتغذيه والوعى الصحى والغذائى فى بلدان

الحوض .

وكان واضحا تفوق العمر المتوقع للإناث عن الذكور في كل بلدان حوض النيل . وهو ما يرتبط بطبيعة التقاليد المحلية التي تعطي الإناث حماية اجتماعيه خاصه . حيث يكفل الرجال النساء سواء في صورة الأم أو الزوجه أو الإبنه أو الجده وأحيانا الأخت والقريبه عائليا كالخالة والعمه . ومع ظروف أسواق العمل والتي تفضل عمل الذكور عن الإناث .

الهيكل العمرى لسكان دول حوض النيل - % -

هيكل عمرى	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	اريتريا	بورندى
14 - 0	31ر4	40ر7	42ر3	46ر1	43	50	46ر9	42ر1	42ر2	46ر2
15 - 64	63ر8	56ر8	55ر1	51ر2	54ر1	47ر9	50 ر 6	55ر4	53ر7	51ر3
65 فأكثر	4ر8	2ر5	2ر6	2ر7	2ر9	2ر1	2ر5	2ر4	3ر6	2ر5

- يشير الهيكل العمرى لسكان دول حوض النيل الى التفوق النسبى للشريحة العمرية مابين

15 عاما الى 64 عاما . والتي تمثل قوة العمل وتؤهل تلك البلدان للاستفادة بها في عمليات التنمية . وكانت أعلى النسب في مصر بنسبة 63ر8 % وأدناها في أثيوبيا بنسبة 51ر2 % . ولم يشذ عن تفوق تلك النسبة سوى أوغندا التي تفوقت بها نسبة الشريحة العمرية مابين يوم وحتى 14 عاما والتي تمثل مرحله الطفوله والدراسة الأساسية . أما مرحلة الشيخوخة لأكثر من 65 عاما فكانت الأقل بين الشرائح العمرية الثلاث في كل الدول . وكان أعلى نصيب نسبى لها في مصر وأقل نسبه في رواندا . ويرتبط ارتفاع النسبة لكبار السن بالمستوى الصحى الذى يؤهل السكان للوصول إلى تلك المرحلة العمرية المتقدمة .

تطور معدل الخصوبة بدول حوض النيل ما بين 1970 - 2007

	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	اريتريا	بورندي
1970	6ر2	6ر6	8ر1	6ر8	6ر8	7ر1	6ر4	8ر2	6ر6	6ر8
1990	4ر4	6	5ر9	6ر8	6ر1	7ر1	6ر7	7ر6	6ر2	6ر8
2007	2ر9	4ر3	5	5ر3	5ر2	6ر5	6ر7	5ر9	5ر1	6ر8

- شهد معدل الخصوبة تراجعاً في معظم دول الحوض ما بين عامي 1970 و 2007 فيما عدا ثباته في بورندي وارتفاعه في الكونغو الديمقراطية . وهكذا فإن الأمهات يحاولن تعويض الوفيات الناجمة عن الحروب الأهلية من خلال كثرة الإنجاب . ويعود تراجع معدل الخصوبة في بعض أسبابه الى التثقيف الصحي للأمهات وتبيان مخاطر تكرار حالة الحمل على صحتها .

- وبلغ معدل الخصوبة الكلي بدول حوض النيل 6ر77 طفل لكل إمراه في أوغندا و6ر33 طفل في بورندي . والكونغو الديمقراطية 6ر2 طفل و6ر12 طفل بأثيوبيا وفي رواندا 5ر25 طفل . و7ر4 طفل باريتريا و5ر6 بكنيا و4ر48 بالسودان و4ر46 بتنزانيا و2ر66 طفل لكل امرأه بمصر .

وتضمن الترتيب العالمي لمعدل الخصوبة الكلي بالنسبة لعدد الأطفال لكل إمراه مجيء أوغندا بالمركز الثالث دولياً . وبورندي بالمركز السادس عالمياً والكونغو الديمقراطية التاسع واثيوبيا الحادي عشر . ورواندا الثاني عشر واريتريا الخامس والثلاثين وكينيا الثامن والثلاثون والسودان التاسع والثلاثين . وتنزانيا المركز الأربعين ومصر بالمركز الخامس والثمانين لمعدل الخصوبة الكلي لكل إمراه .

وهو ما يشير الى معدلات قياسية دوليه للإنجاب ببعض دول الحوض تعود بعض أسبابها لمحاولة تعويض السكان المحليين لنسبة ارتفاع الوفيات بتلك البلدان خاصة في بلدان النزاعات العرقية والحروب الداخليه . وهى البلدان التى احتلت

أيضا مراكز متقدمه دوليا في مؤشرات معدل وفيات الرضع . بسبب تدنى المستوى الصحى
ببعض البيئات الريفية أو بسبب النزاعات الأهلية التى تؤدى لضعف الاستقرار والترحال .

معدل الذكور للإناث عند الولادة بدول حوض النيل

عند الولادة	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	اريتريا	بورندى
1ر05	1ر50	1ر02	1ر03	1ر03	1ر03	1ر03	1ر03	1ر03	1ر03	1ر03
تحت 15	1ر05	1ر04	1ر01	1	1	1ر01	1ر01	1ر01	1ر01	1ر01
64-15	1ر02	1ر01	1ر01	0ر96	0ر97	1ر01	0ر99	1	0ر96	0ر99
فوق 65	0ر74	1ر07	0ر84	0ر75	0ر76	0ر71	0ر68	0ر66	0ر84	0ر66
اجمالى السكان	1ر02	1ر03	1	0ر97	0ر98	1	0ر99	0ر99	0ر98	0ر99

- تشير معدلات نسبة الذكور الى الإناث بدول حوض النيل الى تفوق نسبة الذكور بدرجة طفيفة . والى وجود نوع من التوازن بين كلا الجنسين فى كل بلدان حوض النيل . والملاحظ ارتفاع نسبة الذكور فى المراحل الأولى للولادة ثم تراجع نسبتهم الى الإناث كلما تقدم بهم العمر . حتى تقل نسبتهم بدرجة ملحوظة فى مرحلة فما فوق سن الخامسة والستين . ويرتبط ذلك بتعرض الرجال لمخاطر أكبر نتيجة ممارستهم للعمل وتصديهم لمسؤوليات الحروب الأهلية مما يعرضهم لمخاطر أعلى من النساء . ومن هنا نجد أدنى نسب للرجال فى بلدان مثل بورندى ورواندا والكونغو الديموقراطية التى شهدت حروبا أهلية .

■ سكان الحضر :

- وفيما يخص نسبة سكان الحضر من بين مجموع السكان بدول حوض النيل فهى تبلغ أعلاها بمصر بنسبة 43 % من السكان ونفس النسبة بالسودان . تليها الكونغو الديموقراطية بنسبة 34 % ثم تنزانيا بنسبة 25 % وكينيا بنسبة 22 %

واريتريا 21 % . ورواندا 18 % واثيوبيا 17 % وأوغندا 13 % وفي المؤخره جاءت بورندى بنسبة 10 % . ويرتبط ذلك بالطبيعه الزراعيه لتلك البلدان واشتغال النسبة الأكبر من العماله بالزراعه .

وبالنسبة لمعدل التغير السنوى للتحضر بالانتقال من الريف للحضر ما بين عامى 2005 و2010 . فقد بلغت النسبة أعلاها في بورندى بنسبة 6ر8 % واريترى 4ر5 % والكونغو الديمقراطيه 1ر5 % . و4ر4 % بأوغندا و3ر4 % بكلا من السودان واثيوبيا و2ر4 % بكل من رواندا وتنزانيا . و8ر1 % بمصر لمعدل التغير السنو للتحضر بالانتقال من الريف للحضر .

ويرتبط الانتقال من الريف للحضر بتوافر فرص العمل والرغبه فى التحول من العمل الزراعى الأكثر مشقه الى العمل بالخدمات الأقل مجهودا والأكثر دخلا . وانتقال الأبناء الى المراحل الدراسيه الجامعيه . وكذلك الأسر الجديده من المتعلمين التى تفضل الاقامه فى بيئات صحية أفضل . خاصة مع تركيز الاهتمام الحكومى بالحضر بدرجة أعلى حيث يسكن به أصحاب الأصوات الأعلى سياسيا . وأصحاب المناصب العليا بالحكومه والجيش والشرطة . وهى الفئات الأكثر استفادة من النظم الحاكمه بحكم الاستفادة المتبادلله فيما بينها وبين النظام الحاكم .

■ مياه الشرب :

نسبة استخدام السكان لمياه الشرب من مصادر محسنه بدول الحوض %

	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	اريتريا	بورندى
عام	98	70	57	42	55	64	46	65	60	71
حضر	99	78	85	96	81	90	82	82	74	84
ريف	98	64	49	31	46	60	29	61	57	70

— تشير نسب استخدام السكان لمياه الشرب من مصادر محسنه الى تدنى النسبة

في معظم بلدان دول الحوض . وتقل النسبة بالريف عن الحضر . مع الأخذ في الاعتبار أن النسبة المذكورة لاتعنى فقط وجود حنفيات للمياه داخل البيوت . وإنما يتسع التعريف الى الحصول على المياه النقيه ولو خلال الحنفيات العموميه بالشوارع سواء بالحضر أو بالريف . خاصة وأنه حتى في حالة وجود مواسير للمياه داخل الوحدات السكنيه . فان كثير من البيوت تستخدم حنفية مياه واحده موجوده بمدخل الطابق الأرضي بحيث يستخدمه سكان كل طوابق المنزل .

وهو مايعنى الحاجة إلى إنفاق ضخمة على مشروعات توفير مياه الشرب . وتحسين مستوى المعيشة لرفع قدرة السكان على تحمل تكلفة توصيل مياه الشرب النقيه الى أماكن سكنهم . وهو أمر يصعب فعله في ظل العجز بالموازانات الحكوميه والديون المحلية المرتفعه . ووجود أولويات أخرى لدى صانع القرار قد تتعلق بالدفاع أو الأمن .

نسبة استخدام السكان لمرافق محسنه للصرف الصحي بدول الحوض %

	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	ارتيريا	بورندى
عام	66	35	42	11	33	33	31	23	5	41
حضر	85	50	19	27	31	29	42	34	14	44
ريف	52	24	48	8	34	34	25	20	3	41

– تتدنى نسب استخدام السكان بدول حوض النيل لمرافق الصرف الصحي المحسنه الى نسب ضعيفه تصل الى 5 % من السكان في ارتيريا و11 % في اثيوبيا . كما تصل النسبة الى حوالى ثلث السكان فقط في كلا من رواندا وتنزانيا وأوغندا والسودان . ولم تتخط النسبة لمن لديهم مصادر محسنه نصف السكان سوى في مصر . وتقل نسب استخدام مرافق الصرف المحسنه بالريف عنها بالحضر بشكل واضح بمعظم دول حوض النيل . مع الأخذ في الاعتبار أن المقصود بوجود صرف صحي

محسن لايمنى اتصال البيوت بشبكات الصرف الصحى العموميه فقط .

وإنما يتسع التعريف ليشمل كذلك وجود مايسمى بترنشات بلديه للصرف الصحى للبيوت يتم نزعها كلما إمتلأت من خلال عربات نقل تجرها الدواب أحياناً متخصصة لذلك . وهو ما يضيف أعباء أخرى سواء من خلال مخاطر اختلاط مياه تلك الطرنشات بالمياه الجوفيه والتي يعتمد عليها البعض فى الشرب من خلال ما يسمى بالطلمبات الحبشيه . أو بطرق التصرف فى مخلفات الصرف الصحى والتي يتم إلقاءها فى المجارى المائيه مما يزيد من أعباء التكلفة لعمليات التنقيه لها . ويضر بصحة السكان الذين يعتمدون عليها لتنظيف الملابس أو الأوعية المنزليه أو حتى الاستحمام خاصة بالمناطق الريفيه . فى ظل عدم وجود بديل كمصدر للمياه داخل البيوت .



قوة العمل بدول الحوض

- بلغت قوة العمل بدول حوض النيل 135ر6 مليون شخص عام 2008 تمثل نسبة 4ر3 % من الاجمالي العالمى البالغ 3ر167 مليار شخص . وتشير قوة العمل الى السكان فى سن العمل مابين 15 الى 65 عاما . وليس الى عدد المشتغلين . وكان أعلى رقم لقوة العمل فى اثيوبيا بنحو 27ر270 مليون شخص . ومصر 24ر720 مليون شخص وتنزانيا 20ر380 مليون شخص . وكينيا 16ر940 مليون شخص وفى المركز الخامس بين دول الحوض الكونغو الديموقراطية 15 مليون شخص وأوغندا 14ر480 مليون شخص . والسودان 7ر415 مليون شخص لقوة العمل ورواندا 4ر6 مليون شخص . وبورندى 2ر990 مليون شخص وفى المؤخره اريتريا بنحو 1ر8 مليون شخص لقوة العمل .

وترتفع معدلات البطالة بدول حوض النيل إلا أن التقارير الدوليه تكاد تخلو من بيانات عن البطالة بمعظم دول الحوض . حيث لم ترد سوى بيانات أربع دول من دول الحوض ضمن بيانات الوكالة الأمريكيه عن نسب البطالة بدول العالم عام 2008 . وهى كينيا بنسبة 40 % والسودان بنسبة 18ر7 % ومصر 8ر7 % . ولا تلقى البيانات المصرية الخاصة بالبطالة قبولا من جانب المتخصصين الذين يذكرون أرقاما لنسبة البطالة تصل الى حوالى ضعف الرقم الرسمى المذكور . كما تخلو بيانات البنك الدولى من نسب البطالة فى كثير بلدان حوض النيل .

عمالة الأطفال دول حوض النيل من 5- 14 سنة بين 1999- 2007(%)

	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	بورندي
الاجمالي	7	13	7	53	36	36	32	35	22
ذكور	8	14	8	59	37	37	29	36	22
اناث	5	12	6	46	34	36	34	35	22

- تنتشر عمالة الأطفال بين أكثر من نصف عدد الأطفال في اثيوبيا وهو ما يرتبط بالعادات الاجتماعية لمعاونة أفراد الأسرة في اكتساب الدخل وانتشار وفيات الآباء المبكره وخروج الأطفال للعمل المرتبط بالتسرب التعليمي وعدم إكمال دراسته بالمراحل الدراسية الأعلى . وكانت معدلات عمالة الأطفال مابين سن 5 الى 14 سنة مابين عامي 1999 و 2007 قد بلغت نسبتها 53 % بأثيوبيا و36 % بكلا من تنزانيا وأوغندا 35 % برواندا و32 % بالكونغو الديموقراطية و22 % ببورندي و13 % بالسودان و7 % بكلا من مصر وكينيا .

وترتفع نسبة عمالة الأطفال بين الذكور عن الإناث في بلدان مصر والسودان وكينيا . واثيوبيا وتنزانيا وأوغندا ورواندا . بينما تزيد نسبة عمالة الأطفال بين الإناث عن الذكور في الكونغو الديموقراطية وتساوت النسبة في بورندي . وبلغت نسبة عمالة الأطفال بين الذكور 59 % بأثيوبيا و37 % بكلا من تنزانيا وأوغندا . و36 % برواندا و29 % بالكونغو الديموقراطية و22 % ببورندي و14 % بالسودان و8 % بكلا من مصر وكينيا .

وبلغت نسبة عمالة الأطفال بين الإناث 46 % بأثيوبيا و36 % بأوغندا و35 % برواندا و34 % بكلا من تنزانيا والكونغو الديموقراطية . و22 % ببورندي و12 % بالسودان و6 % بكينيا و5 % بمصر .

زواج الأطفال بدول حوض النيل %

بورندى	اريتريا	رواندا	أوغندا	تنزانيا	اثيوبيا	كينيا	السودان	مصر	
26	47	13	46	41	49	11	34	17	اجمالى
22	31	9	27	23	27	0	24	9	حضر
37	60	14	52	49	55	0	40	22	ريف

- ترتفع معدلات زواج الأطفال لأعلى معدلاتها في اثيوبيا واريتريا وأوغندا وتنزانيا . بينما تقل معدلاتها في كينيا ومصر . وتزيد نسب زواج الأطفال لدى الاناث عن الذكور في كل بلدان الحوض . وهو مايعود الى التقاليد التى تفضل سرعة زواج الإناث خاصة مع تبكير البلوغ لديهن . فى حين يقوم الذكور بمسؤولية الإنفاق على البيت مما يجعل الزواج مرتبط بوجود مصدر للإنفاق عادة . ويرتبط ارتفاع معدلات زواج الأطفال بارتفاع نسب عمالة الأطفال فى دول مثل اثيوبيا وتنزانيا وأوغندا . وتزيد معدلات زواج الأطفال لدى الإناث فى اريتريا لأكثر من نصف الإناث وكذلك فى اثيوبيا وتنزانيا . بينما تقل الظاهره فى رواندا بالمقارنه لباقي دول الحوض .



الإنفاق الصحى بدول حوض النيل

بلغ نصيب المواطن من الإنفاق الصحى العام بطريقة تعادل القوى الشرائيه عام 2006 بدول حوض النيل .نحو 134 دولار برواندا و129 دولار بمصر و51 دولار بكينيا و39 دولار بأوغندا . و27 دولار بتنزانيا و23 دولار بالسودان و13 دولار بأثيوبيا . وعشر دولارات باريتريا وسبع دولارات بالكونغو الديمقراطيه . وأربع دولارات ببورندى بالمركز الأخير بين دول حوض النيل لنصيب الفرد من الإنفاق الصحى العام .

وكانت نسبة الانفاق الصحى العام من اجمالى الانفاق الحكومى عام 2006 بدول الحوض قد بلغت . 27ر3 % برواندا و13ر3 % بتنزانيا و10ر6 % بأثيوبيا . و10 % بأوغندا و7ر3 % بمصر و7ر2 % بالكونغو الديمقراطيه .و1ر6 % بكينيا و4ر2 % باريتريا و2ر3 % ببورندى بالمركز الأخير لنسبة الإنفاق الصحى من اجمالى الإنفاق الحكومى .



مرض الإيدز بدول الحوض

تشير درجة إنتشار مرض الأيدز في دول حوض النيل الى الأوضاع الاجتماعية حيث تمتهن بعض النساء البغاء للحصول على الكسب . وتجد تلك التجاره المنظمه أحيانا إقبالا سواء من السكان المحليين أو من السياح . وكلما زادت درجة انتشار الإيدز كان ذلك دليلا على اتساع تلك التجاره . مع الأخذ في الاعتبار أن النسب الحقيقيه لإنتشار الايدز والأمراض الجنسية عموما تكون أعلى من النسب المعلنه . لأسباب تتعلق بدقة الاحصاءات والتي عادة ماتركز على المدن ولا تمتد بشكل دقيق الى المناطق الريفية الفقيره .أو تتعلق بحرص البعض على عدم الإفصاح لأسباب خاصة أو عامه . إفصاح المريضه المحترفه للبغاء يمكن أن يفقدها مصدر دخلها الذي ستفق منه على المعيشه وعلى العلاج . كما تنحو جهات محلية لتحسين الصورة داخلها .

نسبة انتشار الإيدز بين البالغين وعدد حالات الإصابة والوفيات بدول الحوض

مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	اريتريا	بورندي	
0ر01	1ر4	6ر7	2ر1	6ر2	5ر4	4ر2	2ر8	1ر3	2	نسبة الانتشار بين البالغين %
162	45	10	31	12	14	16	25	48	32	ترتيب دولى
9ر2	320	1200	980	1400	940	1100	150	38	110	عدد المصابين بالألف
108	22	8	12	6	14	10	37	66	44	ترتيب

دول	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	ايريتريا	بورندي
عدد الوفيات بالآلاف	0ر5	25	150	67	96	77	100	8	3	11
ترتيب دولي	84	19	4	11	7	9	6	37	56	31

– تشير معدلات الاصابة بالايذز بين البالغين بدول حوض النيل الى تصدر كينيا وتنزانيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية لأعلى المعدلات . بينما كان أقل معدل بمصر وانعكس ذلك على الترتيب الدولي لدول الحوض حسب معدلات الاصابة حيث شغلت كينيا المركز العاشر دوليا تليها تنزانيا التي احتلت المركز الثاني عشر دوليا وأوغندا بالمركز الرابع عشر والكونغو الديمقراطية بالمركز السادس عشر . بينما تأخر ترتيب مصر الى المركز 162 بين دول العالم لقلة عدد الإصابات بها . وهو أمر يعود الى ارتفاع درجة الوعي الصحي بمخاطر الإيدز نسبيا الى جانب الوازع الديني الذي يقلل الى حد ما من الانخراط في العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج .

وفيما يخص عدد المصابين بالايذز بدول الحوض فقد كان أعلى عدد في تنزانيا بنحو 1ر4 مليون مصاب تليها كينيا بنحو 1ر2 مليون مصاب والكونغو الديمقراطية 1ر1 مليون مصاب . بينما كان أقل عدد بمصر رغم ارتفاع عدد سكانها ومشاكل الزواج بها و صعوبة الحصول على مسكن أو فرصة عمل . إلا أن عوامل ثقافيه وأخلاقية تقلل من درجة الاصابة به . وإن كانت الاصابة تتركز في مناطق الاختلاط الأكبر بالسياح مثل دهب وشرم الشيخ والأقصر والغردقة وهو أمر متكرر في تنزانيا وكينيا .

وأدى ارتفاع عدد المصابين في بعض دول الحوض الى شغل بعضها مراكز متقدمه في قائمة الدول الأكبر إصابه دوليا . حيث شغلت تنزانيا المركز السادس دوليا بالإيدز وكينيا المركز الثامن عالميا والكونغو الديمقراطية المركز العاشر واثيوبيا المركز الثاني عشر وأوغندا المركز الرابع عشر دوليا . لتحوز دول حوض النيل خمس مراكز بين المراكز العشرين الأولى في عدد المصابين بالإيدز دوليا .

وبالنسبة لعدد الوفيات بسبب الإيدز في دول حوض النيل فقد كان العدد الأكبر لها في كينيا تليها الكونغو الديمقراطية وتنزانيا . بينما كان العدد الأقل في مصر . ولم تخلو دوله من دول الحوض من وفيات بالآلاف بسبب الإيدز . وقد تكون حالات الوفيات أكبر من ذلك لعوامل تتعلق بدقة الاحصاءات ودقة التشخيص الطبى خاصة في المناطق النائية والريفية والتي لا يتم التدقيق الطبى بها بدرجة كبيره . ويلاحظ ارتفاع عدد وفيات الإيدز رغم الانخفاض النسبى لنسبة انتشاره بين البالغين في بعض دول الحوض . ويفسر ذلك درجة الوعى وفرص العلاج الطبى الأقل والتي أدت لارتفاع معدل الوفيات .

ولقد انعكست كثرة حالات الوفيات على احتلال بعض دول الحوض مراكز متقدمه بين دول العالم حسب معيار عدد وفيات الإيدز حيث جاءت كينيا بالمركز الرابع دوليا والكونغو الديمقراطية بالمركز السادس عالميا وتنزانيا بالمركز السابع وأوغندا بالمركز التاسع دوليا . لتحجز دول الحوض أربع مقاعد بين الدول العشر الأولى عالميا في وفيات الإيدز كما شغلت ست مراكز بين الدول العشرين الأولى في وفيات الإيدز .



الإنفاق التعليمى بدول الحوض

– وفيما يخص نسبة الإنفاق على التعليم كنسبه من الناتج المحلى الاجمالى بدول الحوض فقد كانت أعلاها في كينيا بنسبة 69% من الناتج تليها السودان واثيوبيا بنسبة 6% لكلا منهما . وأوغندا 52% وبورندى 51% ومصر 42% ورواندا 38% واريترى 24% وتنزانيا 22% لنسبة الانفاق على التعليم من الناتج . ويساعد انتشار أشكال التعليم الخاص في استكمال النقص الحكومى في الإنفاق على التعليم . وهو التعليم المنتشر بين الشرائح الغنيه بينما يطغى التعليم الرسمى بالمناطق الفقيره .

وتضمن الترتيب الدولى لدول الحوض حسب نسبة الإنفاق على التعليم بالمقارنه الى الناتج المحلى الاجمالى مجىء كينيا بالمركز السابع والعشرين دوليا . والسودان برقم 42 واثيوبيا برقم 43 وأوغندا 61 وبورندى 69 ومصر 96 ورواندا 115 واريترى 161 وكان ترتيب تنزانيا 164 دوليا لنسبة الانفاق على التعليم من الناتج . والجدير بالذكر أن ذلك المؤشر يخص نسبة الإنفاق للناتج وليس قيمة الإنفاق على التعليم .

معدل محو الأميه بدول حوض النيل %

الشريحة	مصر	السودان	كينيا	اثيوبيا	تنزانيا	أوغندا	كونغو د	رواندا	اريترى	بورندى
15 عاما فأكثر	71ر4	61ر1	85ر1	42ر7	69ر4	66ر8	67ر2	70ر4	58ر6	59ر3
الذكور	83	71ر8	90ر6	50ر3	77ر5	76ر8	80ر9	76ر3	69ر9	67ر3
الاناث	59ر4	50ر5	79ر9	35ر1	62ر2	57ر7	54ر1	64ر7	47ر6	52ر2

– تشير معدلات محو الأميه بدول حوض النيل على الجانب الآخر إلى بقاء

معدلات أميه مرتفعه في أثيوبيا تصل لأكثر من نصف السكان وفي ارتيريا وبورندى والسودان . وفي العموم هناك نسب مرتفعه للأميه بكل دول حوض النيل . وهو أمر يؤثر على عمليات التنمية بدول الحوض بالسلب فمع الأميه المرتفعه يقل الوعى الصحى أيضا وتزيد درجة التمسك بالعادات الاجتماعيه المقاومه للتغيير . وتزيد نسب الأميه بدرجه أكبر لدى الإناث عن الذكور بكل دول الحوض . وهو مايرتبط بالعادات الاجتماعيه في بعض البيئات خاصة الريفيه التى لاتحبذ تعليم الإناث أو اكتفائهن بالمرحلة التعليميه الأساسيه . وهو مايرتبط بانتشار الزواج المبكر والذى يصعب معه الاستمرار فى التعليم مع كثرة الانجاب والأعباء الأسريه المتعدده .

- وهكذا تؤثر نسب الأميه المرتفعه على إمكانية رفع المستوى المهني أو الاجتماعى أو الاقتصادي في بيئات عديدة بدول الحوض .

- ومع نسب الأميه العاليه يمكن تزوير الانتخابات الصوره لجلب الممثلين الموالين للحكومات بالبرلمانات . وبما يكرس وجود الأنظمه غير الديمقراطيه التى تحكم كل دول حوض النيل .

- ورغم مبرر عجز الموازنات لعدم تخصيص الإنفاق الكافي للقضاء على الأميه الأبجديه إلا أن البعض يرى أنه من مصلحه بعض السياسيين استمرار معدلاتها المرتفعه .

- وفي ظل الظروف السياسيه والاجتماعيه المضطربه ترتفع معدلات هجرة الكوادر العلميه للخارج . وهو ما يحرم دول الحوض من مساهمة هؤلاء في دفع عمليه التنمية . إلى جانب الخسارة التى تحملها دول الحوض في نفقات تعليمهم وإن كانوا يقيدون من خلال بعض التحويلات الماليه لأسرهم .

اللاجئين بدول حوض النيل

تسببت الحروب الأهلية المتكررة في استفحال ظاهرة اللاجئين ببعض دول الحوض خاصة الكونغو الديمقراطية والسودان وبورندي ورواندا واريتريا . وتنشأ ظاهرة اللاجئين سواء بسبب الحروب الداخلية بين القبائل المحلية . أو نتيجة الهجرة الى دول الجوار الجغرافي فرارا من الحروب الأهلية . مما يلقي أعباء إضافية على الدول المستقبل لللاجئين خاصة مع تدهور المستويات المعيشية بها أصلا . وخاصة بالمناطق الحدودية التي يأتي إليها اللاجئين .

اللاجئين بدول حوض النيل حسب بلد المنشأ عام 2007

الدولة	عدد اللاجئين حسب بلد المنشأ - بالآلاف - عام 2007	نسبة أرصدة اللاجئين من أرصدة الهجرة الدولية %	نسبة اللاجئين من الهجرة الدولية عام 2007 %
مصر	7	0.3 %	0
السودان	523	81.4 %	3.7 %
كينيا	8	1.7 %	0.1 %
أثيوبيا	60	21 %	0.4 %
تنزانيا	1	0.4 %	0
أوغندا	21	12.5 %	0.1 %
الكونغو د.	370	45.1 %	2.6 %
رواندا	81	33.7 %	0.6 %
اريتريا	209	36.7 %	1.5 %
بورندي	376	96.7 %	2.6 %
الاجمالي	1656		

- بلغ عدد اللاجئين حسب بلد المنشأ بدول حوض النيل عام 2007 نحو 1ر656 مليون لاجئ . كان أكثرهم في السودان والكونغو الديمقراطية .. كما بلغ عدد طالبي اللجوء خلال عام 2007 حسب بلد المنشأ 36 ألف بالكونغو الديمقراطية و 19 ألف طلب بالسودان و 12 ألف بأريتريا وثمانية آلاف برواندا . وسبعة آلاف ببورندي و3200 بأوغندا و1700 بكينيا لعدد طالبي اللجوء .

- وبلغ عدد النازحون داخليا بدول الحوض عام 2008 نحو 6 مليون شخص بالسودان . و4ر1 مليون بالكونغو الديمقراطية و869 ألف بأوغندا و400 ألف بكينيا و200 ألف اثيوبيا . ومائة ألف ببورندي و32 ألف اريتريا للنازحين داخليا .

اللاجئين بدول حوض النيل حسب بلد اللجوء عام 2007

الدولة	عدد اللاجئين حسب بلد اللجوء عام 2007 - بالألف -	نسبة أرصدة اللاجئين من أرصدة الهجرة الدولية %	نسبة اللاجئين من الهجرة الدولية عام 2007 %
مصر	98	39,5 %	0,7 %
السودان	223	34,8 %	1,6 %
كينيا	266	33,6 %	1,9 %
أثيوبيا	85	15,4 %	0,6 %
تنزانيا	436	54,6 %	3 %
أوغندا	229	35,1 %	1,6 %
الكونغو د.	177	36,9 %	1,2 %
رواندا	54	12,3 %	0,4 %
اريتريا	5	34,4 %	0 %
بورندي	25	30 %	0,2 %
الاجمالي	1598		

- بلغ عدد اللاجئين حسب بلد اللجوء عام 2007 بدول حوض النيل 1598 مليون لاجيء كان أكثرهم بتنزانيا وكينيا . وبلغ عدد الأفراد طالبي اللجوء حسب بلد اللجوء عام 2007 نحو 7500 طلب في بورندي . و7300 طلب في السودان و 5800 في كينيا و5800 بأوغندا . وألفى طلب باريتريا وسبعمائة طلب برواندا ومائتى طلب بأثيوبيا ومائة طالب لجوء في الكونغو الديمقراطية .

الهجرة الدولية بدول حوض النيل

الدولة	أرصدة الهجرة بالألف شخص عام 2005	معدل النمو السنوى للهمجرة 1960-2005 %	نسبة المهاجرين من السكان عام 2005 %
مصر	247	0ر3	0ر3
السودان	640	2ر2	1ر7
كينيا	790	5ر8	2ر2
أثيوبيا	554	0ر8	0ر7
تنزانيا	798	1ر1	2
أوغندا	652	0ر4 -	2ر3
الكونغو د.	480	1ر6 -	0ر8
رواندا	436	6ر1	4ر8
اريتريا	15	1ر4	0ر3
بورندي	82	1 -	1ر1

- تمثل الهجرة الدولية أحد الظواهر السكانية الهامة بدول حوض النيل من حيث ارتفاع معدلاتها . وتجرى الأسباب المحلية بسبب الصراعات العرقية في

مقدمة أسباب الهجرة الدولية . الى جانب البحث عن عمل في ظل ارتفاع معدلات البطالة . الى جانب أحلام الثراء التي تؤججها وسائل الاعلام من خلال قصص النجاح التي تعرضها لملونيرات عصاميين . وهكذا فان هناك عوامل طرد إجباريه وراء الهجرة الى جانب عوامل اختياريه لآخرين بحثا عن مستوى معيشة أفضل .

- وأكبر بلدان مقصد الهجرة السودانيه هي : السعوديه وأوغندا وتشاد وأمريكا وانجلترا وسلطنة عمان واثيوبيا وكندا وألمانيا واستراليا . أما مقاصد الهجرة في كينيا فتتجه الى انجلترا وهولندا وأمريكا وأوغندا وكندا وألمانيا واستراليا والهند وهولندا وسويسرا . وتتجه الهجرة الأثيوبيه الى السودان وامريكا واسرائيل والسعوديه وألمانيا والسويد وكندا وايطاليا وبريطانيا .

وأكبر مقاصد الهجرة من تنزانيا هي : أوغندا وانجلترا وكندا وموزمبيق وملاوى وأمريكا واستراليا ورواندا وألمانيا وهولندا . وتتجه هجرة الأوغنديين الى انجلترا وتنزانيا وأمريكا وكندا ورواندا والسويد وألمانيا واستراليا وزامبيا والدايمرك . وتتجه هجرة الكونغوليين الديمقراطيين الى رواندا وأوغندا وزامبيا وبلجيكا وفرنسا وألمانيا وافريقيا الوسطى وكندا وانجلترا .

وأكبر مقاصد هجرة سكان رواندا هي أوغندا وتنزانيا وبلجيكا وكندا وفرنسا وانجلترا وامريكا وألمانيا وايطاليا وهولندا . أما مقاصد هجرة اريتريا فهي : السودان واثيوبيا والسعوديه وامريكا وايطاليا وانجلترا وألمانيا والسويد وكندا واستراليا . ومقاصد هجرة البورنديين هي : تنزانيا واوغندا ورواندا وكندا وبلجيكا وانجلترا وفرنسا وامريكا وايطاليا وألمانيا . وأكبر مقاصد هجرة المصريين الى السعوديه وليبيا وأمريكا وايطاليا وكندا والأردن واستراليا واليونان .



الديانات بدول الحوض

تتفوق الديانة المسيحية في معظم دول حوض النيل عدا مصر والسودان . وداخل المسيحية ينتشر المذهب الكاثوليكي في معظم الدول ذات الغالبية المسيحية . بينما في دول أخرى ذات أغلبية مسيحية وبعدد أقل يتفوق المذهب البروتستانتي . كما توجد أقليات مسلمة في كل دول الحوض . وتنتشر عقائد وديانات محلية بين معظم دول الحوض ذات نصيب كبير بين السكان خاصة في تنزانيا والسودان وأثيوبيا . وحسب بيانات وكالة المخابرات الأمريكية ففي مصر تبلغ نسبة المسلمين 90 % والمسيحيين 9 % والديانات الأخرى 1 % .. وفي السودان 70 % مسلمين و5% مسيحيين و25 % للمعتقدات الأخرى .

وفي كينيا 78 % مسيحيين موزعين ما بين 45 % بروتستانت و33 % كاثوليك . بينما تبلغ نسبة المسلمين 10 % وذوى المعتقدات الأخرى 12 % من السكان . وفي أثيوبيا تبلغ نسبة المسيحيين 60ر8 % منهم 50ر6 % أرثوذكس و10ر2 % بروتستانت . في حين تبلغ نسبة المسلمين 32 % وذوى المعتقدات الأخرى 14ر6 % من السكان . . وفي تنزانيا تبلغ نسبة المسيحيين 30 % والمسلمين 35 % وأصحاب المعتقدات الأخرى 35 % وفي منطقة زنجبار التنزانية تبلغ نسبة المسلمون 99 % من السكان .

وفي أوغندا تبلغ نسبة المسيحيين 83ر9 % من السكان موزعين ما بين 42 % بروتستانت و41ر9 % كاثوليك في حين تبلغ نسبة المسلمين 12ر1 % وذوى المعتقدات الأخرى 8ر6 % من السكان . . وبالكونغو الديمقراطية تبلغ نسبة المسيحيين 70 % موزعين ما بين 50 % كاثوليك و20 % بروتستانت بينما تبلغ نسبة

المسلمين 10 % وذوى المعتقدات الأخرى 20 % . . وفي رواندا يشكل المسيحيين النصيب الأكبر بنسبة 93ر5 % منهم 56ر5 % كاثوليك و26 % بروتستانت و11 % ادفنشت بينما تبلغ نسبة المسلمين 4ر6 % .

وفي اريتريا تبلغ نسبة المسلمين 50 % من السكان .. وفي بورندي تبلغ نسبة المسيحيين 67 % من السكان منهم 62 % كاثوليك و5 % بروتستانت . بينما تبلغ نسبة المسلمين 10 % وذوى المعتقدات الأخرى 23 % .

- وفيما يخص اللغات الرسمية بدول الحوض فان اللغة العربية هى اللغة الرسمية في مصر والسودان . واللغة الفرنسية هى اللغة الرسمية في كلا من الكونغو الديمقراطية ورواندا وبورندي . واللغة الانجليزية هى اللغة الرسمية في كلا من كينيا وأوغندا . واللغة السواحلية هى اللغة الرسمية في تنزانيا . واللغة الأمهرية هى اللغة الرسمية في اثيوبيا . وفي اريتريا توجد ثلاث لغات رسمية هى : التغرينية والعربية والانجليزية .



الاتصالات بدول الحوض

أشارت بيانات انتشار أجهزة التليفون المحمول بدول حوض النيل الى تدنى نسب الانتشار في غالبية تلك الدول فيما عدا ارتفاع عددها ونسبتها بين السكان في مصر وكينيا . بينما كانت النسبة منخفضة للغاية في دول أثيوبيا واريتريا . وتعود المسألة الى ارتفاع نسب الفقر بتلك الدول رغم النمط الاستهلاكي الذي يهيمن على اقتناء تلك الأجهزة دون استخدام حقيقى في دفع عملية التنمية بتلك الدول وهو ماتم تحقيقه في دول مثل بنجلاديش في استخدام الموبايل بين تجمعات الصيادين للارشاد عن أماكن التجمعات السمكية .

عدد مستخدمي الموبايل بدول حوض النيل - مليون -

الدولة	عام 2003	عام 2007	عام 2008	النمو بين 2003 و 2008 %
مصر	5ر80	30ر07	41ر27	48ر1
السودان	0ر55	7ر46	9ر45	76ر9
كينيا	1ر59	11ر35	17ر11	60ر8
أثيوبيا	0ر05	1ر22	1ر95	107ر2
تنزانيا	1ر04	8ر25	11ر64	62ر1
أوغندا	0ر78	5ر16	7ر46	57ر2
الكونغو د.	1ر62	5ر54	10ر64	53ر1
رواندا	0ر13	0ر68	1ر27	56ر9
اريتريا	0ر00	0ر07		
بورندى	0ر06	0ر27	0ر48	49ر6
الاجمالى	11ر62	70ر07	101ر27	772

- المصدر : تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2009 الصادر عن الأونكتاد

- بلغ اجمالى عدد أجهزة التليفون المحمول بدول الحوض عام 2008 نحو 101 مليون جهاز فى عشر دول بلغ عدد سكانها 416 مليون نسمة بنسبة 4ر24 % من عدد السكان . بينما نجد أن عدد اجهزة المحمول فى روسيا بنفس العام بلغ 5ر187 مليون جهاز . وهى الأقل فى عدد السكان والبالغ إلى 140 مليون نسمة . كما بلغ العدد 151 مليون جهاز بالبرازيل التى يبلغ سكانها 199 مليون شخص . و142 مليون جهاز باندونيسيا البالغ سكانها 240 مليون نسمة . وهو يعنى ارتباط اقتناء أجهزة المحمول بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى . فمع انتشار نسب الفقر والبطالة العالية بدول حوض النيل فمن الطبيعى أن تنخفض نسب اقتناء أية أجهزة كماله .

نسبة انتشار أجهزة الموبايل بين السكان - % -

الدولة	عام 2003	عام 2007	عام 2008	النمو بين 2003 و 2007-2008 %
مصر	5ر8	8ر39	7ر53	3ر54
السودان	6ر1	0ر20	0ر24	3ر22
كينيا	0ر5	2ر30	4ر44	4ر39
أثيوبيا	1ر0	6ر1	6ر2	5ر2
تنزانيا	0ر3	7ر20	3ر29	3ر25
أوغندا	1ر3	3ر18	4ر23	3ر20
الكونغو د.	3ر2	9ر8	4ر16	2ر14
رواندا	6ر1	0ر7	7ر12	1ر11
اريتريا	0	4ر1		4ر1
بورندى	9ر0	2ر3	4ر5	5ر4

- بلغت نسبة انتشار أجهزة التليفون المحمول عام 2008 أعلاها بمصر بنسبة 53ر7 % بين السكان وهى نسبة مستمرة في الارتفاع . بينما كانت أدنى نسبة انتشار في اريتريا بنسبة 1ر4 % عام 2007 . وتشير المقارنه بمناطق أخرى من العالم بلغت فيها نسبة انتشار أجهزة المحمول إلى 235 % بالمقارنه لعدد السكان في الجبل الأسود و203 % في قطر و190 % بالبحرين الى تأثير العامل الاقتصادى والعوامل الاجتماعيه في المباحاه في ذلك الاقتناء الى حد اقتناء الشخص الواحد أكثر من جهاز . فمع وجود أكثر من شركة للاتصالات داخل البلد يشترك البعض في أكثر من شركة .

عدد مستخدمي الانترنت بدول حوض النيل - مليون -

الدوله	عام 2003	عام 2007	عام 2008	النمو بين 2003 و2008 %
مصر	2ر70	8ر62	11ر69	34ر1
السودان	0ر20	1ر80	2ر30	63
كينيا	0ر50	2ر77	3ر0	43ر1
أثيوبيا	0ر08	0ر30	0ر35	36ر1
تنزانيا	0ر25	0ر60	0ر75	24ر6
أوغندا	0ر15	2ر0	2ر30	72ر7
الكونغو د.	0ر08	0ر25	0ر30	32ر0
رواندا	0ر03	0ر07	0ر08	21ر7
اريتريا	0ر03	0ر15		56ر5
بورندى	0ر01	0ر07		49ر5
الاجمالى	4ر03	16ر63	20ر77	

المصدر : تقرير اقتصاد المعلومات لعام 2009 الصادر عن الأونكتاد

- بلغ عدد مستخدمي خدمة الانترنت في دول حوض النيل عام 2008 حوالى

21 مليون شخص يمثلون نسبة 5 % من سكان دول الحوض .

وهى نسبة ترتبط بمدى جودة خطوط الاتصالات وبالمستوى الاقتصادى وبطبيعة الاستخدامات التى يتم الاستفادة بها من خلال شبكة المعلومات الدوليه . وعادة ما تأخذ الاستخدامات ذات الطبيعه الترفيهيه فى بلدان العالم الثالث عموما مثل الألعاب أو المواقع الجنسيه أو حوارات الشات نسبة عاليه من الاستخدام . بينما يقتصر الاستخدام للأغراض العلميه على الجامعات ومراكز البحث والدارسين بها .

نسبة انتشار الانترنت بين سكان دول حوض النيل %

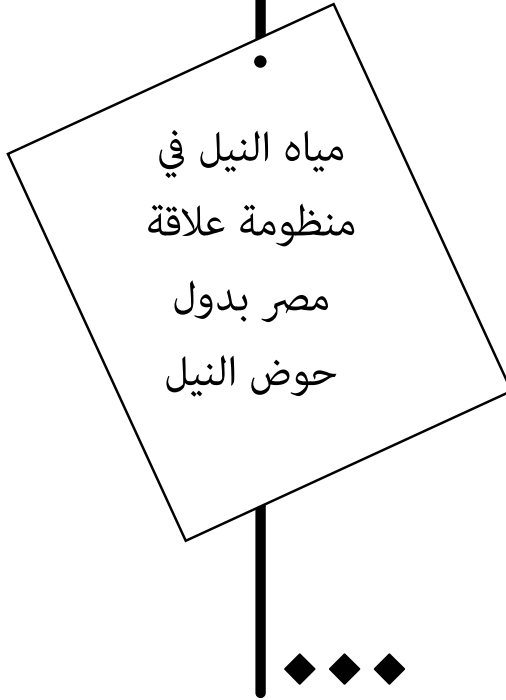
الدولة	عام 2003	عام 2007	عام 2008	النمو بين 2003 و 2007-2008 %
مصر	3ر9	11ر4	15ر2	11ر3
السودان	0ر59	4ر8	5ر8	24
كينيا	1ر58	7ر38	7ر78	621
أثيوبيا	0ر11	0ر41	0ر47	36
تنزانيا	0ر7	1ر5	1ر8	111
أوغندا	0ر6	7ر1	7ر2	61
الكونغو د.	0ر14	0ر40	0ر46	33
رواندا	0ر36	0ر72	0ر80	44
اريتريا	0ر6	3ر1		249
بورندى	0ر20	0ر82		63

- تشير نسب استخدام خدمات الانترنت بين السكان بدول الحوض الى تدنى النسب بشكل كبير . إلا أن تلك الاحصاءات تشير الى أعداد المشتركين من خلال

شركات إتاحة خدمات الانترنت . في حين تنتشر الى حد كبير الأماكن العامه التي تتيح تلك الخدمات سواء شكل مقاهى أو محلات متخصصة يقبل عليها الشباب طوال ساعات النهار والليل وبما يعنى أن نسبة الاستخدام الواقعية لخدمات الانترنت أعلى من النسبة التى تشير إليها البيانات الاحصائية الدولية .



الباب الرابع





يستمد نهر النيل مياهه من ثلاثة مصادر رئيسيه أولها الهضبة الأثيوبيه وثانيها الهضبة الاستوائيه وثالثها حوض بحر الغزال .

* وتعد الهضبة الحبشيه أهم منابع النيل حيث تمده بحوالى 85 % من متوسط الايراد السنوى - 71 مليار متر مكعب سنوى - وتتجمع مياه الهضبة الاثيوبيه فى ثلاثة أنهار هى نهر السوبات والنيل الأزرق ونهر عطبره .

فنهر السوبات يلتقى بالنيل الأبيض عند مدينة ملكال بجنوب السودان ويبلغ متوسط ايراده السنوى مقدرا عند أسوان 11 مليار متر مكعب ويعتبر نهر البارو ونهر البيبور أهم الفروع له .

أما النيل الأزرق فيلتقى بالنيل الأبيض عند مدينة الخرطوم . ويبلغ متوسط ايراده السنوى مقدرا عند أسوان 48 مليار متر مكعب . ويستجمع النيل الأزرق مياهه من عدد من الأنهار التى تنبع من جبال الهضبة الأثيوبيه ومن بحيرة تانا .. أما نهر عطبره فهو يتلقى بالنيل الرئيسى قرب الحدود المصريه السودانيه ويبلغ متوسط

ايراده السنوى مقدرا عند أسوان حوالى 11ر5 مليار متر مكعب .

* وتمثل الهضبة الاستوائية أكثر المصادر إنتظاما فى إمداد نهر النيل بالمياه على مدار العام .
ويبلغ متوسط الايراد السنوى مقدرا عند أسوان حوالى 13 مليار متر مكعب . وتتوزع تلك المياه من مصادر مختلفة هى بحيرة فيكتوريا وبحيرة كيوجا وبحيرة ألبرت وبحر الجبل .

* أما حوض بحر الغزال فهو يضم مجموعة من الأنهار الصغيره التى تنبع من المناطق الجبلية بالسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى . ويبلغ الايراد السنوى المتوسط لهذه الأنهار حوالى 15ر1 مليار متر مكعب لكن مايصل منها للنيل لايزيد عن نصف مليار متر مكعب ويتم فقد الباقي فى مناطق المستنقعات .

ويعد نهر النيل أطول أنهار العالم بنحو 6850 كيلو متر من منابعه بالجنوب الشرقى للقارة الافريقيه الى مصبه بالبحر المتوسط . بينما يأتى بالمركز السادس عالميا من حيث مساحة حوضه البالغه 2ر9 مليون كيلو متر مربع بعد نهر المازون بأمريكا الجنوبيه ونهر زائير ونهر المسيسبى بأمريكا الشماليه ونهر لابلاتا - بارانا بالجنوب الامريكى ونهر لينا بآسيا .

ونهر النيل هو النهر الوحيد بالعالم الذى يجرى من الجنوب الى الشمال فى استقامه غير عاديه . وهو يقطع أكثر من 34 درجة عرض ما بين منابعه عند هضبة البحيرات الاستوائية ومصبه بالبحر الأبيض المتوسط . ويختلف ايراد النيل ما بين عام وآخر حيث يتراوح ما بين 42 مليار متر مكعب الى 150 مليار متر مكعب . وبلغ متوسط الإيراد السنوى للنيل مقدرا عند أسوان خلال القرن العشرين بنحو 84 مليار متر مكعب .

ويكتسب نهر النيل أهميه رئيسية بالنسبة لمصر حيث يعتبر المورد الرئيسى للمياه بها . حيث تبلغ حصة مصر منه 55ر5 مليار متر مكعب تمثل نسبة 79ر3 % من

الموارد المائية في مصر . حيث تعتمد الزراعة المصرية عليه بشكل رئيسى بالإضافة الى استخدامه في النقل النهري الداخلى . كما تتم الاستفادة من تدفق مياهه في مشروعات توليد الكهرباء . كما يعد النيل من أهم مصادر الثروة السمكية في مصر .

ونظرا لثبات حصة مصر من مياه النيل عند 55ر5 مليار متر مكعب سنويا فقد أدت الزيادة السكانية التي شهدتها مصر بالنصف الثاني من القرن العشرين . إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من تلك الحصة بشكل ملحوظ من حوالى 2700 متر مكعب سنويا للفرد عام 1950 الى 858 متر مكعب عام 2000 . ومن المتوقع أن ينخفض متوسط نصيب الفرد الى 534 متر مربع عام 2030 .

واذا كانت كميات الهطول المطرى السنوى على حوض النيل تقدر بحوالى 1660 مليار متر مكعب . فان جميع بلدان حوض النيل عدا مصر تتمتع بوفره في مواردها المائية من المنظور الكمى - عدا مصر - نظرا لوقوعها في الاقليم المناخى الاستوائى المطير .

وتنخفض درجة اعتماد جميع بلدان حوض النيل - عدا مصر - على مياه نهر النيل في سد احتياجاتها المائية . حيث تعتمد تلك البلدان على مصادر مائية أخرى أساسيه لتأمين احتياجاتها المائية بخلاف نهر النيل . الذى لايعدو أن يكون مصدرا ثانويا بالنسبة لتك الدول . حيث تصل نسبة اعتماد دول حوض النيل على مياه النيل بالمقارنه الى المصادر المائية الأخرى المتاحة . 15ر4 % بروناندا و 11ر9 % بالسودان و 6ر6 % بكينيا و 2ر8 % فى بورندى . و 2 % فى أثيوبيا و 3ر1 5 فى تنزانيا و 3ر0 % فى أوغندا و 1ر0 % فى الكونغو الديموقراطية بينما تزيد النسبة عن الثمانين بالمئة.

وتنظم حصول مصر على حصتها من النيل عدد من الإتفاقات مع دول الحوض . حيث توجد اتفاقات ثنائية بين مصر وبعض تلك الدول .

الاتفاقيات الخاصة بالهضبة الأثيوبية

- بروتوكول روما 1891 بين كل من بريطانيا كممثلة عن مصر وإيطاليا التي كانت تحتل أثيوبيا في ذلك الوقت . بشأن تحديد مناطق نفوذ كل من الدولتين في شرق أفريقيا . وتعهدت إيطاليا في مادته الثالثة بتلك الاتفاقية بعدم إقامة أية منشآت لأغراض الري على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر على تصرفات النيل .

- اتفاقية أديس أبابا 1902 بين بريطانيا وأثيوبيا والتي تعهد فيها امبراطور أثيوبيا . بعدم إقامة أو السماح بإقامة أية منشآت على النيل الأزرق أو بحيرة تانا أو نهر السوبات . من شأنها أن تعترض سريان مياه النيل إلا بموافقة الحكومة البريطانية والحكومة السودانية .

- اتفاقية لندن 1906 بين كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا . والتي نص البند الرابع منها على أن تعمل هذه الدول معا على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده الى مصر .

- اتفاقية روما 1925 بين بريطانيا وإيطاليا بموجب خطابات متبادله . تعترف فيها إيطاليا بالحقوق المائية المكتسبة لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض وروافدهما . وتتعهد بعدم إجراء أى إشغالات عليهما من شأنها أن تنقص من كمية المياه المتجهه نحو النيل الرئيسى .

- إطار التعاون الموقع بالقاهرة عام 1993 بين مصر وأثيوبيا فيما يتعلق بعدم قيام أى من الدولتين بعمل أى نشاط يتعلق بمياه النيل قد يسبب ضررا بمصالح الدولة الأخرى . وضرورة الحفاظ على مياه النيل وحمايتها واحترام القوانين الدولية . وكذلك التشاور والتعاون بين الدولتين بغرض اقامة مشروعات تزيد من حجم تدفق المياه وتقليل الفاقد .

الاتفاقات الخاصة بالهضبة الاستوائية

تعد الهضبة الاستوائية المصدر الثانى لمياه النيل وتضم ستة دول هى : كينيا وتنزانيا وأوغندا والكونغو الديموقراطية ورواندا وبورندى . حيث تنظم العلاقة المائية بين مصر وتلك الدول عددا من الاتفاقات أهمها :

– اتفاقية لندن 1906 بين بريطانيا والكونغو وهى تعديل لاتفاقية سبق توقيعها بين الطرفين فى مايو 1894 . بأن تتعهد الكونغو بألا تقيم أو تسمح بقيام أى اشغالات على نهر السمليكى أو نهر أسانجو أو بجوارهما يكون من شأنها خفض حجم المياه التى تتدفق فى بحيرة ألبرت ما لم يتم الاتفاق مع حكومة السودان .

– اتفاقية 1929 وهى عبارة عن خطابين متبادلين بين كل من رئيس الوزراء المصرى وبين المندوب السامى البريطانى . بألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات . التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الاداره البريطانىة . من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

– اتفاقية لندن 1934 بين بريطانيا نيابة عن تنجانيقا – تنزانيا حاليا – وبين بلجيكا نيابة عن رواندا وأوروندى – رواندا وبورندى حاليا – وتتعلق باستخدام كلا الدولتين لنهر كاجيرا .

– اتفاقية 1953 بين مصر وبريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص انشاء خزان أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا . وتعهدت بريطانيا فى تلك الاتفاقية نيابة عن

أوغندا بأن إنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء . لن يكون من شأنها خفض المياه التي تصل الى مصر أو تعديل تاريخ وصولها إليها أو تخفيض منسوبها بما يسبب أى اضرار بمصلحة مصر .

– اتفاقية 1991 بين مصر وأوغندا والتي كان أهم ماورد بها أن السياسة التنظيمية المائية لبحيرة فيكتوريا . يجب أن تناقش وتراجع بين كل من مصر وأوغندا داخل الحدود الآمنة بما لا يؤثر على احتياجات مصر المائية .



اتفاقيات المياه الموقعة بين مصر والسودان

- اتفاقية 1929 :

بين رئيس الوزراء المصرى والمندوب السامى البريطانى والتي تنظم العلاقة المائية بين مصر ودول الهضبة الاستوائية والعلاقة المائية بين مصر والسودان . وكان أهم مجاء بها الاشارة الى أن الحكومة المصرية شديدة الاهتمام بتعمير السودان وتوافق على زيادة الكميات التى يستخدمها السودان من مياه النيل . دون الإضرار بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى تلك المياه .

وألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى أو أى اجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التى تتبع سواء من السودان أو البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية . من شأنها إنقاص مقدار المياه الذى يصل لمصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أى وجه يلحق ضررا بمصالح مصر .

- اتفاقية 1959 بين مصر والسودان:

وجاءت مكمله لاتفاقية 1929 حيث تشمل الضبط الكامل لمياه النيل الواصله لكل من مصر والسودان . فى ظل المتغيرات الجديده التى ظهرت آنذاك والخاصة بالرغبة فى انشاء السد العالى ومشروعات أعالى النيل لزيادة ايراد النهر وإقامة عدد من الخزانات فى أسوان . وتضم اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل على عدد من البنود من أهمها احتفاظ مصر بحقها المكتسب من مياه النيل وكذلك حق السودان . وموافقة الدولتين على قيام مصر بإنشاء السد العالى .وقيام السودان بإنشاء خزان الروصيرص على النيل الأزرق ومايستتبعه من أعمال تلزم السودان لاستغلال

حصته .

كما نصت الاتفاقية على أن توزيع الفائدة المائية من السد العالي تتوزع على الدولتين بحيث يحصل السودان على 14ر5 مليار متر مكعب . وتحصل مصر على 7ر5 مليار متر مكعب ليصل اجمالي حصة كل دولة سنويا الى 55ر5 مليار متر مكعب لمصر و18ر5 مليار متر مكعب للسودان . بالإضافة لقيام السودان بالاتفاق مع مصر على انشاء مشروعات زيادة ايراد النهر بهدف استغلال المياه الضائعة في بحر الجبل وبحر الزراف وبحر الغزال وفروعه ونهر السوبات وفروعه وحوض النيل الأبيض . على أن يتم توزيع الفائدة المائية والتكلفة المالية الخاصة بتلك المشروعات مناصفة بين الدولتين . وكذلك إنشاء هيئة فنية دائمة مشتركة لمياه النيل بين مصر والسودان .



آليات التعاون الاقليمي بين دول حوض النيل

● هيئة مياه النيل :

تم انشاء هيئة فيه دائمه مشتركه لمياه النيل بين مصر والسودان تحت مظلة اتفاقية 1959 تعمل على دراسة وإنشاء مشروعات زيادة إيراد النهر . وتضم هيئة مياه النيل لجنة فيه تجمع خبراء من مصر والسودان وتجتمع دوريا لحل أى مشاكل تعترض تنفيذ اتفاقية 1959 .

● مشروع الهيدرومييت :

ويعنى بدراسة الأرصاد الجويه والمائيه لحوض البحيرات الاستوائيه ووضع خطط تنمية الموارد المائيه ودراسة الإتزان المائى لنهر النيل . وقد بدأ المشروع عام 1967 بمشاركة خمس دول فقط من دول الحوض العشر وهى : مصر وكينيا وتنزانيا وأوغندا والسودان . وانضمت إليه بعد ذلك رواندا وبورندى والكونغو الديموقراطيه ثم انضمت إليها اثيوبيا بصفة مراقب . وبمقتضى هذا الاتفاق أقيمت محطات رصد فى مجمعات الأمطار الرئيسيه . وهى بحيرات فيكتوريا وكيوجا وألبرت وقد حظى بتمويل دولى من العديد من الدول المانحه وبرنامج الأمم المتحده الائتماني ومنظمة الأرصاد العالميه .

● تجمع الأندوجو :

ويعنى الأخوه باللغة السواحيليه وكانت مصر صاحبة فكرة إنشاءه بتأييد من الكونغو الديمقراطية - زائير سابقا - والسودان . ويضم أغلب دول حوض النيل بمنطقة شرق ووسط أفريقيا . حيث تم الاعلان عن انشاءه خلال انعقاد المؤتمر

الوزارى الأول لدول حوض النيل بالخرطوم عام 1983 . وكانت أهداف التجمع التشاور والتنسيق في المواقف بين دول المجموعه تجاه القضايا الاقليميه . ودعم التعاون بين دول المجموعه في مجال التنميه . وتبادل الخبرات في كافة المجالات بهدف دعم التعاون الاقليمى ودعم التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء بالاتفاقيه . إلا أن التجمع صادفته كثير من العقبات التى حالت دون تحقيق أهدافه . ومنها نقص التمويل الكافى لتمويل مشروعاته والتنافس الدائم بين اثيوبيا والسودان على استضافة لجنة المتابعه الدائم .

● تجمع التيكونيل :

وهو تجمع للتعاون الفنى بين دول حوض النيل بمجال التنمية وحماية البيئة . وقد أنشئ التجمع في ديسمبر 1992 بمشاركة ست دول كأعضاء عاملين وهي: مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية . وحصلت باقى الدول على صفة مراقب واستمر مشروع التيكو نيل خلال الفترة من 1992 - 1998. والذى يعد أول آليه منظمة تجمع دول الحوض بخطه شامله تضمنت 22 مشروعا . من أهمها مشروع إعداد اطار للتعاون الاقليمى القانونى والمؤسسى بين دول حوض النيل . والذى شكلت له لجنة فنيه قانونيه تضم ممثلين من دول حوض النيل تجتمع بشكل دورى عدة مرات كل عام . وقد تحولت تلك اللجنة في عام 2002 الى لجنة تفاوضيه مشتركه .

● مبادرة حوض النيل 1999

تهدف المبادره الى تشكيل كيان قانونى اقليمى يقوم على مفهوم المنفعة للجميع ولأول مره انضمت إليه كل دول حوض النيل . بصفة أعضاء عاملين باستثناء اريتريا بصفة مراقب . وتهدف المبادره إلى : الوصول إلى تنمية مستدامه بالمجالات

الاقتصادي والاجتماعي من خلال الاستغلال المتساوي للامكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل . والعمل على فاعلية نظم ادارة المياه بين دول حوض النيل والاستخدام الأمثل للموارد المائية . والعمل على دفع آليات التعاون المشترك بين دول النهر . والعمل على استئصال الفقر والتنمية الاقتصادية بين دول حوض النيل . والتأكد من فاعلية نتائج برنامج التعاون بين الدول وانتقالها من مرحلة التخطيط الى مرحلة التنفيذ .

واشتملت المبادره على 22 مشروعا موزعه على محورين أحدهما مشروعات : الرؤية المشتركة على مستوى دول الحوض العشر . وقد توزعت تلك المشروعات على دول الحوض ليقوم كل منها بدوره فيها . واحتفظت مصر بمشروعات التدريب التطبيقى . والآخر مشروعات الأحواض الفرعية مثل مشروعات نيل هضبة البحيرات الاستوائية ومشروعات النيل الشرقى .

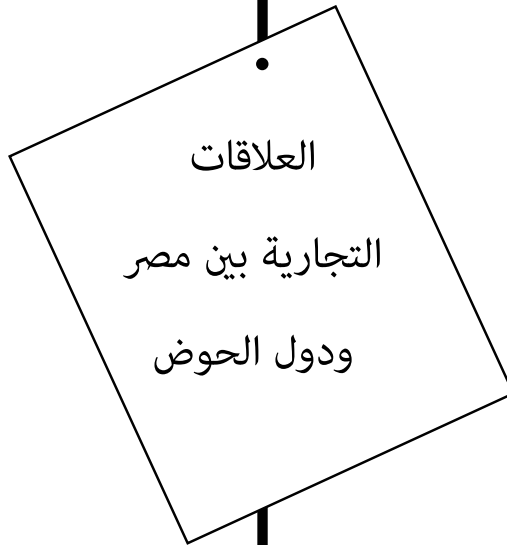
ومن أهم المشروعات التى تمت على المستوى الجماعى مشروع النموذج الرياضى لحساب كميات المياه بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد المائية فى كل دولة من دول حوض النيل . من خلال تطبيق نتائج نموذج رياضى مبتكر وجديد لأول مره على مستوى العالم كله . لحساب الموارد المائية لكل دولة على حده ثم دول حوض النيل مجتمعه . كما يمكن حساب كميات الموارد المائية المستقبلية بدقه ومن ثم تحديد طرق التعامل مع هذه الموارد سواء فى حالة الزيادة أو فى حالة النقصان .

● مشروع الربط الكهربائى

ويهدف الى توليد الطاقة الكهرومائية النظيفة من المنابع الاثيوبية فى السودان ومصر والربط الكهربائى بين السودان وأثيوبيا .



الباب الخامس



- ارتبطت مصر تاريخيا بعلاقات تجارية مع دول حوض النيل عبر موانئ تلك البلدان الواقعة على البحر الأحمر . وشهدت العلاقات الاقتصادية إهتماما خلال فترة الستينات من القرن الماضي من خلال مكاتب شركة النصر للاستيراد والتصدير المصرية بالعديد من الدول الأفريقية . وقيام شركات مقاولات مصريه بمشروعات بتلك البلدان في إطار الدعم الذى كان النظام المصرى يقدمه لحركات التحرر في أفريقيا خلال الحقبة الناصرية .

كما عقدت مصر العديد من الاتفاقات التجارية مع البلدان الأفريقية خلال العقود الأخيرة . إلا أن حجم تجارة مصر مع القارة الأفريقية عموما ظل محدودا بالقياس الى حجم تجارتها مع القارات الأخرى . خاصة أوروبا وأمريكا الشمالية ثم آسيا بالسنوات الأخيرة الى جانب المنطقة العربية . وظلت صعوبات النقل تمثل العائق الأول أمام زيادة العلاقات التجارية خاصة مع الدول الداخليه ذات الحدود البريه . بالإضافة الى ضمانات سداد قيمة التعاملات والمنافسة التى تمثلها منتجات الدول الأخرى داخل الأسواق الأفريقية . والتى لحقت بها المنتجات الصينية الأرخص والأجود . مما زاد من صعوبة زيادة حجم التبادل التجارى . إلا أن انضمام مصر لمجموعة الكوميسا التى تضم بلدان شرق وجنوب أفريقيا بما يعنيه من نفاذ الصادرات المصريه لتلك الدول بلا جمارك . قد ساهم في زيادة التجاره المصريه لتلك الدول جزئيا وهى المجموعة التى تضم تسع دول من دول حوض النيل .

وجاء الخلاف بين مصر وبعض دول حوض النيل التى تريد عقد اتفاقات جديدة لتوزيع حصص مياه النيل . على اعتبار أنها غير ملتزمة باتفاقات تاريخية عقدتها الدول الاستعمارية كعامل ضغط لزيادة التعاون الاقتصادي بين مصر ودول الحوض . كأداة لإيجاد مصالح مشتركة تخفف من حدة الخلاف مع مصر إلى جانب

المصالح الاقتصادية التي ستحقق من خلال التعاون التجاري والاستثماري .

التجارة المصرية مع دول حوض النيل عام 2008 - مليون دولار أمريكي -

الدولة	الصادرات	الترتيب	الواردات	الترتيب	اجمالى التجارة	فائض أو عجز
السودان	547,411	15	48,784	65	596,195	498,627
كينيا	114,863	38	201,487	39	316,350	86,624-
أنجوييا	56,023	48	12,144	86	68,167	43,879
تنزانيا	20,883	67	1,230	107	22,113	19,653
أوغندا	19,603	69	5,529	96	25,132	14,074
كونغو د.	7,053	89	0,954	111	8,007	6,099
رواندا	7,759	86	0,204	126	7,963	7,555
ارتيريا	14,643	78	0,193	127	14,836	14,450
بورندى	3,252	107	1,093	109	4,345	2,159
اجمالى دول الحوض	791,490		271,618		1063,108	519,872
اجمالى العالم	26253,065		52811,708		79064,773	26558,643-
نسبة دول الحوض لتجارة مصر مع العالم %	3%		5,0%		3,1%	

- يمثل عام 2008 عام القفزة في تجارة مصر مع دول حوض النيل . والتي حققت خلاله مصر فائضا تجاريا مع دول حوض النيل بلغ 520 مليون دولار . رغم العجز التجارى لمصر مع معظم أقاليم العالم سواء أوروبا وآسيا والأمريكتين . وبسبب واردات مصر من الشاي فقد انفردت كينيا بتحقيق مصر عجزا تجاريا معها . بينما كان الفائض التجارى هو السمة الغالبة للتبادل التجارى بين مصر وباقي بلدان حوض النيل .

وتحسنت خلال عام 2008 معدلات التبادل التجارى بين مصر ودول مثل الكونغو الديمقراطية وبورندى ورواندا والتي ظلت التجارة معها لسنوات محدودة

للغاية . إلا أن موقع دول حوض النيل ككل بالنسبة للتجاره المصريه مازال متأخرا . ففى قائمة البلدان التى صدرت مصر خلال عام 2008 لها جاء السودان بالمركز الخامس عشر بين دول العالم . وإذا كان السودان بحكم الروابط العربيه والجوار الجغرافى قد احتل تلك المرتبه . فان الدوله التاليه له بقائمة الصادرات المصريه ضمن دول حوض النيل وهى كينيا قد جاءت بالمركز الثامن والثلاثين رغم ارتباطها بمصر ضمن مجموعه الكوميسا .

وتأخر ترتيب باقى بلدان حوض النيل سواء بالنسبة لقائمة الصادرات أو الواردات المصريه من دول العالم . وفى قائمة الدول التى استردت منها مصر عام 2008 فقد جاءت كينيا صاحبه أعلى مركز بواردات مصر من بين دول حوض النيل بالمركز التاسع والثلاثين بين دول العالم التى استوردت مصر منها خلال العام . تليها السودان بالمركز الخامس والستين ثم اثيوبيا بالمركز الثامن والثمانين . وأوغندا بالمركز السادس والتسعين كما احتلت اريتريا المركز السابع والعشرين بعد المائة بين الدول التى استوردت منها مصر خلال العام .

الصادرات المصريه لدول حوض النيل - مليون جنيه مصري -

دول الحوض	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السودان	89	133	160	482	615	1072	1119	933	2982
كينيا	33	79	66	137	200	289	262	433	626
أثيوبيا	6	10	19,5	25	41	115	63	60	354
تنزانيا	4	15	10	20	23	42	41	41	114
أوغندا	2,5	3,5	4,5	6	8	16	22	38	107
كونغود	0,8	6	1	1,5	1	3	9	11	38
رواندا	2	0,2	0,7	4	4	3	1	2	42

دول الحوض	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
ارتريريا	5	2	3	7	7	14	4	5	80
بورندي	0,6	0,6	0,7	0,7	0,3	1	0,6	0,5	18
اجمالى دول الحوض	143	250	265	683	899	1555	1522	1524	4361
اجمالى مع العالم	1635 1	16491	21145	36812	47678	61625	78864	91256	143027
نصيب دول الحوض %	0,9%	1,5%	1,3%	1,9%	1,9%	2,5%	1,9%	1,7%	3%

- اتجهت الصادرات المصريه الى دول حوض النيل الى الارتفاع الدائم ما بين عامى 2000 و2005 . ثم حدث تراجع محدود لها خلال عامى 2006 و2007 لتعاود الصعود الملحوظ عام 2008 . وهو العام الذى يمثل قفزه غير مسبوقه فى تاريخ الصادرات المصريه لدول حوض النيل . ورغم أن الصادرات للسودان كانت سببا رئيسيا فى تلك القفزه . إلا أن الزيادة الكبيره للصادرات شملت كل البلدان الأخرى بلا استثناء ومعدلات نمو ضخمة . ورغم تلك الزيادات الشاملة عام 2008 فما زال الوزن النسبى للصادرات المصريه لدول حوض النيل . يمثل نسبة 3 % فقط من اجمالى الصادرات المصريه لدول العالم .

الواردات المصريه من دول حوض النيل - مليون جنيه مصري -

دول الحوض	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
السودان	201	255	256	289	437	374	346	285	1098
كينيا	330	379	627	361	15	23	12	71	266
أثيوبيا	19	15	39	20	35	71	130	92	66
تنزانيا	5	13	16	35	32	37	16	9	7

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	دول الحوض
30	120	6	8	8	4	4	10	4	أوغندا
5	0	0	0,4	1	0	0,1	0	0	كونغود
1	0,06	0	30,5	0	0,01	0	0	0	رواندا
1	0,1	0,02	0,3	6,5	0,2	0	0,01	0	ارتيريا
6	0	0	0	0,02	0	0	0	0,03	بورندي
1480	577	510	544	535	709	942	672	559	اجمالى دول الحوض
287812	152586	118483	114688	79716	65083	56482	50659	48645	اجمالى مع العالم
%0,5	%0,4	%0,4	%0,5	%0,7	%1,1	%1,7	%1,3	%1,1	نسبة دول الحوض %

– رغم ارتفاع قيمة الواردات المصريه من دول حوض النيل في الفترة من عام 2000 وحتى 2008 بشكل متقطع . إلا أن نسبة نمو الواردات المصرية من الجهات الأخرى كانت أعلى من نسبة نمو الواردات من دول الحوض . مما أدى الى تذبذب الوزن النسبي للواردات المصرية من دول حوض النيل بالمقارنة لاجمالى الواردات المصريه .

وفي إطار هذا التذبذب ظل الوزن النسبي لتلك الواردات ضئيلا وتراوح ما بين نسبة نصف بالمائة الى نسبة 1,7 % كأعلى نسبة ما بين عامي 2000 وحتى 2008 . وظلت ثلاث دول من دول الحوض تستحوذ على النصيب الأكبر من تلك الواردات وهى السودان وكينيا واثيوبيا . في حين تدنى نصيب بلدان أخرى بسبب معوقات النقل .

نوعية الصادرات المصرية لدول حوض النيل عام 2007 - مليون جنيه مصرى -

الدولة	وقود	مواد خام	سلع نصف مصنعه	سلع تامة الصنع	اجمالى صادرات
السودان	0ر3	17ر3	101ر8	813ر4	932ر7
كينيا	1	5ر6	49ر6	376ر4	432ر6
أثيوبيا	0ر006	0ر7	19ر5	39ر6	59ر8
تنزانيا	0ر2	0ر3	8ر5	32ر1	41
أوغندا	0ر1	0ر2	4ر7	33ر3	38ر3
كونغو ديموقراطية	.	0ر1	1ر5	9ر2	10ر8
رواندا	0	0ر001	0ر2	1ر7	1ر9
ارتيريا	0	0ر003	0	5	5
بورندى	0	0	0	0ر5	0ر5
اجمالى دول	1ر7	25ر9	211ر7	1522ر9	

- تشير نوعية الصادرات الى دول حوض نهر النيل عام 2007 الى تفوق السلع تامة الصنع تليها السلع نصف المصنعه ثم المواد الخام . ولم يشكل الوقود سوى نسبة ضئيلة من الصادرات بسبب معوقات النقل وقرب البترول الخفي لتلك الدول . وتكاد تكون الصورة متطابقة في بلدان دول حوض نهر النيل حسب نوعية الصادرات المصريه اليها . وهناك ارتباط بين نوعية السلع المصدرة ومدى تحملها لتكلفة النقل خاصة النقل الجوى . ويتوافق صغر حجم الصادرات الى بورندى مع صغر حجم اقتصادها ونفس الأمر لرواندا خاصة وأنها دول داخليه بريه .

نوعية الواردات المصريه من دول حوض النيل عام 2007 - مليون جنيه مصرى -

الدوله	وقود	مواد خام	سلع وسيطه	سلع استثماريه	سلع استهلاكيه معمره	سلع استهلاكيه غير معمره	الاجمالى للواردات
السودان	0ر1	39ر7	104ر3	1	0ر02	139ر9	285
كينيا	0	9ر6	3ر1	0ر1	0ر01	58ر5	71ر4
أثيوبيا	0	4	85	0ر8	0	2ر5	92ر4
تنزانيا	0	5ر7	0ر8	0ر1	0	2ر8	9ر1
أوغندا	0	0ر1	114ر1	0	0ر002	6	120ر3
كونغو ديموقراطيه	0	0	0	0	0	0	0
رواندا	0	0	0ر1	0	0	0	0ر1
ارتيريا	0	0	0	0ر1	0	0	0ر1
بورندى	0	0	0	0	0	0	0
اجمالى دول الحوض	0ر1	59ر1	366ر5	2ر1	0ر03	203ر7	

يشير تصنيف سلع الواردات المصريه من دول حوض النيل الى تفوق السلع الوسيطة تليها السلع الاستهلاكيه غير المعمره . حيث أن تلك الدول ليس بها سلع استهلاكيه معمره بحكم ضعف القطاع الصناعى بها . ويلاحظ تركيز الواردات من عدد قليل من بلدان حوض النيل أبرزها السودان وأوغندا وأثيوبيا وكينيا . بينما يتدنى نصيب باقى الدول خاصة الكونغو الديموقراطيه وبورندى ورواندا كدول برية يصعب الوصول إليها . ورغم وجود منفذ للكونغو على المحيط الأطلنطى إلا أن طول المسافة وعدم وجود خطوط ملاحية تربطها بمصر أدى الى ندرة الواردات منها حتى عام 2007 وهى الواردات التى تحسنت نسبيا عام 2008 .

■ تجارة إسرائيل مع دول الحوض :

الصادرات الاسرائيلية الى بعض دول حوض النيل - مليون دولار -

الدولة	1970	1980	1990	2000	2005	2006	2007	2008
كينيا	3ر6	15ر2	14ر4	27ر5	49	48ر2	97ر3	114ر7
اثيوبيا	4ر4	11ر2	1ر9	2ر5	41ر6	11	12ر1	18ر4
تنزانيا	1ر9	8ر6	0ر4	4ر2	8ر7	19ر1	15ر1	21
اوغندا					27ر1	6ر3	11ر1	11ر6
كونغو د					0	0ر8	0ر4	0ر2
رواندا					20ر6	12ر9	5ر9	19ر7
مصر	0	2ر7	6ر3	58ر9	93ر8	126ر7	153ر6	138ر9
اجمالى الحوض	9ر9	35	16ر7	34ر2	240ر8	225	295ر5	324ر5
صادرات اسرائيل	779	5538	11927	31404	42770	46789	54092	60825
% من الصادرات	1ر3%	0ر6%	0ر1%	0ر1%	0ر6%	0ر5%	0ر5%	0ر5%

- المصدر مركز الاحصاءات الاسرائيلي .

- ظلت الصادرات الاسرائيلية الى دول حوض النيل لاتشكل سوى نسبة ضئيلة من اجمالى الصادرات الاسرائيلية . ما بين عامى 1970 و2008 حيث تراوح الوزن النسبى للصادرات لدول الحوض ما بين 0ر1 % كأدنى نسبة و1ر3 % كأعلى نسبة . مع الأخذ فى الاعتبار ثبات النسبة عند نصف بالمائة خلال السنوات الثلاث ما بين 2006 الى 2008 . وكانت أكثر الصادرات الاسرائيلية من حيث قيمه الى مصر تليها كينيا ثم اثيوبيا ورواندا . وخلال السنوات الأخيرة زادت معدلات التصدير الى أوغندا والكونغو الديموقراطية . ولم ترد بيانات عن صادرات اسرائيل لباقي دول حوض

النيل ضمن بيانات الصادرات الاسرائيليه الوارده بتقرير مركز الاحصاء الاسرائيلى . والتي اقتصرت على أبرز الدول التى يتم تعامل تجارى معها بالقارة الأفريقيه .

الواردات الاسرائيليه من بعض دول حوض النيل - مليون دولار-

الدوله	1970	1980	1990	2000	2005	2006	2007	2008
كينيا	1ر2	4ر7	8ر6	20ر9	20ر6	18ر2	22	23ر5
اثيوبيا	2	1ر4	0ر4	13ر9	23ر4	22ر2	26ر3	46ر2
تنزانيا	0ر1	1ر4		0ر4	6ر4	6ر9	7ر1	6ر2
اوغندا					4ر2	9ر7	7ر6	7ر2
كونغو د.					0	0	0	0
رواندا					0	0	0ر2	0ر6
مصر	0	0	5	20ر7	49ر1	77ر2	94ر3	132ر4
اجمالى الحوض	3ر3	7ر5	14	55ر9	103ر7	134ر2	157ر5	216ر1
واردات اسرائيل	1462	7995	15326	35750	45035	47841	56623	65171
% من الواردات	%0ر2	%0ر1	%0ر1	%0ر2	%0ر2	%0ر3	%0ر3	%0ر3

— المصدر مركز الاحصاءات الاسرائيليه .

- تزايدت قيمة الواردات الاسرائيليه من دول حوض النيل خلال العقود الأربعة الأخيره . إلا أن الوزن النسبى لتلك الواردات ظل محدودا بسبب نمو الواردات الاسرائيليه من الجهات الأخرى أيضا . حيث تراوح الوزن النسبى للواردات الاسرائيليه من دول الحوض مابين أقل من 0ر1 % الى 0ر3 % خلال السنوات مابين 2006 – 2008 . وكانت أكثر الواردات من مصر تليها أثيوبيا ثم كينيا وأوغندا وتنزانيا كما بدأت الواردات تزيد نسبيا من رواندا . ولم ترد بيانات عن واردات اسرائيل

من باقى دول حوض النيل . ضمن بيانات الواردات الاسرائيليه الوارده بتقرير مركز الاحصاء الاسرائيلى . والتي اقتصرت على أبرز الدول التى يتم تعامل تجارى معها بالقارة الأفريقيه .

التجارة الاسرائيلية مع بعض دول حوض النيل - مليون دولار -

الدوله	1970	1980	1990	2000	2005	2006	2007	2008
كينيا	4ر8	19ر9	23	48ر4	69ر6	66ر4	119ر3	138ر5
اثيوبيا	6ر4	12ر6	2ر2	16ر4	65	33ر2	38ر4	64ر6
تنزانيا	2	10	0ر4	4ر6	15ر1	26	22ر2	27ر2
اوغندا					31ر3	16	18ر7	18ر8
كونغو د.						0ر8	0ر4	0ر2
رواندا						12ر9	6ر1	20ر3
مصر	0	2ر7	11ر3	79ر6	142ر9	203ر9	247ر9	271ر3
اجمالى الحوض	13ر2	45ر2	36ر5	149	323ر9	359ر2	453	540ر9
تجارة اسرائيل	2241	13532	27521	67153	87805	94630	110715	125996
% من التجارة	%0ر6	%0ر3	%0ر1	%0ر2	%0ر4	%0ر4	%0ر4	%0ر4

— المصدر مركز الاحصاءات الاسرائيليه .

- تزايدت قيمة التجاره الاسرائيليه مع دول حوض النيل خلال العقود الأربعة الماضيه بشكل مستمر . إلا أن الوزن النسبى لتلك التجاره ظل محدودا بالقياس الى مجمل التجاره الاسرائيليه . والتي تتجه بشكل كبير الى الدول الأوربية تليها الأمريكتين والدول الآسيويه وفى المؤخرة الدول الأفريقيه . ففى عام 2007 كان الوزن النسبى للتجاره الاسرائيليه بنسبة 42 % مع أوروبا و28 % مع الأمريكتين

و20 % مع الدول الآسيوية و14ر % مع الدول الأفريقية .

ومن بين دول حوض النيل تصدرت مصر قيمة التبادل التجاري مع اسرائيل . وبما يمثل ضعف قيمة التجاره مع كينيا التي احتلت المركز الثانى وأربعة أضعاف قيمة تجارة أثيوبيا مع اسرائيل والتي احتلت المركز الثالث . وكانت هناك تجاره مع تنزانيا وأوغندا ورواندا وبقدر ضئيل مع الكونغو الديمقراطية . وتسعى اسرائيل لتعزيز تجارتها مع دول الحوض في محاولة منها للتواجد بتلك الأسواق التي تشهد نموا في تجارتها مع إيران وتركيا والسعودية والإمارات.

وترتبط مصر مع ثمانى من دول حوض النيل ضمن مجموعة الكوميسا والتي انضمت إليها مصر رسميا عام 1998 . والتي تضمن دخول منتجات تلك البلدان فيما بينها بلا جمارك . وهى كينيا واثيوبيا والسودان وأوغندا ورواندا والكونغو الديمقراطية وبورندى واريتريا . كما تضم مجموعة الكوميسا بخلاف دول حوض النيل : جيبوتى وجزر القمر وليبيا ومدغشقر ومالاوى وموريشيوس وسيشل وسوازيلاند وزامبيا وزيمبابوى .

وفي عام 2007 بلغت قيمة التجارة بين مصر ومجموعة الكوميسا - بدون ليبيا - 2563ر مليار جنيهه مقابل 2354ر مليار جنيهه فى عام 2006 . وكانت التجارة معها عام 2005 قد بلغت 2683ر مليار جنيهه . وكانت مصر تحقق عجزا تجاريا فى تجارتها مع دول الكوميسا حتى عام 2003 حين بلغ 5ر365 مليون جنيهه نتيجة العجز مع خمس دول أبرزها كينيا وزامبيا ومالاوى . ثم تحول العجز الى فائض خلال السنوات التالية وإن كانت قد تذبذبت قيمة هذا الفائض من 33 مليون جنيهه عام 2004 الى 607 مليون جنيهه بالعام التالى . ويستمر الفائض فى الارتفاع الى 785 مليون جنيهه فى عام 2006 إلا أن الفائض قد تراجع الى 682 مليون عام 2007 .

وتصاعدت قيمة صادرات مصر لدول الكوميسا - عدا ليبيا - من 763 مليون عام 2003 الى 994 مليون جنيه بالعام التالى . ثم الى 1ر645 مليار فى عام 2005 . لتتخفض الى 1ر569 مليار جنيه عام 2006 لتعاود الصعود الى 1ر622 مليار جنيه . وكانت أعلى الصادرات المصرية للكوميسا عام 2007 الى السودان وكينيا وموريشيوس واثيوبيا وأوغندا وجيبوتي ومدغشقر .

وتتذبذب أداء الواردات المصرية من دول الكوميسا - عدا ليبيا - من 1ر125 مليار عام 2003 لتتخفض بالعام التالى الى 961 مليون جنيه . ثم ترتفع الى 1ر038 مليار عام 2006 . ثم تعاود الانخفاض الملحوظ الى 785 مليون عام 2006 . لتعاود الصعود عام 2007 الى 941 مليون جنيه . وفى عام 2007 كانت أعلى الواردات من الكوميسا من السودان تليها مالاوى وزامبيا وأوغندا واثيوبيا وكينيا وجيبوتي .

- وظل التعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل محدودا حيث اقتصر على قيام وزارة الكهرباء المصرية بتقديم منح تدريبية سنوية للكوادر الأفريقية فى مجال الكهرباء . كما جرت دراسة للجدوى الاقتصادية والفنية للربط الكهربائى بين دول النيل الشرقى : مصر السودان واثيوبيا .

وتكمن مشاكل دول حوض النيل فى إمكانية تحويل الزراعات المطرية الى زراعات مرويه . وهو مايتطلب ثلاثة أمور منها توفير سعة تخزينيه كافية لمياه الأمطار . الى جانب توافر سعة النقل والتوزيع لتلك المياه التى سيتم تخزينها من خلال الترعة ومنشآت التحكم . الى جانب توافر المواصلات . وهى الأمور التى يمكن أن تساهم فيها مصر حيث توجد كميات كبيره مهدره سنويا من المياه بالمستنقعات والفوالق الجبلية والتبخر يمكن الاستفادة بجانب منها . حيث تسقط

على دول الحوض مياه أمطار تقدر بنحو 1670 مليار متر مكعب سنوى لا يصل منها لمصر والسودان سوى 84 مليار متر مكعب .

كما أنه اذا كانت الأراضي القابلة للزراعة بدول الحوض تقدر بنحو 450 ألف كيلو متر مربع فانه لايزرع منها سوى 60 ألف كيلو متر مربع . وقامت مصر بمشروعات في جنوب السودان واثيوبيا وأوغندا وتنزانيا . وبحث مصر مع إثيوبيا إقامة مجموعة من السدود لتقليل فاقد المياه بالمستنقعات . كما تساهم مصر في مشروع نيل هضبة البحيرات الاستوائية الذى استهدف ترشيد استخدام المياه في الزراعة . و ساهمت مصر في مقاومة نبات ورد النيل في نهر كاجيرا . وفى تنمية حوض نهر كاجيرا والذى تشترك فيه كل من رواندا وبورندى وتنزانيا وأوغندا . وساعدت مصر في إنشاء سد أوين على بحيرة فيكتوريا لتوليد الكهرباء لأوغندا . ومولت حفر مائة بئر ماه جوفيه لتوفير مياه الشرب الزراعة في كينيا .

واعتمدت مصر إقامة مركز بحوث مائي في تنزانيا . كما ساهمت مصر مع السودان في انشاء قناة جونجلي وتولت أعمال البنية الأساسية للرى والصرف لزراعة 150 ألف فدان . بولاية أعلى النيل بالسودان والتي تنفذها شركة مصرية سودانية مشتركة . وفى عام 2004 تم تأسيس شركة مصرية اثيوبية لتصنيع مواسير الرى والمواد العازلة برأسمال عشرة ملايين دولار . وهناك بروتوكول بين مصر واثيوبيا منذ عام 1961 لإقامة معرض دائم يمكن تحويله لمركز تجارى لعرض المنتجات المصرية . ويجرى تأسيس شركة مصرية أوغندية للاستيراد والتصدير .

- وشهد عام 2009 عددًا من الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في مصر ودول حوض النيل والحديث عن إقامة مشروعات مشتركة خاصة في أثيوبيا وأوغندا . مع تنظيم زيارات لرجال أعمال مصريين لبعض دول الحوض بدأت

بأثيوبيا . والحديث عن تمويل بنوك مصرية لبعض تلك المشروعات . وذلك كوسيلة لتعزيز موقف المفاوض المصري خلال مفاوضات المياه مع دول الحوض والتي تشهد نوعاً من الخلاف مع وجهة النظر المصرية بشأن اتفاقيات المياه التاريخية .

السياحة الواردة لمصر من دول حوض النيل

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
179	190	144	129	115	80	66	63	61	عدد السياح بالآلاف
3ر1	3ر3	2ر5	2ر2	1ر8	1ر1	0ر5	0ر6	0ر5	عدد الليالي السياحية بالمليون

- أشار التوزيع النسبي لعدد السياح الواصلين لمصر من دول حوض النيل عام 2008 إلى تصدر السودان نسبة 88ر8 % من الاجمالي تليها كينيا بنسبة 4 % وأثيوبيا 2ر7 % وكان أقلها من رواندا بنسبة 0ر4 % . كما تضمن التوزيع النسبي لعدد الليالي السياحية للواصلين من دول حوض النيل تصدر السودانيين بنسبة 92ر7 % ثم اثيوبيا 2ر9 % وكينيا 2 % وأقلها من الكونغو الديمقراطية بنسبة 0ر1 % .

- وفيما يخص استثمارات دول حوض النيل في مصر فإنها محدودة حيث تشير بيانات هيئة الاستثمار المصرية في يونيو 2007 . إلى وجود مساهمات أثيوبية في خمس شركات بمصر برؤس أموال تقل عن النصف مليون جنيه مصرى . كما توجد مساهمة أوغندية في إحدى الشركات المصرية قيمتها حوالى ثلاثمائة ألف جنيه مصرى . ومساهمات كينية في خمس شركات مصرية قيمتها 2ر8 مليون جنيه مصرى . ومساهمات سودانية متراكمة قديمة في 71 شركة مصرية قيمتها 151ر3

مليون جنيه مصرى . وتشير بيانات البنك المركزى المصرى الى أنه خلال السنوات الخمس المالية 2004/2003 الى 2008/2007 بلغت قيمة استثمارات السودانين فى مصر 2ر3 مليون دولار فقط .



فرص التعاون بين مصر ودول الحوض

- ويشير واقع اقتصاد دول حوض النيل الى غلبة النشاط الزراعى وتعدد المنتجات الزراعية التصديرية . الى جانب وجود موارد معدنية متنوعة يتم تصدير بعضها . ولدى مصر من الخبرات التى يمكنها المساهمة فى تطوير الزراعة والرى والتعدين بتلك الدول . ولو من باب التدريب حتى يتم التجهيز لمرحلة المشروعات المشتركة . كذلك وجود جاليات عربية فى بعض البلدان الأفريقيه مثل رواندا وبورندى وأوغندا . الى جانب وجود نسبة من السكان المسلمين فى كل بلدان دول حوض النيل الأفريقيه . حتى أن غالب سكان زنجبار فى تنزانيا يدينون بالاسلام . كما أن اللغة العربية هى إحدى اللغات الرسميه فى اريتريا .

وهو ما يعنى إمكانية استخدام تلك الأصول الثقافيه فى تشجيع التعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل الأفريقيه . كما يحتاج الأمر الى اكتساب ثقة الأجيال الجديده من خلال المنح الدراسيه بالجامعات المصريه . بعد تآكل آثار ثمار مساعدات الحقبة الناصريه لدول أفريقيا لدى الأجيال الجديده التى لها ميول ومصالح مختلفه بحكم تغير الظروف الدولية والإقليمية .

وتنقص القطاع الخاص المصرى البيانات التفصيليه عن فرص الاستثمار بدول حوض النيل الأفريقيه . وتزيد مخاوفه من إمكانية السداد مما دعاه لمطالبة الحكومه بضمان السداد من خلال شركة ضمان مخاطر الصادرات . وكذلك إتخاذ سبل لحماية الاستثمارات المصريه هناك وإقامة صندوق للتعاون الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل بالمشاركه بين الحكومه المصريه والقطاع الخاص . الى جانب توسع البنوك المصريه فى افتتاح فروعها لها بدول حوض النيل . وتقديم البنوك المصريه من

خلال تلك الفروع تيسيرات لرجال الأعمال المصريين للعمل بدول حوض النيل ولرجال الأعمال بدول حوض النيل للاستيراد من مصر .

ويحتاج الأمر لتحرك حكومي مصرى جاد مشترك مع القطاع الخاص وإلى مشاركة القطاع التعاونى المصرى . وبدون ذلك تظل العلاقات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل بنفس محدوديتها الحالية . مع الأخذ فى الاعتبار ضآلة ميزانية الصندوق المصرى للتعاون الفنى مع افريقيا والذي بلغت موازنته بالعام المالى 2009 / 2010 أقل من 16 مليون دولار لكل دول أفريقيا . بالمقارنة لما تخصصه دول آسيويه وأوربية من مساعدات متنوعة المجالات للدول الأفريقيه تبلغ مئات الملايين من الدولارات . مابين المنح الدراسية والدعم الفنى والتكنولوجى وإقامة المشروعات المشتركة .

وتحتاج جمعيات رجال الأعمال المصرية القيام بزيارات ميدانيه لدول حوض النيل . ودعوة رجال الأعمال بتلك البلدان لزيارة مصر والتعرف على واقع المدن الصناعية المصريه . والسعى لإقامة غرف تجارة مشتركة وروابط بين المنتجين لبعض السلع الحيويه فى تلك البلدان . لإزالة المخاوف الحالية لدى الطرفين والتى تحول دون التعاون . وتستطيع وسائل الاعلام الاقتصادية والنقابات المهنيه والعمالية المساهمه فى الخطة المطلوبه لتوفير البيانات وتقليل مساهمة الغموض الحالية .

والاستفادة من تجارب الدول الآسيويه الناجحه للاستثمار بدول حوض النيل والدول الأفريقيه . خاصة وأن وجود مصالح اقتصاديه مشتركه مابين مصر ودول حوض النيل سينعكس ايجابيا على العلاقات بين مصر وتلك الدول فيما يخص قضايا المياه وسبل الاستفادة من مياه النيل .

خاتمة

تحظى دول حوض النيل بنصيب محدود من الاقتصاد الدولى . كما تنخفض معدلات التعاون الاقتصادى فيما بينها لأسباب عديدة منها التوجه الغربى لتجارتها الخارجيه . وضعف سبل وسائل النقل التى تربط فيما بينها . وضعف القدرات التمويلية للتجارة البينية وقلة ثقته فى سداد المدفوعات التجارية . وضعف القدرات الاستثمارية التى لاتستطيع تحمل مخاطر الاستثمار البينى .

وتواضع قدره التسويقية لدى دول الحوض للترويج لمنتجاتها فيما بينها بالمقارنه للامكانات الضخمة التى تمتلكها الدول الكبرى . بالإضافة الى الروابط التجارية التاريخية بين تلك الدول الغربية ودول حوض النيل منذ الحقبة الاستعمارية . وطبيعة المنتجات السلعية الاستثمارية ومعدات النقل التى تحتاجها دول الحوض ولاتستطيع انتاجها محليا . مما يحتم عليها التعامل مع الغرب . الى جانب أن الدول الغربية هى المستورد الرئيسى لمنتجات بلدان الحوض من المواد الخام والسلع الوسيطة .

وزاد الأمر صعوبة دخول العملاق الصينى بقدراته على انتاج سلع رخيصة لاتستطيع أسعار المنتجات المحلية منافستها سواء فى التكلفة أو فى الجودة . كما أنه حل بديلا للاستثمار فى بعض البلدان التى يأخذ الغرب منها موقفا عدائيا .

وتتكرر نفس العوامل فى تفوق قدرات الدول الغربية والآسيوية الاستثمارية التى تستطيع النفاذ بدول حوض النيل . بقدرات أكبر كثيرا مما تستطيع أن تقوم به القدرات المحلية لدول الحوض . وينطبق نفس الشئ على المعونات الضخمة التى توفرها الدول الغربية والآسيوية سنويا لدول الحوض . والتى تعجز المعونات

المحدودة الوارده لدول الحوض من بلدان أخرى أقل حجما عن مجاراتها في قيمه أو في تنوع مجالات المعونه من غذائيه وفنيه وعسكريه وسياسيه .

وعندما تزيد نسبة الفقر والبطالة بمعظم إن لم يكن كل دول الحوض يصعب الفكك من أسر الدول المانحه . وهى الدول التى تربط بين المعونات الاقتصاديه وبين مصالحها الاقتصاديه بتلك البلدان من خلال ضمان الحصول على مواد خام رخيصه . وتصريف منتجاتها المتنوعه بتلك البلدان ضخمة الأسواق بحكم ارتفاع أعداد السكان . وضعف الانتاج المحلى عن الوفاء بغالبية الاحتياجات سواء الغذائيه أو من كافة أنواع السلع .

ويغلف كل ذلك مصالح سياسية تربط النظم الحاكمة بالنظم الغربيه حفاظا على استمرار عروشها . في ظل بيئة غير مستقره تتكرر بها الانقلابات العسكريه التى تكفل لها المساندة الغربيه عوامل الاستمرار . كما أن عدم مساندة الدول الغربيه لتلك الانقلابات تعنى تساؤل فرص استمرارها بالحكم . من خلال دعم القوى الغربيه للفئات المناوئه لها . وتأليب المنظمات الدوليه ضدها . وإتخاذ اجراءات عقابيه نحوها تشمل قطع المعونه ووقف الاستثمار بها ويمكن أن تصل الى حد عدم شراء منتجاتها .

وهكذا لم يكن نهر النيل كعامل مشترك بين دول الحوض أداة لتعزيز التعاون بين دول الحوض بالقدر الكاف . بل أنه كان في بعض الأحيان عامل خلاف فيما يخص توزيع حصص المياه وإقامة المشروعات على ضفافه .

ومازالت الدفعة السياسيه فيما بين قادة دول الحوض ليست بالقوة المطلوبه . فالعلاقات السياسيه عاديه . في مجتمعات تتركز بها السلطات ويتم توجيه دفة الأمور بها حسب رؤيه تلك النخم الحاكمة بصرف النظر عن مصالح شعوبها .

وما زال الترابط التجارى والاستثمارى والاقتصادى محدود . ونفس الأمر على المستوى الثقافى فلا يوجد تبادل ثقافى أو إعلامى بالقدر المطلوب . مما يجعل شعوبها تعطى كل منها ظهرها للآخرى خاصة مع الخلافات الحدودية بين بعضها . وعدم ضعف قدرات المجتمع الأصلي والنقابات العمالية والمهنية لإيجاد روابط بين شعوب دول الحوض في ظل إغراءات المعونات الأجنبية لها والتي تجد بيئة مناسبة للوصول إلى أغراضها مع النسب العالية للفقر والبطالة بين سكان دول الحوض .



المراجع

- International Financial Statistics – february 2009- international monetary fund.
- World Development Indicators 2008 – the world bank.
- Nternatioal Trade Statiscs 2008 – world trade organization .
- Frican Statistical Yearbook 2009 .
- World Factbook - central intelligence agency .
- World Investment Report 2008 – united nations conference on trade and development
- World tourism organization barometer september 2009 .

- تقرير التنمية البشرية 2008/2007 – و2009 البرنامج الانمائى للأمم المتحدة

- التقرير الاقتصادى العربى الموحد 2009

- مصر وحوض النيل علاقات ممتدة – مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء

المصرى يناير 2009

- التقرير السنوى لعام 2008 - مركز الاحصاء الاسرائيلى .

- النشرة الشهرية - البنك المركزى المصرى مايو وسبتمبر 2009

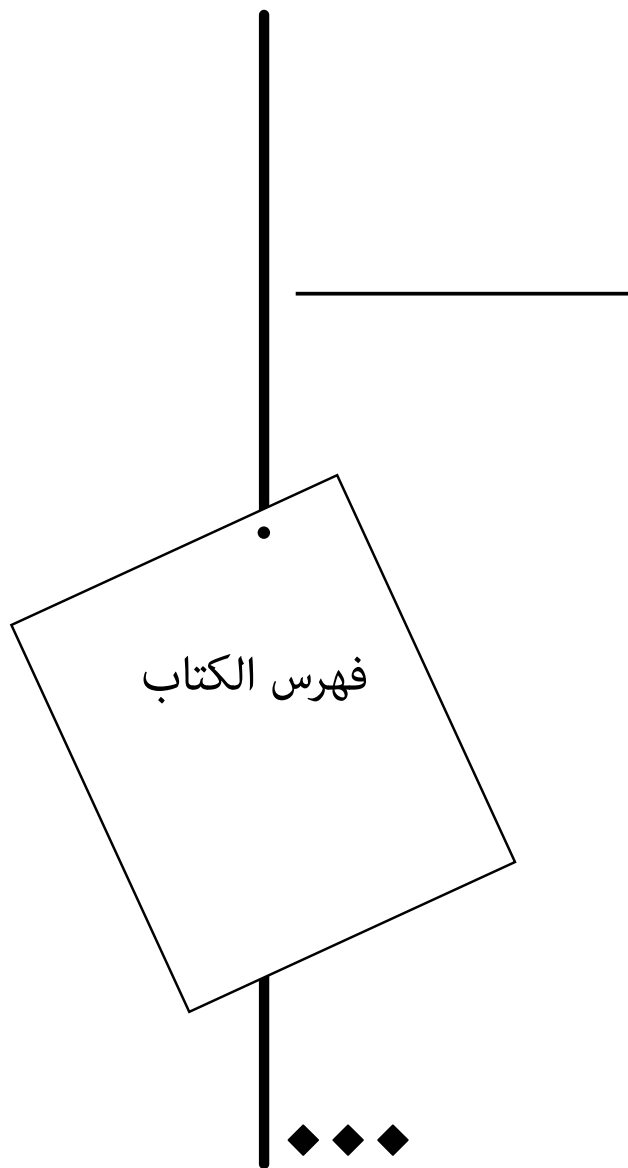
- جريدة العالم اليوم أعداد مختلفه

- مواقع البنوك المركزية لدول حوض النيل بشبكة الانترنت عدا اريتريا

- شبكة الانترنت بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصرى

- الموقع الالكترونى للكوميسا .





الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	3.....
الباب الأول : موقع اقتصادات دول حوض النيل المجمعه من الاقتصاد العالمى	7.....
النتاج المحلى الاجمالى لدول حوض النيل	11.....
السكان والمساحه الجغرافيه	18.....
التجاره السلعيه الدوليه لدول الحوض	21.....
دول الحوض والكوميسا	30.....
التجاره الخدميه الدوليه لدول الحوض	33.....
السياحه الدوليه لدول الحوض	42.....
التحويلات الخارجيه لدول الحوض	48.....
المعونات الدوليه لدول الحوض	50.....
الاستثمار الأجنبى المباشر بدول الحوض	59.....
الاستثمار الجنبى غير المباشر - الحافظه - بدول الحوض	64.....
التمويل الدولى بدول الحوض	68.....
احتياطيات العملات الدوليه بدول الحوض	70.....
الدين الخارجى لدول الحوض	72.....
الموازانات الحكوميه بدول الحوض	74.....
موارد الطاقه بدول الحوض	75.....
الباب الثانى : الواقع الاقتصادى بدول حوض النيل	79.....
اقتصاد مصر	81.....
اقتصاد السودان.....	113.....
اقتصاد كينيا	126.....
اقتصاد أثيوبيا.....	133.....
اقتصاد تنزانيا	143.....

الموضوع	الصفحة
اقتصاد أوغندا	150
اقتصاد الكونغو الديمقراطية	169
اقتصاد رواندا	177
اقتصاد اريتريا	184
اقتصاد بورندي	191
الباب الثالث : الواقع الاجتماعي بدول حوض النيل	198
دول الحوض بمؤشر التنمية البشرية الدولي	201
حالة السكان بدول الحوض	202
قوة العمل بدول الحوض	211
الإنفاق الصحي بدول حوض النيل	214
مرض الإيدز بدول الحوض	215
الإنفاق التعليمي بدول الحوض	218
اللاجئين بدول الحوض	220
الديانات بدول الحوض	224
الاتصالات بدول الحوض	226
الباب الرابع : مياه النيل في منظومة علاقة مصر بدول حوض النيل	231
الباب الخامس : العلاقات التجارية بين مصر ودول حوض النيل	245
تجارة إسرائيل مع دول الحوض	254
خاتمته	264
الفهرس	271

